المملكة الأردنية الهاشمية

الاستعراض الوطنيّ الطّوعي الثانيّ 2022

أهداف التنمية المستدامة

حقوق الطبع والنشر@2022
www.mop.gov.jo

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

حقوق الطبع جميعها محفوظة. ولا يجوز بأي حال من الأحوال استخدام أي مواد موجودة أو إعادة إنتاجها أو نقلها بالكامل أو أي جزء منها بأي وسيلة أو طريقة سواء أكانت إلكترونية أم ميكانيكية ويشمل ذلك التصوير والتسجيل، أو تخزينها في أي نظام لخزن المعلومات أو استرجاعها من دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

"لقد أثبتت لنا الجائحة، وبطريقة مؤلمة، أنه ليس بالإمكان استدامة أسلوب حياتنا كما كان في السابق. لذا دعونا نراجع ونعيد تعريف تلك المصطلحات الحاضرة باستمرار مثل: العولمة، وتعددية الأطراف، والمجتمع الدولي، لتصبح المساواة والشمولية والكرامة في صلبها. يحتاج عالمنا لإعادة ضبط العولمة، لنسعى من خلالها نحو تعافٍ مستدام وعادل ورفيق بالبيئة، يعطي الأولوية لسلامة شعوبنا وكوكبنا"

صاحب الجلالة
الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم
حفظه الله

28 كانون الثاني 2021

"فبدلاً من التخلي عن نظامنا العالمي المبني على التعاون والتعددية، يؤمن الأردن، بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني، بأنّ الطريق إلى الأمام مبنيٌّ على التكامل العالمي، أي بإعادة ضبط العولمة للبناء على مواطن القوة والموارد التي يمتلكها كلٌّ منا، لمنفعة الجميع، ممّا يؤدي إلى تآزرٍ وازدهارٍ عالميين.

وبدلاً من الوقوع في فخ القوميات الضيقة والانقسام، بإمكاننا أن نختار التضامن العالمي وإعادة بناء الاقتصاد. وبدلاً من عمل كل دولة بمعزل عن العالم، وتكديسها للمواد الغذائية والمعدات الطبية، بإمكاننا أن نسعى إلى توازن أفضل، بين الاكتفاء الذاتي والتكافل"

صاحب السمو الملكي
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد

مؤتمر القمة العالمية للصناعة والتصنيع

أيلول 2020

الكلمة الافتتاحية

يأتي هذا الاستعراض الوطني الطَّوعي ونحن بصدد البدء بتقييم الظروف الاستثنائية التي شهدها العالم على مدار الأعوام القليلة الماضية، والتداعيات غير المسبوقة لجائحة فيروس كورونا المستجد على صحة شعوبنا ورفاهيتها. وبينما نحن نتأمل في آثار هذه الجائحة، يتبيَّن لنا كيف تم تحويل الموارد الشحيحة بعيداً عن أولويات التنمية الوطنية، وفي الوقت نفسه تقويض الجهود الهائلة التي بُذلت للنهوض بأجندة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك التخفيف من حدة الفقر، وحماية الفئات الضعيفة الأَولى بالرعاية والفئات المهمّشة، وضمان توفير خدمات صحية وتعليمية وفرص عمل جيدة للجميع.

قرَّر الأردن إعداد استعراضه الوطني الطوعي الثاني وتقديمه بالتوافق مع العنوان الرئيس للمنتدى السياسي رفيع المستوى للعام 2022، وهو "إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كورونا مع المضيّ قدماً في التنفيذ الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وفي هذا السياق أتاح لنا هذا العنوان وعملية إعداد الاستعراض المجالَ لحصر التحديات والآثار الناجمة عن الجائحة، مع إعادة التوجيه نحو مسارنا التنموي المتوائم مع أهداف التنمية المستدامة، واستكمال جهودنا الوطنية لتحديد القطاعات وركائز التنمية التي من شأنها تسريع مسار البلاد نحو تحقيق نمو اقتصادي أكثر منعة وشمولية.

لقد سعى الأردن منذ أن قدّم استعراضه الوطني الطوعي الأول في عام 2017، إلى مواءمة استراتيجياته وخططه وسياساته الإنمائية الوطنية مع أجندة التنمية المستدامة وأهدافها وغاياتها. وتمثَّلَ ذلك بشكل رئيس في مواءمة البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة 2021-2024 مع أهداف التنمية المستدامة. وإضافة للجهود المبذولة على صعيد البرنامج التنفيذي، شملت كلٌّ من خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر للفترة 2021-2025، والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للفترة 2019-2025، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي للفترة 2021-2030، والاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن للفترة 2020-2025، إشاراتٍ وربطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة. وتعكس هذه الاستراتيجيات التزام الأردن بضمان اتسام التدابير الإنمائية لديه بالشمولية اجتماعيّاً واقتصادياً من خلال تعميم المساواة بين الجنسين، ومراعاة متطلبات واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الوقت نفسه. وسيتواصل الالتزام بمبادرة "عدم ترك أيّ أحد خلف الركب" من خلال منصة "بوابة الأردن للتنمية"، التي تضم جميع بيانات التنمية المستدامة في الأردن، وتدعم وضع استراتيجيات مستقبلية تلبّي أولويات الفئات المستهدفة واحتياجاتها.

ومع العبور نحو المئوية الثانية لتأسيس الدولة، يواصل الأردن إعطاء الأولوية لتنفيذ الإصلاحات السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية، التي شهدت زخماً غير مسبوق خلال الأشهر الأخيرة، وتشجيع الاستثمار ومحاربة الفقر والبطالة، وتحقيق الأمن الغذائي للجميع في كل الأوقات، وتقديم خدمات اجتماعية جيدة، وبناء قدرات الموارد البشرية، وتعزيز المهارات المهنية والتقنية والرقمية، فضلاً عن توسيع نطاق برامج البحث والتطوير المحلية. كما سيسعى الأردن جاهداً للاستفادة من الفرص التي أبرزتها الجائحة لإعادة بناء القطاعات المتضررة على أسسٍ أكثر صلابة، مع القيام في الوقت نفسه بتدعيم الصناعات الواعدة التي من شأنها خلق فرص عمل مستدامة. وسيجري العمل على ذلك ونحن على دراية كاملة بضرورة الحدّ من تبعات التغير المناخي وحماية مواردنا الطبيعية للأجيال المقبلة.

ويتزامن إعداد التقرير الطوعي هذا مع إعداد المراجعة المحلية الطوعية للعاصمة عمّان، إذ سيساهم هذا الجهد بإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. وعمّان هي أول مدينة أردنية تُعِدّ مثل هذا الاستعراض، الأمر الذي يمهد الطريق لمدن أخرى للقيام بالعمل نفسه في المستقبل، وسينعكس ذلك إيجاباً في نشر الوعي في جميع أنحاء البلاد حول أهداف التنمية المستدامة.

وبوصف الأردن رئيساً للمنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2022، سيتم عرض النتائج والرسائل للمنطقة العربية خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى؛ وبذلك فإن مشاركة الأردن خلال هذا العام ستكون على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية كافة.

ناصر الشريدة

وزير التخطيط والتعاون الدولي

رئيس اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة

فهرس المحتويات

صفحة 5
الكلمة الافتتاحية

صفحة 10
الفصل الأول
المقدمة

صفحة 17
الفصل الثاني
المنهجية وعملية الإعداد

صفحة 25
الفصل الثالث
السياق الاقتصادي والاجتماعي والأزمة السورية وجائحة كورونا

صفحة 35
الفصل الرابع
السياسات والبيئة التمكينية

صفحة 55
الفصل الخامس
التقدم المحرَز في أهداف التنمية المستدامة

صفحة 122
الفصل السادس
الاستنتاجات وطريق المضيّ قُدماً

صفحة 129
الملاحق
الملحق 1 129
الملحق 2 151

قائمة بأسماء الأشكال والجداول الواردة في التقرير

الشكل (1): خريطة الطريق لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 - استعراض الأردن الوطني الطوعي لتنفيذ أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة/ عام 2017 15

الشكل (2): التقدم المحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 16

الشكل (3): نسبة توافر بيانات المؤشرات بحسب الهدف 16

الشكل (4): اتجاهات المؤشرات (إيجابية، ثابتة، سلبية) 16

الشكل (5): أهداف التنمية المستدامة مدار التركيز خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى 18

الشكل (6): أهداف الاستعراض الوطني الطوعي الثاني 22

الشكل (7): خصائص عملية الإعداد للاستعراض الوطني الطوعي الثاني 23

الشكل (8): المبادئ الأساسية لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني 24

الشكل (9): حوكمة إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني 25

الشكل (10): تدابير الرعاية الصحية استجابةً للوباء 35

الشكل (11): ركائز وأهداف برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 37

الشكل (12): الإطار المؤسسي لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 40

الشكل (13): الشراكات 43

الشكل (14): خريطة الطريق المحدثة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 127

الفصل الأول

المقدمة

الفصل الأول:
المـــقدمة

قـدّم الأردن اسـتعراضه الطوعـيَّ الوطنـيَّ الأول لأجنـدة التنميـة المسـتدامة خـلال المنتـدى السـياسي رفيـع المسـتوى عـام 2017، فـكان مـن أوائـل الـدول التـي بـادرت إلى ذلـك. وقـد أكَّـد الأردن التزامَـه بتنفيـذ أجنـدة التنميـة المسـتدامة لعـام 2030، ودورَه في السـعي لتحقيـق السـلام الدائـم؛ إذ حافـظ عـلى كونـه واحـة أمـن واسـتقرار وسـط إقليـم مضطـرب. كـما ركَّـز الاسـتعراض عـلى أن تعزيـز منعـة الأردن يتحقّـق مـن خـلال الالتـزام القـويّ بالحـوار والإصـلاح المسـتندَين إلى عمليـة شـاملة ومتطـورة نابعـة مـن الداخـل، ترتكـز دعائمهـا عـلى المواطنـة الفاعلـة، وإيجـاد فـرص جديـدة، ورفـع مسـتوى المعيشـة؛ لا سـيما أن الأردن يتميـز بقيـم الاعتـدال، والتسـامح، والانفتـاح، والاحـترام، ومسـاعدة الآخريـن، والسـعي إلى مسـتقبل أكـثر إشراقـاً للجميـع. وقـد واصـل الأردن، وبالقـدر نفسـه، الحفـاظَ عـلى اسـتقراره ومنعتـه وازدهـاره مـن أجـل مواطنيـه، بالإضافـة إلى توفـير المـلاذ الآمـن للّاجئـين الذيـن يفـرّون مـن النزاعـات في بلدانهـم.

لكـن، لا يمكـن لـلأردن تحقيـق التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة الشـاملة والمسـتدامة بمفـرده؛ بسـبب الضغـوط الضخمـة التـي يواجهـا عـلى بنيتـه التحتيـة والخِدميـة، وكذلـك بسـبب النزاعـات في المنطقـة ومـا نتـج عنهـا مـن تدفّـق أعـداد كبـيرة مـن اللاجئـين، وتشـوُّهاتٍ رئيسـة في حركـة التجـارة مـن الأردن وإليـه، الأمـر الـذي شـكَّل تحديـاً حقيقيـاً وأضـاف أعبـاء جديـدة عـلى طريـق تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة بحلـول عـام 2030. وقـد أشـار الاسـتعراض الأول إلى أنَّ الأردن أطلـق في عـام 2015 وثيقـة اقتصاديـة واجتماعيـة للسـنوات العـشر اللاحقـة، جسَّـدت رؤيـة واسـتراتيجية وطنيـة. وتهـدف "وثيقـة الأردن 2025" إلى تحقيـق اقتصـاد مزدهـر ومنيـع وشـامل، وإلى اعتـماد الأردن خطـةً لتحفيـز النمـو الاقتصـادي للأعـوام 2018-2022، لتركيـز الجهـود عـلى أجنـدة النمـو الشـامل في ضـوء النزاعـات التـي تشـهدها المنطقـة.

خريطة الطريق لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030

الشكل (1): خريطة الطريق لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 - استعراض الأردن الوطني الطوعي لتنفيذ أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة/ عام 2017

وتـمَّ التأكيـد في الاسـتعراض الطوعـي الأول عـلى الـدور الفاعـل للشـباب، ذلـك أنهـم يمثّلـون الشريحـة الأكـثر ديناميكيـة في المجتمـع، ويشـكلون حـوالي ثلـث السـكان. ويتطلـب ذلـك أن يأخـذ الشـباب دوراً نشـطاً في التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة والسياسـية، وفي تشـكيل المسـتقبل التنمـوي للمملكـة. وجـرى التأكيـد أيضـاً عـلى أن تمكـين المـرأة متطلـب أسـاسي لتحقيـق التنميـة المسـتدامة، إذ لا يمكـن لـلأردن المـضيّ قدمـاً مـن دون الاسـتثمار الأمثـل في قطاعَـي المـرأة والشـباب اللذَيـن يمثّـلان غالبيـة السـكان ويشـكّلان معـاً أهـم محـاور تحقيـق أجنـدة التنميـة المسـتدامة لعـام 2030.

يقـدّم الأردن اسـتعراضه الوطنـي الثـاني الـذي يسـعى فيـه إلى مراجعـة التدابـير المتَّخَـذة لتحقيـق أجنـدة التنميـة المسـتدامة لعـام 2030 وتقييمهـا، إذ جـرى العمـل عـلى تقييـم أهـداف التنميـة المسـتدامة السـبعة عـشر كافـة، بعـد الأخـذ في الحسـبان تركيـز المنتـدى السـياسي رفيـع المسـتوى عـلى أهـداف محـددة للتنميـة المسـتدامة؛ وهـي الأهـداف: الرابـع، والخامـس، والرابـع عـشر، والخامـس عـشر، والسـابع عـشر. واسـتند هـذا التوجّـه إلى فكـرة أن العمـل عـلى جميـع الأهـداف وحـدَه الكفيـلُ بإبـراز الترابطـات والعلاقـات في مـا بينهـا بشـكل فاعـل. إضافـة إلى ذلـك، تبـيَّن أن الأردن أحـرز تقدُّمـاً في مختلـف الأهـداف، وهـو أمـر يسـتحق أن يُعـرَض مـن خـلال هـذا التقريـر. مـع ذلـك، وكـما هـو موضـح تاليـاً، سـعى الأردن -إلى أقـصى حـد ممكـن- إلى إضفـاء طابـع خـاص عـلى أهـداف التنميـة المسـتدامة الخمسـة؛ محـور المنتـدى السـياسي رفيـع المسـتوى.

التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

اتُّخذت العديد من التدابير لتنفيذ خريطة الطريق وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتمّ بالفعل إحراز تقدم في عدد من هذه الأهداف، فقد أظهرت حوالي 62.7% من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي جرى تحليلُها اتجاهاً إيجابياً وتطوراً أفضل، في حين أن 19% من الأهداف كانت مستقرة أو منتظمة، بينما أظهرت 18.4% -فقط- من المؤشرات اتجاهاً سلبياً. أما الأهداف التي حققت تقدماً واضحاً في المؤشرات فهي الثاني، والرابع، والسادس، والتاسع، والثاني عشر، والرابع عشر. بينما حقق كلٌّ من الهدفَين الثامن والعاشر مستوى منخفضاً من التقدم. ومن خلال التحليل، وصلت نسبة توافر البيانات[1] للمؤشّرات إلى حوالي 64%، منها 60.35% من مصادر وطنية.

أما ما يتصل بالمستهدفات للأعوام 2024 و2027 و2030، فقد حُددت مستهدفات لحوالي 45% من المؤشرات المتوافرة، في حين أُدرج 81 مؤشراً وطنياً رديفاً ضمن مجموعة المؤشرات لدعم قياس تحقيق الغايات.

الشكل (2): التقدم المحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الشكل (3): نسبة توافر بيانات المؤشرات بحسب الهدف

الشكل (4): اتجاهات المؤشرات (إيجابية، منتظمة، سلبية)

1 تم حساب التوافر على أساس وجود سلسلة بيانات كاملة لسنة الأساس 2015 ولعام 2020.

أهداف التنمية المستدامة مدار التركيز خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى

الهدف 4
التعليم الجيد

- تشكيل الفريق الوطني للتعليم بحلول عام 2030.
- المراجعة السنوية لجميع غايات هذا الهدف.
- المشاركة في عملية قياس الأداء الإقليمي، بما في ذلك تحديد قيم معيارية لغايات الهدف.
- تقديم مراجعة للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في عام 2020.
- المشاركة في الاجتماعات الإقليمية العربية حول التعليم 2030.

الهدف 5
المساواة بين الجنسين

- تشكيل لجنة وزارية دائمة في رئاسة الوزراء لتعميم وإدماج النوع الاجتماعي في عمل الحكومة.
- تمثل سياسة تعميم النوع الاجتماعي أول خطة حكومية لإدماج النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الرسمية.
- تم البدء بتتبع الميزانية المتعلّقة بالمناخ والنوع الاجتماعي.
- الاستمرار في بناء القدرات للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، والبدء بمتابعة التمويل ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025).
- مواءمة استراتيجية المرأة في البرنامج التأشيري التنفيذي للحكومة (2021-2024)، الذي يمثل خطة العمل الحكومية.
- وضع قائمة وطنية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي تتضمن 67 مؤشراً.

الهدف 14
الحياة تحت الماء

- الإعلان عن تأسيس محمية العقبة البحرية عام 2020.
- تطوير الاستراتيجيات والخطط التي تساعد على تأطير الجهود لتحقيق الهدف.

الهدف 15
الحياة في البرّ

- استمرار الأردن في إنشاء محميات جديدة وتعزيز الجهود لحماية البيئة.
- تطوير قاعدة بيانات التنوع البيولوجي
- إنشاء وحدة خاصة للعمل على الموائمة بين التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي في قطاع السياحة.

الهدف 17
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

- حرص الأردن على تعزيز قاعدة إيراداته المحلية.
- التحول الإلكتروني والرقمنة في عمل الحكومة.
- تعزيز أطر التعاون والشراكات مع المجتمع الدولي.

استعراض الأردن الوطنيّ الطّوعي والاستعراض المحلي الطوعي للعاصمة عمّان

يتشرف الأردن بتقديم المراجعة المحلية الطوعية لعاصمته عمّان، وهي أول مدينة عربية وأردنية تجري مثل هذه المراجعة، وتطلب الإعداد لكلتا الوثيقتين (استعراض الأردن الوطنيّ الطّوعي الثاني، والاستعراض المحلي الطوعي) تنسيقاً وثيقاً، لا سيما في ما يتعلق بالأهداف التي تم التركيز عليها في المراجعة على المستوى المحلي، وهي الأهداف الثالث والسادس والسابع والثامن والحادي عشر، كما شارك ممثلون لأمانة عمّان الكبرى مع فريق الهدف الحادي في إعداد الاستعراض الوطنيّ الطّوعي، وقد ساعد ذلك في ضمان الاتساق والتكامل على المستويين الوطني والمحلي.

- يعطي الأردن الأولوية لتطوير قطاع الطاقة لديه، مع التركيز على الحفاظ على إمدادات طاقة آمنة ومستدامة. كما يهدف إلى تطوير مشاريع الطاقة المتجددة في محاولة للتخفيف من تأثير تغير المناخ.
- وضعت أمانة عمّان الكبرى خطة عمّان للعمل المناخي وخطة عمل مدينة عمّان الخضراء، ورُبط هذا التحول بمرونة المدينة وجعلها محايدة مناخياً بحلول عام 2050.
- ينعكس الالتزام بمكافحة تغير المناخ على المستوى الوطني في خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر في الأردن (2021-2025) وعلى مستوى عمّان، مع تطوير خطة عمل مدينة عمّان الخضراء.
- التحديات المشتركة على مستوى عمّان وعلى المستوى الوطني في ما يتصل بالبطالة:
  - بلغ معدل البطالة الوطني 23.2% في عام 2020.
  - بلغ معدل البطالة في عمّان 19.8% في عام 2019.
- يعد الأردن رائداً بين دول المنطقة في ضمان تمتع جميع أفراد المجتمع بأنماط حياة صحية وتلبية احتياجاتهم من الرفاهية.
- توفر أمانة عمّان الكبرى خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب المدارة بأمان لـ 100% من سكانها.
- تم إطلاق نظام النقل السريع بالحافلات (BRT) في عمّان في عام 2021 للحد من الازدحام المروري وتحفيز استخدام وسائل النقل العام.
- تم إعطاء الأولوية لتطوير الأماكن العامة من خلال مشاريع مثل حدائق الملك عبد الله الثاني في عمّان، وهي من أكبر الحدائق المصممة لتكون صديقة للعائلة وخالية من السيارات ومتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تتواصل جهود أمانة عمّان الكبرى في إدارة النفايات الصلبة من حيث جمعها والتخلص النهائي منها، مع الإشارة إلى مشروع تحويل النفايات إلى طاقة في مكب الغباوي، بإنتاج 4.8 ميغاواط من الكهرباء من النفايات.

الشكل (5): أهداف التنمية المستدامة مدار التركيز خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى

التحديات أثناء المضيّ قُدماً

لا يمكن للأردن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية شاملة ومستدامة بمفرده، فعلى الرغم من التقدم المحرَز، إلّا أن التحديات ما تزال قائمة نتيجةً للتطورات الإقليمية والدولية. وبعد حوالي عقد على انطلاق ما سُمّيَ "الربيع العربي"، ما يزال الأردن يعاني من الآثار غير المباشرة للاضطرابات الإقليمية والصراعات التي أثّرت حتماً في مساره الاقتصادي، فقد تسبّب تدفق اللاجئين بضغط كبير على البنية التحتية والخدمات، وتعطّلت التجارة، ومثّلت تلك الأوضاع رادعاً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة. ونتيجةً لذلك، انخفض النمو

الاقتصادي من 6.5% في الفترة 2000-2009 إلى حوالي 2.4% في الفترة 2010-2019، بينما ارتفعت نسبة الدَّين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير. واليوم، ومع الخروج تدريجياً من الجائحة، يواجه العالم تداعيات الحرب في أوروبا، فقد تجلّى الصراع بين روسيا وأوكرانيا بصورة اضطرابات في سلاسل التوريد وارتفاع في أسعار النفط والسلع الأساسية، الأمر الذي زاد الضغط على الاقتصاد الأردني، وأضاف إليه أعباء جديدة.

وإضافة إلى ذلك، يواجه الأردن صعوبات مزمنة تتعلق بنقص المياه والاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية بالإضافة إلى تفاقم المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. في هذا السياق، يصبح التعامل مع المعدلات المرتفعة للبطالة والفقر ومع الفجوات التنموية في جميع أنحاء المملكة أكثر صعوبة. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من أهداف التنمية المستدامة تتطلب دعم الإدارات المحلية لتحقيقها، الأمر الذي يفرض بذل جهود كبيرة للتعامل مع التحديات الهيكلية على المستوى المحلي، بما في ذلك تعزيز الإيرادات، وتوفير التمويل، وتوافر البيانات، وبناء القدرات. ويتضح هذا التحدي التمويلي أيضاً على المستوى الوطني، فقد برزت خلال عملية التقييم هذه صعوباتٌ تتصل بمحدودية الموارد الضرورية لاتخاذ إجراءات تحويلية وحاسمة يمكن أن تساعد في تحقيق الغايات والمؤشرات.

الطريق إلى 2030

بالنظر إلى ما سبق، ستحتاج الجهود إلى التركيز على مسارَين خلال المضيّ قُدماً نحو عام 2030: يتعلّق الأول بإطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إذ سيجري العمل على تعزيز الهيكل المؤسسي والقدرات المؤسسية والتقنية اللازمة للمساهمة في تنفيذ أجندة عام 2030 خلال المرحلة المقبلة، بالإضافة إلى التطوير المستمر لقاعدة البيانات لتأخذ في الحسبان عوامل الجنس والعمر والإعاقة، والحد من ازدواجية الجهود.

أما المسار الثاني، فيرتكز على المشاريع الاستراتيجية الكبرى التي ستُحْدث أثراً جوهرياً عبر القطاعات. فقد طوَّر الأردن خطة تنموية وطنية متعددة السنوات متمثلة بالبرنامج التنفيذي التأشيري الحكومي (2021-2024)؛ الذي يتضمن خططاً لمشاريع وبرامج تحويلية تساهم في تسريع التقدم في تحقيق أجندة عام 2030، ومنها مشروع الناقل الوطني ومشروع السكك الحديدية الوطنية، بالإضافة إلى البرامج الجارية لتعزيز الاكتفاء الذاتي من الطاقة. كما يسعى الأردن إلى إرساء الأسس لتطوير قطاع زراعي وغذائي كفؤ ومستدام ومرن، وتحويل المملكة إلى مركز إقليمي للأمن الغذائي. وسيعتمد الأردن في جميع جهوده على تسخير إمكانات التكنولوجيا والرقمنة، والتأكد من أن الشرائح الرئيسة من السكان، بما في ذلك النساء والشباب، تشارك وتساهم بشكل مؤثر في التنمية واستدامتها.

أطلق الأردن مؤخراً رؤيته للتحديث الاقتصادي التي تتمحور حول شعار "مستقبل أفضل" وتقوم على ركيزتين استراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، بينما تشكل الاستدامة ركناً اساسياً في هذه الرؤية المستقبلية. وسيتم تنفيذ الرؤية من خلال ثمانية محركات لنمو الاقتصاد تغطي 35 من القطاعات الرئيسة والفرعية وتتضمن أكثر من 360 مبادرة، جرى وضع وصف تفصيلي لكل منها، وتحديد الأهداف ومؤشرات قياس الأداء والجهات المسؤولة عن التنفيذ ضمن إطار زمني متسلسل ومرحلي، وتشمل محركات النمو الاقتصادي الصناعات عالية القيمة، والخدمات المستقبلية، والاستثمار، والبيئة المستدامة، والريادة والابداع، والتعليم، ونوعية الحياة، والموارد المستدامة، وجعل الأردن وجهة عالمية.

ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن من الممكن إحراز التقدم الذي تم في الأردن لولا الشراكة مع مختلف الأطراف الدولية من دول صديقة ومؤسسات مانحة ومنظمات دولية. ونتطلع إلى مواصلة بناء هذه العلاقات على أسس أقوى من التعاون والتنسيق. وفي الوقت نفسه، ندرك أهمية تفعيل الشراكات على جميع المستويات وتشجيعها، خاصة مع القطاع الخاص، وتسخير الاستثمارات نحو التنمية، والاستفادة من آليات التمويل المبتكرة.

الفصل الثاني

المنهجية وعملية الإعداد

الفصل الثاني:
المنهجية وعملية الإعداد

عبّر الأردن عن استعداده لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 منذ إطلاقها، من خلال البناء على المتطلبات اللازمة لذلك وتوفيرها. ويأتي على رأس هذه المتطلبات: وجود إرادة سياسية بإحداث التغيير، وبلورة تصور اقتصادي اجتماعي بعيد الأمد يرسم الأردن الذي نريد في العام 2025 (وثيقة الأردن 2025)، ووضع خطط وطنية تنفيذية (ممثلة في نسختها الأخيرة بالبرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة 2021-2024) تأخذ في الحسبان مخرجات الوثيقة والاستراتيجيات القطاعية، بالإضافة إلى وجود قانون للتخطيط يحدد الإطار العام للتخطيط والتمويل والتنفيذ والمتابعة والتقييم، ووجود مؤسسات قوية تعمل على التنسيق والتنفيذ، وقدرات وطنية مدربة على ترجمة الرؤى والاستراتيجيات إلى خطط تنفيذية، ووجود نظام إحصائي يتمتع بالقدرة الإدارية والتقنية والمصداقية والشفافية، والالتزام بربط التمويل الرأسمالي بالتنمية ومخرجات البرنامج التنفيذي التأشيري من المشاريع المختلفة، كما تتعزز جهود الأردن من خلال بيئة تشريعية حديثة تساعد على تلبية مطالب التنمية العادلة والشاملة.

منذ تقديمه أول استعراض وطني طوعي في عام 2017، عكف الأردن على بذل جهود مكثفة وشاملة لدمج الالتزام بأجندة التنمية المستدامة وتعميمه وتعزيزه.

ويستند هذا إلى اعتقاد راسخ بأن الأجندة وما يرتبط بها من أهداف التنمية المستدامة تعكس الأولويات الوطنية للأردن، وتترسخ هذه الجهود أيضاً بتعزيز إطار العمل على مبادئ حقوق الإنسان التي تستند إليها الأجندة، علاوة على ذلك فإن التزامات الأردن الدولية تساهم في تأطير الإجراءات التي يتم اتخاذها محلياً لتحقيق أهداف التنمية؛ من ذلك ما يتعلق بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة؛ أي انضمام الأردن إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلى اتفاق باريس للمناخ. وقد عمل الأردن بعزم على تقديم مساهماته الوطنية لمكافحة التغير المناخي، وعمل كذلك على الالتزامات المنبثقة عن قمة نيروبي 2019، وأطلق استراتيجية شاملة تلتزم بإطار "سنداي". وعلى المستوى الإقليمي، يشارك الأردن في الاجتماعات الإقليمية العربية المعنية بالتعليم 2030، وقدّم استعراضاً وطنياً طوعياً عن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في عام 2020. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالهدف السادس عشر، فإن الأردن طرفٌ في مبادرة الحكومة المفتوحة، واتخذ التدابير لضمان الوصول المفتوح إلى المعلومات والشفافية وتعزيز الحوار العام وتطوير الآليات لتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان. أما الهدف السابع عشر، وكمتابعة لبرنامج عمل أديس أبابا، يشرع الأردن

في اتخاذ إجراءات لتشجيع التمويل باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما شارك الأردن بفعالية في قمة النظم الغذائية في عام 2021 من أجل تحقيق نظم غذائية فعالة ومستدامة.

يأتي إعداد التقرير الطوعي الثاني ليحقق ما يلي:

أهداف الاستعراض الوطني الطوعي الثاني

- التأكيد على التزام الأردن بالعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية كافة.
- إشراك جميع أصحاب العلاقة في عملية الإعداد والتقييم وصنع واتخاذ القرار، بما في ذلك القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي.
- تضمين أهداف التنمية المستدامة كمكونات أساسية في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية والقطاعية والمحلية.
- تحديد التقدم المنجز في تحقيق الأهداف والمشاكل والتحديات التي تواجه التنفيذ.
- وضع خريطة طريق تحدد معالم السير إلى الأمام وتشكل إطاراً هادياً لخطة التنفيذ.
- تحقيق توافق وطني، وتعزيز الملكية الوطنية للمستهدفات المرحلية والنهائية لأهداف التنمية المستدامة.
- الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في المنطقة والعالم والاستفادة منها.

الشكل (6): أهداف الاستعراض الوطني الطوعي الثاني

تميزت عملية إعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني بما يلي:

خصائص عملية الإعداد للاستعراض الوطني الوطني الثاني

الملْكية والإدارة القوية والفاعلة للحكومة لكل مكونات ونتائج ومخرجات التقرير.

التحضير المكثف، وشمل على سبيل المثال لا الحصر إعداد المبادئ التوجيهية لعملية إعداد التقرير وعقد جلسات حوارية وتدريبية.

تحديد ما أمكن من مستهدفات محددة لمؤشرات الأهداف للسنوات 2024 و2027 و2030.

إنشاء منصة وقاعدة معلومات خاصة بأهداف التنمية المستدامة في دائرة الإحصاءات العامة.

تشكيل فريق عمل لكل هدف استراتيجي، وتكوَّن كل فريق من مجموعة محورية برئاسة أكثر مؤسسة حكومية ذات علاقة بالهدف المعني، وممثل عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وممثل عن دائرة الإحصاءات العامة، وممثل عن إحدى منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة. وشمل كل فريق في عضويته ممثلين عن أصحاب العلاقة من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الدولي، التي قامت بدورها بإعداد تقرير مكثف وشامل عن كل ما يتعلق بالهدف ذي العلاقة بها.

إشراك أصحاب العلاقة من المحافظات والبرلمانيين والأكاديميين.

الشكل (7): خصائص عملية الإعداد للاستعراض الوطني الوطني الثاني

المنهجية

استرشد الأردن في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي بالمبادئ الأساسية المتمثلة بالشمولية والشفافية والالتزام والملكية. ويستند هذا إلى الاعتقاد الحقيقي بأن الاستعراض الوطني الطوعي لن يستطيع رصد الجهود والتقدم المحرَز في تنفيذ الأجندة إلا من خلال نهج وطني يضم جميع أصحاب العلاقة والمجتمع بأسره ولا يترك أحداً خلف الركب. والأهم من ذلك أن مثل هذه العملية التشاركية كانت بالغة الأهمية لفهم العقبات والتحديات التي تواجه دمج أهداف التنمية المستدامة وتعميمها منذ تقديم أول استعراض وطني طوعي، والتوصل إلى معايير مرجعية وتوصيات للسنوات المقبلة. ولما كان هذا ثانيَ استعراض وطني طوعي للأردن، فقد تم السعي إلى الاستفادة من الدروس والتجارب السابقة في الأعمال التحضيرية، مع الاستفادة في الوقت نفسه من الأدوات والمنهجيات المتاحة لتحليل التقدم المحرَز والنظر فيه.

الشكل (8): المبادئ الأساسية لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني

حوكمة إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني

وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي الجهة المسؤولة عن تنسيق الجهود لإعداد هذا الاستعراض الوطني الطوعي، بدعم من جميع الجهات والمؤسسات الوطنية والأجنبية؛ إذ يرأس وزير التخطيط والتعاون الدولي اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة، ويشغل وزير البيئة منصب نائب الرئيس. لقد قدمت هذه اللجنة التوجيه والإرشاد والإشراف الاستراتيجي الكلي لإعداد التقرير، واجتمعت بشكل دوري خلال إعداد وتقديم الاستعراض لضمان استمرار التقدم المحرَز على المسار الصحيح. وتم تشكيل فريق أساسي رفيع المستوى للإشراف على صياغة الاستعراض الوطني الطوعي، وضمان شمولية الترابطات بين أهداف التنمية المستدامة في الاستعراض.

حوكمة إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني

الشكل (9): حوكمة إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني

إعداد التقارير لأهداف التنمية المستدامة

يركز المنتدى السياسي رفيع المستوى هذا العام على الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، والهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف الرابع عشر المتعلق بالحياة تحت الماء، والهدف الخامس عشر المتعلق بالحياة على الأرض، والهدف السابع عشر المتعلق بالشراكات من أجل التنمية. وقد اختار الأردن عرض التقدم في تحقيق الأهداف السبعة عشر جميعها، وبما يعكس الشمولية من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويلاحَظ وجود تفاوتات واختلافات في درجة التحليل والبيانات وعمقهما، والتقدم المحرَز في تحقيق الأهداف، ويعود هذا التفاوت إلى القضايا الرئيسة الواردة أدناه، التي تحدد في نهاية المطاف مقدار المعلومات والتحليلات المتاحة لتقديم تقرير عن كل هدف:

- السياق الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للهدف.
- مواءمة الهدف مع الأولويات والأهداف الوطنية.
- توافر البيانات المتعلقة بالغايات والمؤشرات التي انعكست على إمكانية تحديد المستهدفات لمختلف الأهداف.
- أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على الهدف.
- إمكانية توافر المساعدات الثنائية والمتعددة من الجهات المانحة لمساندة هذا الهدف، نظراً لمحدودية الموارد المتاحة للأردن.

مشاركة الجهات المعنية

حرصت وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تبني آلية واضحة يُشرَك من خلالها جميع الجهات المعنية في عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي. وتحقيقاً لهذه الغاية، وبناءً على توجيهات اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة، شُكلت 16 فريق عمل تضم في عضويتها الجهات المعنية بتحقيق الأهداف من الوزارات والمؤسسات الحكومية كافة، والقطاع الخاص، وهيئات المجتمع المدني، وهيئات الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الأخرى، وترأست فريق العمل الوزارة أو المؤسسة الوطنية ذات الصلة الأوثق بالهدف، وبعضوية أكثر من 130 جهة لهذه الفرق.

ويُعَدّ توافر البيانات وجودتها والتحقق منها أموراً بالغة الأهمية لعملية متابعة تحقيق الأهداف بشكل عام، ولإعداد هذا الاستعراض بشكل خاص. ولهذه الغاية أنشأت دائرة الإحصاءات العامة فريق عمل إضافي معنياً بالبيانات، بالإضافة إلى وجود ممثل لدائرة الإحصاءات في كل فريق عمل للتحقق من صحة البيانات التي ستُقدَّم، مع ضمان أن تكون عملية الاستعراض مستندة إلى مراجع ومصادر معتمدة محلياً ودولياً، ودعم فرق العمل في التغلب على التحديات التي تواجهها في تحديد ووضع المؤشرات الوطنية ومستهدفاتها المستقبلية.

وكان الأردن حريصاً على ضمان تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتغطية الأبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والتغير المناخي، وآثار كورونا، والأزمة السورية، والشراكات لأجل التنمية، وغيرها من القضايا على نحو ملائم. وعليه، فقد تم ضمان وجود ممثلين للجهات المعنية لهذه المواضيع في جميع فرق العمل. فعلى سبيل المثال، كان المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عضواً في فرق العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة (الأول، والرابع، والثامن، والعاشر)، وقد قاد المركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن العمل على تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، وكان عضواً في فرق العمل المعنية بالهدفين الخامس والعاشر من أهداف التنمية المستدامة. وترأست اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة فريق العمل المعني بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، وكانت ممثلة في فرق العمل المعنية بالهدفين الثامن والسادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى قيام اللجنة بتشكيل مجموعة عمل إضافية لضمان تغطية جميع الأبعاد المرتبطة بالهدف والترابطات مع الأهداف الأخرى، إلى جانب مراجعة التقرير من منظور النوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، وفي ضوء الضغوط السكانية المتزايدة، ظهرت الديموغرافيا قضية شاملة عبر الأهداف، وبالتالي تم إشراك المجلس الأعلى للسكان عضواً في فرق العمل المعنية بالهدفين الثالث والثامن،

وقد تم التطرق لها في الأهداف الرئيسة الأخرى. هذا وقد تم التنسيق مع هيئة مؤسسات المجتمع المدني (همم)، وهي هيئة تعمل على تنسيق عمل مؤسسات المجتمع المدني المشاركة لتكون نواة لعمل وتعاون مشتركين يستهدفان تعزيز دور المؤسسات غير الحكومية في المجتمع، والتحالف المدني الأردني للتنمية المستدامة لضمان مشاركة المؤسسات المدنية المعنية بكل هدف.

خطة العمل والإطار الزمني لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني

تزامنت عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي هذه مع دخول الأردن الموجة الرابعة من الجائحة الناجمة عن متحور أوميكرون. وفي الفترة بين كانون الثاني وآذار 2022، تم تنظيم عمليات تشاور موسعة، وعقد عدة جولات من الاجتماعات، وورشتي عمل وطنيتين رئيستين (لإطلاق عملية الإعداد والتحقق من البيانات مع فرق العمل)، وعُقدت ندوات عديدة عبر الإنترنت تتناول النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع البيانات.

وفرضت الجائحة إجراء المزيد من المناقشات عبر الإنترنت مع ما انطوى عليه ذلك من تحديات، وقد سعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى تسهيل هذه العملية قدر الإمكان، فقامت بتوزيع نماذج وإرشادات لتنسيق الجهود وآلية العمل فيما بين فرق العمل. وطوال عملية المشاركة، تم تشجيع أصحاب العلاقة على مراجعة غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أوجه ارتباطها بالاستراتيجيات الوطنية والقطاعية، وتحديد قيم المؤشرات للأهداف ومدى الإنجاز الذي تحقق بالرجوع إلى سنة الأساس؛ وهي عام 2015، وإجراء مقارنة مع أحدث البيانات المتوفرة لهذه المؤشرات.

وجرى استعراض الجهود التراكمية لفرق العمل وتقييمها واعتمادها من خلال ورشة عمل في الفترة بين 23 و24 آذار 2022، بمشاركة الوزارات والمؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، وهيئات المجتمع المدني، وهيئات الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الأخرى. وهدفت الورشة إلى مناقشة مسودات التقارير الفرعية للأهداف، بما تضمنته من معلومات وبيانات تعكس الجهود الوطنية المبذولة لتحقيقها، والتحديات التي واجهتها، والنجاحات التي تم تحقيقها رغم التحديات، وضمان عدم إغفال أي إنجاز على أرض الواقع، أو تم إنجازه في إطار الغايات والمؤشرات. وقد تم التوافق على مستهدفات واقعية للمؤشرات بنسبة 45% بنهاية الأعوام 2024، و2027، و2030، بالإضافة إلى التوصيات والطريق إلى الأمام.

كما بُذلت أيضاً جهود لإجراء مشاورات محلية وإشراك المؤسسات على المستوى المحلي والمحافظات. وتم ذلك من خلال عقد ورشة وطنية ضمت رؤساء اللجان في مجلس الأمة بشقيه: النواب والأعيان، ومجالس المحافظات والبلديات المنتخبة من جميع محافظات المملكة، والخبراء من الأكاديميين وممثلي المجتمعات المحلية والاتحادات والشباب. كما تم عقد اجتماعات مع الأوساط الأكاديمية مثل مجلس التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية؛ الذي تستضيفه إحدى الجامعات في الأردن (جامعة عمّان العربية)، ولضمان استكمال المشاورات على المستوى الوطني، تم في نهاية شهر أيار عقد جلسات استماع وتعليقات على التقرير، وذلك من خلال منصة خاصة أُعلن عنها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية التابعة للجهات الرسمية، فأتاحت المنصة لجميع فئات المجتمع الاطلاع على الملاحظات حول التقرير بشكل موثق. وجاءت هذه المشاورات على المستويات المختلفة لاعتماد النسخة النهائية للتقرير وإقرارها من قِبل اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة، ورفعها لدولة رئيس الوزراء؛ رئيس اللجنة التوجيهية العليا للموافقة عليها.

3

الفصل الثالث

السياق الاقتصادي والاجتماعي والأزمة السورية وجائحة كورونا

الفصل الثالث:
السياق الاقتصادي والاجتماعي والأزمة السورية وجائحة كورونا

واجهت التنمية في الأردن ظروفاً صعبة، فقد تعرض الاقتصاد لصدمات استنفدت حوالي 44% من إجمالي الناتج المحلي على مدار العقد الماضي، وأدى ما يسمى "الربيع العربي"، والصراع السوري، وظهور تنظيم داعش الإرهابي، وما ترتب على ذلك من اضطرابات تجارية وتدفقات لاجئين، إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، إذ انخفضت من 6.5% بالمتوسط خلال الفترة 2000-2009 إلى حوالي 2.4% خلال الفترة 2010-2019.

إن مستويات النمو هذه مقلقة، لا سيما في ضوء الاتجاهات الديموغرافية الحالية، التي تُعدّ مسألة لها تداعيات على تحقيق التنمية بجميع أبعادها، فقد زاد عدد سكان الأردن بشكل كبير خلال العقد الماضي، خاصة منذ العام 2011، نتيجة للهجرة القسرية. وستزيد هذه الفئة بسرعة خلال العقد القادم. وفي حين أن هناك مزايا لهذا التضخم الشبابي، إلا أنه يضاعف العبء على الاقتصاد الذي عليه أن يضمن مستويات كافية من الاستثمار والنمو وتوليد فرص العمل في المستقبل، وهذا ما يفاقم مشكلة البطالة بشكل سنوي، ويرتبط هذا الواقع الديموغرافي حتماً بزيادة الضغط على توفير الخدمات العامة وجودة البنية التحتية على المستويين المحلي والوطني.

واستجابة لهذا التحديات، ومنذ عام 2018، شرع الأردن في تنفيذ مصفوفة إصلاح تم تطويرها وتحديدها وطنياً، تضمنت مجموعة من الإصلاحات على صعيد السياسات والإصلاحات الهيكلية لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد، وتسريع وتيرة النمو، وخلق فرص العمل. وتشمل المحاور ذات الأولوية تحسين بيئة الأعمال والاستثمار، وتخفيض كلفة ممارسة أنشطة الأعمال، وزيادة الصادرات والاستثمارات، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. وأضاف تقييم منتصف المدة للمصفوفة محوري كفاءة القطاع العام والسياحة، إذ شارك قطاع السياحة بما نسبته 13% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن في عام 2019، ويعمل فيه حوالي 53 ألف موظف بشكل مباشر، ونظراً لذلك؛ سيتم العمل على زيادة الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج السياحي الأردني، وتسهيل ممارسة الأعمال السياحية، بالإضافة إلى شمول القطاع الخاص والمجتمعات المحلية، وإدماج النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للمرأة. وتتكامل مصفوفة الإصلاح أيضاً مع استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين العام لضمان تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة والتزاماتها المتعلقة بالسداد، مع اتباع تدابير ضبط أوضاع المالية العامة في الوقت نفسه. كما أن النجاح الذي تحقق حتى الآن في إطار برنامج صندوق النقد الدولي هو دليل على التزام الأردن بالمعايير الهيكلية للبرنامج وإدارة السياسة المالية والنقدية.

صراع سوري طال أمدُه

يجري تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية في الأردن بالرغم من الضغوط المستمرة جراء الصراع السوري الذي طال أمده، والذي أدى إلى تعطيل التدفقات التجارية للأردن وزيادة العبء الأمني في منطقة الحدود الشمالية، ولجوء حوالي 1.36 مليون سوري (يعيش غالبيتهم خارج المخيمات). زادت التحديات التي يواجهها الأردن من الناحية الاقتصادية المتعلقة بمشكلة البطالة، خاصة بين فئتي الشباب والنساء؛ إذ يتحمل الأردن عبء اللجوء ويساهم في الإنفاق على الخدمات المقدمة للاجئين/ات السوريين/ات، الأمر الذي أدى إلى ضغوط كبيرة على الموارد الطبيعية، والاقتصاد الأردني وعملية التنمية، وقطاع الخدمات، والبنية التحتية، والأمن والسلم المجتمعي.

وعملاً بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، يتيح الأردن للسوريين الوصول إلى الخدمات الأساسية، وكان قد توسع في توفير تصاريح العمل للسوريين، بما في ذلك تصاريح العمل المرنة. وإن التزام الأردن المستمر في هذا الصدد يتأثر بشكل كبير بتراجع الدعم الدولي للأزمة السورية. فقد بلغ التمويل المطلوب لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية في عام 2021 ما قيمته 2.4 مليار دولار أميركي، تلقّى الأردن منها 774 مليوناً فقط، وهو ما يمثل 30.6% من التمويل المطلوب. وقد أدى ضعف التمويل إلى انخفاض عدد الخدمات المتوفرة ومستواها.

أثر أزمة اللجوء السوري على أهداف التنمية المستدامة

القضاء على الفقر

- أدت منافسة اللاجئين السوريين للأردنيين على فرص العمل المحدودة إلى فقدان بعض الأردنيين ومنهم النساء لمصادر الدخل، وكذلك أدى ارتفاع تكاليف السكن والغذاء إلى زيادة معدلات الفقر.

القضاء التام على الجوع

- ارتفعت مستويات الاستهلاك منذ الصراع السوري، مما شكل عبئاً إضافياً على شبكات الحماية الاجتماعية واستدعى زيادة الإنتاج المحلي والواردات الغذائية ومتطلبات الأمن الغذائي، بما في ذلك قدرات التخزين، وترافق ذلك مع تقلّب الأسعار الدولية للأسعار الغذائية الأساسية.

الصحة الجيدة والرفاه

- شهد الأردن عودة الأمراض المعدية بين السوريين، مما أدى إلى حملات تطعيم متكررة بتكاليف مالية وبشرية عالية. كما زاد ضغطَ العمل وأثر على القدرة التشغيلية داخل المستشفيات ومراكز الصحة العامة، لا سيما في المحافظات الشمالية.

التعليم الجيد

- تم استيعاب الطلبة السوريين في المدارس الحكومية الأردنية، مما أدى إلى إجهاد قدرات القطاع وزيادة الضغط على البنية التحتية والإمدادات، فضلاً عن الازدحام، الأمر الذي أثر على جودة التعليم. كما تم افتتاح مدارس في المخيمات السورية، والتوسع في بناء رياض الأطفال في التجمعات والمخيمات السورية المضيفة. وأُنشئت مدارس مسائية متخصصة للطلبة السوريين، وافتُتح العديد منها في المجتمعات المضيفة لمعالجة الازدحام ولتوفير القدرات. كما اضطر الأردن إلى زيادة توظيف الكوادر التربوية والمعلمين.

المساواة بين الجنسين

- فاقت نسب المتزوجات السوريات دون سن 18 عاماً ما يقابلها من الأردنيات، ولعبت هذه النسب دوراً في ارتفاع نسبة زواج الأطفال (الإناث) على المستوى الوطني منذ بدء الأزمة السورية، إلى جانب ارتفاع معدلات الإنجاب، ونسب العنف الممارس ضد النساء والفتيات.
- تتلقى اللاجئات السوريات خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الأمومة والطفولة، بالمجان على غرار النساء الأردنيات.

المياه النظيفة والنظافة الصحية

- بوصفه دولة فقيرة بالمياه، شهد الأردن زيادة في الطلب على المياه في المحافظات الشمالية حيث يتركز الكثير من السوريين. أثر هذا الطلب المتزايد أيضاً على البنية التحتية للمياه، وتسبب في خفض العمر التشغيلي لمنشآت المياه، وساهم في نضوب المياه الجوفية.

طاقة نظيفة وبأسعار مناسبة

- زاد استهلاك الكهرباء في المحافظة الشمالية بشكل ملحوظ، إذ ارتفع الاستهلاك في قطاع الإسكان من 5667 جيجاوات/ ساعة في عام 2011 إلى 9100 جيجاوات/ ساعة في عام 2020.

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

- شهد الأردن ضغوطاً متزايدة على الخدمات والبنية التحتية والموارد، لا سيما على مستوى البلديات، وأصبح الحصول على سكن جيد أكثر صعوبة، فقد ارتفعت الأسعار في هذا المجال، وظهرت المنافسة المتزايدة بين الأردنيين والسوريين على السكن بأسعار مناسبة.

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

- تولد عبء متزايد على قطاع النفايات على مدى السنوات الماضية، مع الضغط على الخدمات الحكومية لجمع ونقل ومعالجة النفايات.

أثر جائحة كورونا على التنمية في الأردن

كانت الجائحة وما تزال تشكّل اختباراً لقدرة الأردن على الصمود في وجه الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الشديدة. وفي مواجهة هذه الأزمة، كان لزاماً على الأردن التصدي للمهمة المعقدة والصعبة المتمثلة في الموازنة بين صحة المواطنين، والحاجة إلى حماية الاقتصاد الوطني، وحماية سبل كسب العيش على المدى الطويل، والتخفيف من حدة الفقر ومعدلات البطالة المتزايدين. وهكذا ارتكزت السياسات الأردنية على تقييمات علمية اتُّخذت استناداً إليها تدابير تدريجية ومدروسة لمساندة الاقتصاد. كذلك استندت الاستجابة إلى أهمية الشفافية والتواصل المفتوح، إذ كان هذا أمراً بالغ الأهمية لبناء الثقة في استجابة الحكومة، مما سهّل الجهود الجماعية والتضامن اللازمين للمساعدة في التخفيف من آثار الجائحة. وبالتالي بقيت الحكومة على التزامها بإصدار التقارير (في البداية على شكل مؤتمرات صحفية يومية ثم من خلال النشرات) عن حالة الجائحة على مدى الموجات المتعاقبة، فقد كانت تنشر التطورات المتعلقة بنظام الرعاية الصحية والحالات والوفيات بشكل علني.

وكما هي الحال مع سائر بلدان العالم، نفذت الحكومة الأردنية تدابير صارمة لاحتواء انتشار الفيروس بين السكان. وتراوحت هذه التدابير من الإغلاق الكامل في أول الأمر إلى الإغلاق الجزئي، وحظر التجول ليلاً وإغلاق المطارات. أما القطاعات والمواقع التي قُيّمت بوصفها تواجه مخاطر عدوى مرتفعة فتم إغلاقها لفترات كبيرة. وأدى هذا إلى تباطؤ كبير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية، وتعطل التجارة والخدمات والسياحة (شهد قطاع السياحة عام 2020 انخفاضاً في عدد الزوار بنسبة 77% والإيرادات المالية بنسبة 76%، مما أثر على نظام الاقتصاد السياحي بأكمله)، كما واجه قطاع الأعمال تحديات السيولة والتدفقات النقدية، بسبب اضطرابات سلاسل التوريد التي أثرت على الطلب على المنتجات والخدمات.

في نهاية المطاف، أدى الانخفاض في الإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى تباطؤ الإنتاجية والإنتاج، إلى جانب زيادة الإنفاق لمواجهة الجائحة، إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.6% في عام 2020، وهو الانكماش الأول الذي يعاني منه الاقتصاد منذ عقود (على الرغم من أنه ما يزال يُعَدّ من بين أدنى المعدلات في العالم)، كما شهد الأردن زيادة في عجز الموازنة العامة ونسب الدين العام للناتج المحلي الإجمالي. وأثرت هذه التحديات المالية على قدرة الأردن على تخصيص الموارد المالية للبرامج والأولويات الرئيسة بما في ذلك التغير المناخي والتكيف، بينما تم تحويل الكثير من المساعدات الدولية للتعامل مع الجائحة.

الآثار المترتبة للجائحة على أهداف التنمية المستدامة

القضاء التام على الجوع

القضاء على الفقر

الحد من أوجه عدم المساواة

العمل اللائق ونمو الاقتصاد

- ازداد عبء خدمات الحماية الاجتماعية بشكل كبير بسبب عمليات الإغلاق التي فرضها الوباء، فقد زادت الكلفة والطلب مع تعطُّل عمالة الأسر الضعيفة، وتعطل مصادر الدخل والمشاريع الإنتاجية الهادفة إلى توظيف الفقراء. وبالتالي ارتفعت البطالة بشكل كبير، لتصل إلى 23.2% في عام 2020.
- وقد أثرت اضطرابات سلسلة التوريد أيضاً على توفر الغذاء، مما أدى إلى تغييرات في أنماط استهلاك الأغذية في جانبي الجودة وإمكانية الوصول.

الصحة الجيدة والرفاه

- كما هي الحال في باقي دول العالم، أدت الجائحة إلى ضغوطات هائلة على النظام الصحي وشكلت تحدياً للتعامل مع الحلات الطارئة التي نجمت عنها، ولقد أثرت الجائحة على قطاع الرعاية الصحية بشكل واضح، مما عطل إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأولية ومعظم الرعاية الصحية الثانوية، ما عدا حالات الطوارئ. وتوقفت برامج رعاية صحية وطنية عديدة بالغة الأهمية، بما في ذلك البرنامج الوطني للتطعيم، وخدمات تنظيم الأسرة ورعاية الحوامل، والكشف المبكر عن الأمراض الوراثية، والكشف المبكر عن سرطان الثدي.. وتأخرت المواعيد الخاصة بالمرضى المصابين بأمراض مزمنة، فزادت الوفيات الناجمة عن هذه الأمراض.

التعليم الجيد

العمل اللائق والنمو الاقتصادي

- كشف الوباء عن فجوة رقمية أعاقت قدرة الطلبة على إدارة عملية التعلم عن بعد نظراً لنقص الوصول إلى الإنترنت أو ضعفه أو تعطله. وكانت هناك زيادة في عدد الطلبة المتسربين بسبب نقص الأدوات والأجهزة التكنولوجية المتاحة، خاصة في المجتمعات المهمشة مما أدى إلى فجوة تعليمية. كما كانت هناك زيادة في عدد الطلبة المتنقلين من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية، مما زاد الضغط على نظام التعليم العام. وكان هناك انخفاض ملحوظ في الالتحاق برياض الأطفال بسبب الانتقال إلى التعلم عن بعد. ويجب تسليط الضوء على التحديات التي واجهت الطلبة ذوي الإعاقة في الوصول إلى خدمات التعليم عن بعد، وتم عمل قناة خاصة على اليوتيوب لتوفير التعليم بلغة الإشارة للطلبة الصم، وبطريقة صوتية للطلبة المكفوفين، كأحد الحلول السريعة.
- إضافة إلى ذلك، تعطلت برامج التدريب المهني على إثر الجائحة، وكان هناك انخفاض في التحاق طلبة الصف العاشر في التدريب المهني الثانوي بسبب التعلم عن بعد. وتوقف تنفيذ برامج تدريبية بالتعاون مع القطاع الخاص بسبب الإغلاق أو أسباب أخرى. وفي مجال التعليم العالي، واجهت الجامعات والموظفين أيضاً صعوبات في التحول عن بعد، وفي تطوير المحتوى الإلكتروني للمسارات المختلفة.

المساواة بين الجنسين

الحد من أوجه عدم المساواة

- ضاعف الوباء من التحديات القائمة التي تواجه النساء والفتيات. كانت هناك زيادة في الإبلاغ عن العنف المنزلي أثناء الوباء ضد النساء والأطفال، فقد أعاق الإغلاق الجزئي والكامل قدرة الضحايا على الوصول إلى خدمات الحماية والوقاية (دور الإيواء، والصحة، والنفسية ومراكز التأهيل للأطفال ذوي الإعاقة) وكان تأثير عمليات الإغلاق على عمل المرأة واضحاً بشكل خاص، حيث ارتفعت نسبة البطالة بين الإناث من 24.1% عام 2019 إلى 30.7% عام 2020.

المياه النظيفة والنظافة الصحية

طاقة نظيفة وبأسعار مناسبة

- شهد الأردن زيادة في ضخ المياه الجوفية بسبب زيادة الطلب على المياه من قبل الأسر، وأشارت القراءات الأولية إلى زيادة الطلب على المياه بنسبة 10% أثناء الإغلاق، كما صاحب ذلك زيادة في استهلاك الطاقة الكهربائية، وساهم الوباء في تأخير تنفيذ مشاريع الإنفاق الرأسمالي.

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

- فقد أبرزت عمليات الإغلاق صعوبة وصول السكان إلى مراكز توفير الخدمات والغذاء والتخلص من النفايات المنزلية.

العمل المناخي

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

الحياة في البر

الحياة تحت الماء

- كانت هناك زيادة ملحوظة في النفايات الصلبة طوال فترة الوباء وتحديات مرتبطة بالتعامل معها، وتحديداً النفايات الطبية والعضوية والبلاستيكية الخطيرة وذات الاستخدام الواحد، فضلاً عن زيادة الضغط على الموارد الطبيعية. أدى التحول في أولويات العمل للتعامل مع الوباء إلى الحد من الموارد المتاحة لمقاومة التغير المناخي وخطط التكيف، وكان على مشاريع الإنفاق الرأسمالي أن تتوقف بسبب محدودية التمويل المتاح. كما أدت الضغوط الاقتصادية إلى تحويل المخصصات بعيداً عن حماية الحياة البرية، بينما أثرت أيضاً على السياحة البيئية، وبالتالي استدامة عمل المحميات الطبيعية.

إجراءات مواجهة جائحة كورونا - الاستجابة الفورية

تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية وجودتها

في أعقاب الفترة الأولى من الإغلاق الصارم، سرعان ما أدرك الأردن الأهمية الحاسمة لتدعيم القطاع الطبي وتعزيز قدراته. وتحقيقاً لهذا الغرض، وبموجب توجيهات جلالة الملك، سعت الحكومة إلى الارتقاء بمستوى استجابة الرعاية الصحية بزيادة قدرات المستشفيات وضمان توفّر البنية التحتية اللازمة للاختبار بشكل كافٍ في عموم المملكة. غير أن هذا تطلب جهداً غير مسبوق لإعادة توجيه موارد الدولة، فقد زاد الأردن قدرات نظام الرعاية الصحية بنسبة 300%، مع زيادة عدد أسرّة العزل والعناية المركزة للمرضى المصابين بفيروس كورونا. كما زاد البلد أيضاً عدد أجهزة التنفس الصناعي المتاحة للتصدي للجائحة. وتم إنشاء ستة مستشفيات ميدانية في عموم المملكة. وكان من ضمن الإجراءات الأخرى التي تم اتخاذها:

الشكل (10): تدابير الرعاية الصحية استجابةً للوباء

- من خلال شراكة موثوقة مع القطاع الخاص، استأجرت الحكومة مستشفى خاصاً لزيادة القدرة على التعامل مع المرضى المصابين بفيروس كورونا، ووقّعت اتفاقيات لعلاج هؤلاء المرضى في المستشفيات الخاصة على نفقة الحكومة. كما تم الاتفاق أيضاً على خفض تكاليف علاج المرضى المصابين بفيروس كورونا في المستشفيات الخاصة.

- وضعت الحكومة استراتيجية رصد وتتبع لتمكينها من إجراء تقييم مستمر لانتقال المرض في المجتمعات المحلية. وتم توفير مختبرات للفحوص والاختبارات في عموم المملكة.

- تم تجهيز القطاع الطبي بمزيد من الطواقم الطبية والتمريضية. ويجري توسيع نطاق برامج التدريب لتشمل تخصصات جديدة وتغطية النقص بأعداد أكبر بشكل ملحوظ.

بالإضافة إلى ذلك سعت الحكومة إلى التعاقد على كميات كبيرة من اللقاح من مصادر متعددة في أقرب وقت ممكن. وتضمّن البرنامج الوطني للتطعيم معايير واضحة، وأعطى الأولوية للفئات العمرية والشرائح الضعيفة والبنية التحتية المصاحبة لذلك (بما في ذلك مواقع التطعيم التي تقدم خدماتها لمن يقودون سياراتهم). كما اقترن أيضاً بحملة توعية قوية لضمان إحاطة الناس علماً بالبرنامج الوطني للتطعيم. ولعدم ترك أحد خلف الركب، أتيح اللقاح لكل مَن في المملكة من مواطنين ومقيمين ولاجئين؛ وذلك لأن الجميع يقفون على قدم المساواة في مواجهة هذا الفيروس. والواقع أن الأردن كان من أوائل البلدان على مستوى العالم التي شملت اللاجئين في حملات للتطعيم. هذا وقد أنشأ الأردن المركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية، الذي يهدف إلى تدعيم تدابير الصحة والسلامة، ومتابعة الصحة العامة، وتطوير أنظمة المعلومات، والحد والوقاية من انتشار الجوائح والأمراض السارية.

توفير الحماية الاجتماعية ودعم التشغيل

كان الأردن (وهو اقتصاد صغير ومنفتح يتمتع بروابط إقليمية ودولية قوية) معرضاً لتداعيات الجائحة بشكل كبير؛ فاضطرت الحكومة إلى اتخاذ تدابير استثنائية على الرغم من الانخفاض الكبير في قاعدة المالية العامة

والإيـرادات، وذلـك لمسـاندة القطـاع الخـاص (لا سـيما منشـآت الأعـمال الصغـيرة والمتوسـطة)، ووقـف الانـزلاق في هـوة البطالـة والفقـر مـن خـلال إصـدار إطـار تشريعـي يحافـظ عـلى اسـتدامة أكـبر قـدر مـن الوظائـف، كـما تـم إنشـاء منصـة إلكترونيـة لتلقـي شـكاوى الموظفـين بشـأن المخالفـات في مـكان العمـل، وضـمان توفـير الحمايـة الاجتماعيـة الكافيـة لجميـع الشرائـح الضعيفـة والمهمشـة. وتـم الالتـزام بضـمان اسـتمرار توفـير الكهربـاء، والتوفـير المسـتدام لمشـتقات الوقـود لجميـع السـكان والقطاعـات الحيويـة، بالإضافـة إلى المخيـمات السـورية.

حماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً

شـكلت حمايـة الفئـات الأكـثر احتياجـاً وفقـراً عنـصراً محوريـاً في اسـتجابة الحكومـة للجائحـة، وشـملت جهودهـا التحويـلات النقديـة المنتظمـة المسـتمرة والتحويـلات النقديـة الطارئـة. واسـتهدفت التحويـلات النقديـة الطارئـة عـلى وجـه التحديـد عـمال المياومـة المتضرريـن مـن الإغلاقـات.

وللتعامـل مـع العنـف الأسري، تمـت زيـادة عـدد الكـوادر المعنيـة للاسـتجابة لتصاعـد الحـالات ولتقديـم خدمـات وتغطيـة الفجـوات الحاصلـة بسـبب الإغلاقـات. كـما يجـدر الذكـر أنـه طُـوّرت آليـات لمسـاعدة المـرأة للوصـول إلى الخدمـات بمـا في ذلـك تحويـلات النفقـة، وتـم التعـاون مـع منظـمات المجتمـع المـدني لتوسـيع التغطيـة الجغرافيـة.

مساندة القطاع الخاص ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وحماية الوظائف

تـم الالتـزام بجهـود كبـيرة لدعـم التشـغيل والقطـاع الخـاص في جميـع أنحـاء البـلاد، بمـا في ذلـك:

- إصـدار أوامـر الدفـاع للحـد مـن تسريـح العمـل في القطـاع الخـاص ولدعـم التشـغيل.
- إطـلاق برنامـج اسـتدامة في كانـون الأول 2020 لدعـم الأجـور ومسـاهمات الضـمان الاجتماعـي للعاملـين الرسـميين العاملـين في الـشركات المتـضررة مـن الوبـاء عـلى مـدى سـتة أشـهر، وتـم تمديـده حتـى حزيـران 2022، مـما يـدل عـلى أن القطـاع الخـاص مـا يـزال يشـعر بتأثـير الوبـاء.
- تمكـين العاملـين لحسـابهم الخـاص المسـجَّلين في مؤسسـة الضـمان الاجتماعـي، وذوي الدخـل المنخفـض، مـن سـحب مبلـغ محـدود مـن مزايـا التقاعـد الخاصـة بهـم.
- توفـير الدعـم والتسـهيلات فيـما يخـص الضرائـب والرسـوم وفواتـير الكهربـاء/ التعرفـة، ودعـم تصديـر المعـدات والأجهـزة الطبيـة.
- دعـم الـشركات الصناعيـة للتحـول نحـو العمـل عـبر الإنترنـت والتسـويق الرقمـي، بالإضافـة إلى دعـم مـا يتعلـق بتكاليـف الشـحن.
- تـم تقديـم الدعـم الموجـه لقطـاع السـياحة عـبر إنشـاء صنـدوق دعـم وتخفيـض ضريبـة المبيعـات، بالإضافـة إلى دعـم قطاعـات ريـاض الأطفـال مـن خـلال التوسـع في دعـم الأعـمال المملوكـة للنسـاء في هـذا القطـاع.

واتُّخـذ عـدد مـن الإجـراءات مـن خـلال البنـك المركـزي الأردني لحمايـة القطـاع الخـاص مـن تأثـير الجائحـة، وبلغـت قيمتهـا الإجماليـة 2.7 مليـار دينـار، أي حـوالي 8.6% مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي، وتضمنـت تسـهيلات ائتمانيـة بـشروط ميـسرة، وخفـض سـعر الفائـدة بمقـدار 150 نقطـة أسـاس، وتعزيـز السـيولة المصرفيـة، وتمكـين البنـوك التجاريـة مـن تأجيـل مسـتحقات الـشركات في القطاعـات المتأثـرة، وتعديـل برنامـج التمويـل الخـاص بالبنـك المركـزي الأردني مـن خـلال خفـض كلفـة الائتـمان وتعديـل شروط الوصـول لتشـمل تمويـل رأس المـال العامـل والتكاليـف التشـغيلية، بالإضافـة إلى تأجيـل سـداد القـروض. وتـم توجيـه الجهـود نحـو توسـيع اسـتخدام خدمـات الدفـع الإلكـتروني والتمويـل الرقمـي.

همّة وطن

تأسـس صنـدوق همّـة وطـن لمسـاندة جهـود البـلاد للتصـدي للجائحـة والتخفيـف مـن تداعياتهـا. وسـاهم هـذا الصنـدوق، الـذي يتـم تمويلـه مـن خـلال تبرعـات القطـاع الخـاص، في بنـاء الشـعور بالتضامـن المجتمعـي والمسـاندة المتبادلـة بـين الجميـع في مواجهـة الجائحـة. وتـم توجيـه التمويـل لمسـاندة الجهـود في قطـاع الصحـة والمسـاهمة في التدابـير الراميـة إلى تخفيـف أثـر الفيـروس عـلى المجتمعـات المحليـة الضعيفـة والمحرومـة.

التعلّم عن بعد

أسفرت الجائحة عن تحديات شديدة واجهت ضمان حق الوصول إلى التعليم. وكما هي الحال في سائر بلدان العالم، اضطرت الحكومة الأردنية إلى اللجوء إلى تقديم خدمات التعلم من خلال الوسائل الإلكترونية، على الرغم مما شابها من أوجه قصور واضحة. وفي البداية، لجأت الحكومة إلى الدروس المتلفزة من خلال قنوات خاصة؛ كحل مؤقت لضمان الوصول إلى أكبر قدر ممكن. وفي وقت لاحق، تم إطلاق خطة تعليمية طارئة للسنوات 2020-2023 لتوفير بيئة تعلم مستدامة وتفاعلية ومتجاوبة. وتم إعداد برنامجها للتعلم عن بعد بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع الدولي، مع تكييفه باستمرار استجابةً للتعليقات والملاحظات التقييمية. ومع العودة إلى التعلم الوجاهي تماشياً مع تحسن الأوضاع الصحية، تم تنفيذ خطة علاجية لمساندة الأطفال للتعافي من خسائر التعلم بالتركيز على المفاهيم والمهارات الأساسية.

وفي مجال التعليم العالي، يتم العمل على تشجيع الجامعات على الانتقال إلى تعزيز التعلم عن بعد، ويتم إنشاء مركز وطني لاستخدام التكنولوجيا ودمج مصادر التعلم المفتوحة، وإعداد مسارات جديدة لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والدولية بما في ذلك التنفس الاصطناعي.

الطريق إلى التعافي وإعادة البناء على أسس أكثر منعة

ساعدت استجابة الأردن المالية والنقدية القوية للجائحة التي وصلت إلى حوالي 3 مليارات دينار، مقترنة بحملة التطعيم وفتح الاقتصادات، على العودة إلى النمو الاقتصادي، فقد سجل الاقتصاد نمواً بنسبة 2.2% في عام 2021. لكننا في الفترة المقبلة نحرص على أن تكون تنميتنا أقدر على التكيف لضمان مقدرتنا على الصمود في وجه آثار الأزمات المستقبلية. كما نطمح أيضاً إلى دفع عجلة التعافي من خلال التدابير الخضراء وتعميم الإجراءات المناخية في تخطيط التنمية على الصعيدين الوطني والمحلي.

تتمثل خطط الأردن للتعافي من جائحة كورونا على المدى القريب في برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي (2021-2023). وأُعد هذا البرنامج بعد جولات عديدة من الاجتماعات والمناقشات، بما في ذلك مع القطاع الخاص من خلال غرفتي الصناعة والتجارة ومنتدى الاستراتيجيات الأردني والمنتدى الاقتصادي الأردني. كما عُقدت أيضاً اجتماعات مع رؤساء اللجان بمجلسي الأعيان والنواب للتوصل إلى توافق في الآراء على الأهداف والأولويات التي ستساهم في التعافي، وشددت الاجتماعات على أهمية التصدي للبطالة، وتحفيز النشاط الاقتصادي، والمحافظة على تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار المالية العامة.

ركائز وأهداف برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي

تم تحديد 53 أولوية، وُزِّعت على 3 محاور رئيسة:

تمكين القطاع الخاص من خلق فرص العمل المطلوبة لتشغيل الأردنيين

زيادة وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي

زيادة حجم الصادرات الوطنية من السلع والخدمات

الشكل (11): ركائز وأهداف برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي

4

الفصل الرابع

السياسات والبيئة التمكينية

الفصل الرابع:
السياسات والبيئة التمكينية

الإطار المؤسسي لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030

كما جاء في الاستعراض الوطني الطوعي الأول (2017)، وتأكيداً لالتزام الأردن بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالتوافق مع الأولويات الوطنية؛ فقد تم دمج تنفيذ أجندة التنمية المستدامة في الأطر الحكومية والمؤسسية القائمة، لضمان عدم استحداث أي آليات قد تؤدي إلى الازدواجية، لتتم مراجعتها وتطويرها لتأخذ في الحسبان آليات تنفيذ الأولويات الوطنية في أجندة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد بينت عملية إعداد هذا التقرير مدى فعالية فرق العمل التي تم تأسيسها في مراجعة الجهود التي بذلت نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة أنها ضمَّت في عضويتها جميع الجهات المعنية بتحقيق الهدف؛ من مؤسسات حكومية وقطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني وممثلي مجتمع المانحين، إضافة إلى وجود مجموعة مصغرة ضمن الفرق مكونة من رئيس الفريق ومنسق وزارة التخطيط والتعاون الدولي وممثل عن دائرة الإحصاءات العامة ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بالهدف. وبناء على ذلك، فقد تقرر تعديل الإطار المؤسسي لتضمين هذه الفرق للعمل بشكل دائم، الأمر الذي سيساهم في تعزيز القدرة على متابعة عملية تنفيذ أجندة التنمية المستدامة بشكل مستمر وتقييمها.

وبالنظر إلى التعديلات التي جرت على الأطر المؤسسية، والعلاقة ما بين اللجان ومراحل التخطيط للتنمية، وعلاقة فرق العمل واللجان مع بعضها بعضاً، وذلك على الصعيدين الوطني والمحلي، ويظهر نطاق العمل على ثلاثة مستويات: المستوى الاستراتيجي ورسم السياسات، ومستوى التخطيط – وضع خريطة لطريق، والتنفيذي من خلال فرق العمل، بالإضافة إلى إدارة البيانات.

الإطار المؤسسي لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030

الشكل (12) الإطار المؤسسي لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030

يـرأس رئيـس الـوزراء اللجنـة التوجيهيـة العليـا، وتضـم اللجنـة الـوزراء المعنيـين (وجميـع أعضـاء مجلـس الـوزراء إذا اقتضـت الحاجـة)، والقطـاع الخـاص، ومنظـمات المجتمـع المـدني، وتـشرف اللجنـة عـلى إعـداد الخطـط طويلـة الأجـل والخطـط التنفيذيـة لهـا، مثـل وثيقـة "الأردن 2025" والخطـط التنفيذيـة المنبثقـة عنهـا مثـل البرنامـج التنفيـذي التأشـيري للحكومـة للأعـوام 2021-2024.

كـما تـم تشـكيل اللجنـة الوطنيـة العليـا للتنميـة المسـتدامة عـام 2002 بعـد إعـلان الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة، لتكـون مسـؤولة عـن جميـع القضايـا المتعلقـة بالتنمية المسـتدامة. ويـرأس اللجنـة معـالي وزيـر التخطيـط والتعـاون الـدولي، وتضـم في عضويتهـا الـوزارات ذات العلاقـة، والقطـاع الخـاص، ومنظـمات المجتمـع المـدني، وممثلـين عـن المـرأة والشـباب والمجتمعـات المحليـة ومجلـسي الأعيـان والنـواب. وقـد تـم توسـيع عضويـة اللجنـة الوطنيـة العليـا للتنميـة المسـتدامة في آذار 2017 لتشـمل مشـاركة أوسـع للحكومـة والمجتمـع المـدني، الأمـر الـذي يضمـن الاتسـاق الأفضـل مـع أجنـدة التنميـة المسـتدامة لعـام 2030، وتـشرف اللجنـة عـلى الأولويـات وجميـع القـرارات والتوصيـات المتعلقـة بقضايـا التنميـة المسـتدامة وتتابعهـا. وتشـمل مهامهـا مـا يـلي:

- المسـاهمة في بلـورة الأولويـات التـي تتـماشى مـع التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة بـدون إلحـاق ضرر بالمـوارد الطبيعيـة.
- ضـمان إدمـاج أجنـدة التنميـة المسـتدامة لعـام 2030 في الخطـط والاسـتراتيجيات الوطنيـة والقطاعيـة.
- الإشراف عـلى إعـداد التقاريـر حـول التقـدم المحـرَز المتعلـق بالتنميـة المسـتدامة.
- إقرار الخطط التنفيذية الوطنية.
- إقـرار أطـر العمـل التـي تقترحهـا اللجـان الفرعيـة لدعـم التنميـة المحليـة، وتعزيـز اللامركزيـة، وتمكـين المجالـس المحليـة.
- اقـتراح التشريعـات الجديـدة ومراجعـة القائمـة منهـا، واقـتراح التعديـلات بما يتـماشى مـع احتياجـات التنميـة المسـتدامة.
- تشـكيل اللجـان الفنيـة وفـرق العمـل بحسـب مـا يتطلـب الأمـر.

بدورهـا، توفـر اللجنـة التنسـيقية الإشراف والإدارة المباشرين لإعـداد البرامـج التنمويـة التنفيذيـة والتأكـد مـن إدمـاج أهـداف وغايـات ومـؤشرات التنميـة المسـتدامة فيهـا، بالإضافـة إلى ضـمان الترابطـات بـين فـرق العمـل القطاعيـة ومخرجـات عملهـا. ويـرأس اللجنـة عطوفـة الأمـين العـام لـوزارة التخطيـط والتعـاون الـدولي، وتضـم في عضويتهـا الـوزارات والمؤسسـات الحكوميـة وأصحـاب المصلحـة الآخريـن، وتشـمل مهامهـا مـا يـلي:

الإشراف وإدارة إعـداد الخطـط التنفيذيـة الوطنيـة بالاعتـماد عـلى وثيقـة "الأردن 2025" والاسـتراتيجيات الوطنيـة القطاعيـة، وأجنـدة التنميـة المسـتدامة لعـام 2030.

- مراجعـة وإقـرار المخرجـات التـي تقدمهـا فـرق العمـل والتأكـد مـن الاتسـاق والتناغـم بـين مختلـف القطاعـات التنمويـة.
- مراجعـة المـؤشرات وتقاريـر الرصـد والتقييـم قبـل تقديمهـا إلى اللجنـة الوطنيـة العليـا للتنميـة المسـتدامة.
- أما فرق العمل فتشتمل مهامها على ما يلي:
- إجراء التحليل وتحديد الفرص والتحديات والقضايا.
- تحديـد الأولويـات والأهـداف القطاعيـة البعيـدة وقصـيرة الأجـل، والسياسـات والإجـراءات مـن البرامـج والمشـاريع.
- ضمان إدماج النوع الاجتماعي في الخطط الوطنية.
- ضـمان إدمـاج أجنـدة التنميـة المسـتدامة لعـام 2030 بمـا يتناسـب مـع الأولويـات الوطنيـة.
- تحديد مؤشرات الرصد المبنية على النتائج.
- تحديـد الأولويـات مـن مشـاريع التنميـة واحتياجاتهـا التمويليـة.

ومنـذ عـام 2017، عملـت وزارة التخطيـط والتعـاون الـدولي، عـن كثـب مـع جميـع الـوزارات والمؤسسـات الحكوميـة للمواءمـة بـين أهـداف التنميـة المسـتدامة والسياسـات القطاعيـة. وضمنـت اختيـار غايـات ومـؤشرات أهـداف التنميـة المسـتدامة الأكـثر ملاءمـة وربطهـا بالمشروعـات المحـددة ومخصصـات الموازنـة.

إدارة البيانات والمؤشرات من خلال منصة "بوابة الأردن للتنمية"

من السمات الرئيسة المميزة لأجندة التنمية المستدامة تركيزها على غايات ومؤشرات محددة تتيح رصد التقدم المحرَز في تنفيذ كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، إذ تشجع الأجندة الدول على مواصلة تطوير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة نحو مستويات أكثر عمقاً من التصنيف. وعليه، وبدعم تقدمه البيانات، يمكن للدول تدريجيّاً وضع سياسات إنمائية وطنية تضمن عدم ترك أحد خلف الركب. ويطمح الأردن إلى بلوغ هذا المستوى من تطوير البيانات، ولهذه الغاية، عمل على بناء وتدعيم قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، بما يتسق مع الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي (2018-2022) لدائرة الإحصاءات العام؛ التي أكدت أهمية وجود نظام إحصائي وطني كفؤ وفعال يستجيب لاحتياجات المستخدمين إلى البيانات الموثوقة وجيدة النوعية. وتشير الاستراتيجية صراحة إلى إنتاج وتطوير مؤشرات التنمية المستدامة. وقد قامت الدائرة بإنشاء وحدة التنمية المستدامة، المكلفة بمهمة جمع بيانات التنمية المستدامة، والتي تعمل بمثابة مركز تنسيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين.

طور الأردن بوابة الأردن للتنمية، التي تمثل منصة مركزية للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتضمن مكوناً رئيساً لغايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتهدف إلى تمكين أصحاب البيانات وإعطائهم القدرة على تقديم المعلومات إلى النظام مباشرة، والأهم من ذلك سهولة الوصول إليها من قبل الجميع، مما يحترم الحق في الحصول على المعلومات والشفافية. ويجري العمل حالياً على تطوير تطبيق لأجهزة الهواتف المتنقلة لهذه للبوابة، مما يتيح سهولة الوصول والاستخدام بصورة أوسع واشمل.

وضمن عملية إعداد الاستعراض الطوعي الحالي وجهود فرق العمل، تم تحليل وتدقيق وتحديث بيانات أهداف التنمية المستدامة المتاحة على بوابة الأردن للتنمية، علاوة على ذلك، تم التحقق من صحة المصادر الوطنية لبيانات المؤشرات. ونتيجة لذلك، وللجهد التشاركي، فقد ارتفع تمثيل بيانات أهداف التنمية المستدامة من المصادر الوطنية ليصل إلى 60.35% من بيانات أهداف التنمية المستدامة المتاحة. ومن بين 169 رمز مؤشر متاح، هناك 102 رمز مؤشر من مصادر وطنية من البيانات المتاحة، وهناك 67 رمز مؤشر من مصادر دولية، بنسبة 39.65% من البيانات المتاحة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المنهجية التي تم اتباعها بتشكيل الفرق وتدعيم كل فريق بممثل عن دائرة الإحصاءات العامة وتزويد الفرق بالبيانات الأولية المتوفرة على البوابة، قد ساهمت بصورة غير مباشرة في تفعيل (Eco-Systems) وإثراء البوابة بمصادر بيانات وطنية مستدامة ودقيقة، إضافة إلى نشر الوعي في أوساط جميع الشركاء بأهمية هذه البوابة وإرسائها مصدراً أساسياً في المستقبل لجميع بيانات المؤشرات وتوحيدها، خاصة فيما يتعلق بمتابعة التقدم والإنجاز على مستوى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، وتيسير عملية دمجها ضمن الخطط والاستراتيجيات الوطنية المختلفة.

الشراكات

يتم تمكين جهود الأردن لتنفيذ الأجندة من خلال شراكات قوية مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمجتمع الدولي، ويتم ذلك من خلال مجموعة متنوعة من الآليات، كوجود شركاء في تنفيذ المشاريع، وتأسيس فرق العمل المشتركة، والبرامج الأكاديمية والندوات وورش العمل والدراسات وأنشطة زيادة الوعي. وتساهم علاقات الأردن الوثيقة والمميزة مع الدول الصديقة والمؤسسات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة في مساندة الأردن في تمويل المشاريع ودعم بناء القدرات ونقل المعرفة، مما عزز من قدرة الأردن على مواجهة التحديات التي واجهها خلال السنوات الماضية. كما يتفهم الأردن أنه في سياق من الموارد المحدودة والقيود المالية ومستويات الديون المرتفعة، وفي ضوء الحاجة الماسة لتعزيز الملكية المجتمعية لأجندة التنمية، فإن الفوائد العائدة من هذه الشراكات ستزداد بمرور الوقت.

أمثلة على الشراكات الرئيسة التي تم إنشاؤها لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة

الشكل (13): الشراكات

القطاع الأكاديمي

- تبادل المعرفة والخبرة مثل مبادرة دبلوماسية المياه، وبدء برنامج الدراسات العليا في مجال المياه والصرف الصحي (الهدف السادس).
- هناك تعاون حكومي مع الأوساط الأكاديمية من خلال 3 لجان تم إنشاؤها في عام 2021 لدراسة القضايا المتعلقة بالنظام الكهربائي والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وكذلك الموارد المعدنية (الهدف السابع).

المجتمع الدولي

- يضم الصندوق الوطني الأردني لصحة اللاجئين شراكات ساعدت في دعم الجهود في تلبية الخدمات الصحية للاجئين.
- توقيع شراكات لتسويق الكفاءات الأردنية دولياً.
- يتم تأطير العلاقات الثنائية مع الدول الصديقة والمنظمات ومؤسسات التمويل الدولية من خلال اتفاقيات تحدد الأولويات المشتركة والمشاريع والمحاور ذات الأولوية للعمل خلال إطار زمني محدد.
- تمثل خطة الاستجابة للأزمة السورية مثالاً على التعاون الوثيق بين الأردن والمجتمع الدولي للحد من تداعيات الأزمة السورية، وتقديم الدعم للمجتمعات المستضيفة واللاجئين.
- تقديم الخدمات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين.

القطاع الخاص

- سعى الأردن إلى مراجعة الاستراتيجيات القطاعية بمشاركة نشطة من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. فقد شُجع القطاع الخاص على تبني شراكة مع القطاع العام في استراتيجيات الحماية الاجتماعية، والمشاركة في اللجان الفنية المتخصصة (الهدف الأول).
- إنشاء مجمع للصناعات الزراعية يعمل على أساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص (الهدف الثاني).
- السياحة العلاجية من خلال التنسيق والإشراف على المستشفيات الخاصة، بالإضافة إلى اتفاقيات شراء الخدمات مع القطاع الخاص (الهدف الثالث).
- يتم تنفيذ المشاريع مع القطاع الخاص على أساس (BOT)، بالإضافة إلى التعاون على تقليل الفاقد في المياه وزيادة كفاءة الطاقة لمحطات المياه وتشغيل محطات التحلية (الهدف السادس).
- تم إنشاء مجلس شراكة مع القطاع الخاص في عام 2015 وتشكيل فريق عمل مع الشركاء لمتابعة التطورات المتعلقة بالقطاع. القطاع الخاص شريك في تنفيذ العديد من المشاريع (الهدف السابع).
- هناك شراكة قوية مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع مختلفة، منها التخلص من النفايات الطبية والخطرة ونقلها، وتدريب الكوادر في القطاع الصحي (الهدف الثاني عشر).

منظمات المجتمع المدني

- تقديم الدعم النقدي و/أو الغذائي الشهري من عدد من الجهات يتم من خلاله تعزيز الأمن الغذائي للمجتمعات الهشة (الهدف الأول والهدف الثاني).
- الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف وشبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة" (الهدف الخامس).
- تعاون وتنسيق قوي عبر جميع الوزارات والمؤسسات العاملة في مجال التعليم، بما في ذلك المنظمات الدولية ومجموعات المجتمع المدني (الهدف الرابع).
- ينشط المجتمع المدني بقوة في مجال التوعية وبناء القدرات (الهدف السادس).
- يلعب المجتمع المدني دوراً في نشر الوعي في هذا المجال، من خلال وسائل الإعلام والمحاضرات وورش العمل المتخصصة، وتوفير التوعية والمعلومات (الهدف السابع).
- التعاون مع المجتمع المدني والجهات البيئية لتنفيذ المشاريع في مجالات إدارة النفايات والزراعة المائية والاقتصاد الدائري وإعادة التدوير (الهدف الثاني عشر).
- التعاون في تنفيذ عدد من المشاريع لحماية البيئة البحرية في خليج العقبة، والمساعدة على الإدارة المستدامة لمحمية العقبة البحرية (الهدف الرابع عشر).
- تم إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لتنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان والخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016-2025)، يتم من خلالها التشاور بانتظام مع المجتمع المدني، (الهدف السادس عشر).

مواءمة أجندة التنمية المستدامة مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية

البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة (2021-2024)

يمثل البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة للأعوام 2021-2024 خطة التنمية الوطنية متوسطة الأجل للأردن. ويشتمل على الرؤية والمنهجية الشاملة للتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإصلاحية لمختلف القطاعات وفق الإطار الزمني للبرنامج وأدوات واضحة لقياس الإنجاز. وتم إعداده في ظل الظروف المرتبطة بجائحة كورونا، وبالتالي أخذ في الحسبان آثارها وتوجيه الموارد لتمكين الأردن من التعامل معها، وتلتزم الحكومة بإجراء مراجعات دورية للبرنامج بما يشمل أي تطورات ومستجدات على الوضع الوبائي وعلى الاقتصاد في الإطارين الإقليمي والعالمي. كما تعكس محاور البرنامج التنفيذي التأشيري التزام الأردن بإدماج متطلّبات تحقيق أجندة التنمية المستدامة ضمن الإطار الوطني المتكامل للخطط التنموية الوطنية.

يغطي البرنامج سبعة محاور رئيسة تشتمل على أربعة وعشرين قطاعاً تنموياً، وتتولى تنفيذَهُ ومتابعتَهُ أكثرُ من مئة جهة ووزارة ومؤسّسة رسميّة وأهليّة وقطاع خاص. وأُعِدَّ البرنامج من خلال نهج تشاركي مع جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية، وبالاستناد إلى المرجعيات والخطط والمستجدّات الاقتصادية، مع الأخذ في الحسبان مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية وتكامل الأدوار، وقد تم تضمين ما أمكن من مخرجات لقاءات الحكومة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وملاحظات ومداخلات السادة النواب في جلسات منح الثقة.

كما أسهمت اللجنة الوزارية لتمكين المرأة في تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية؛ في سبيل إدماج النوع الاجتماعي في جهود تحديث البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة للعام 2022، وكذلك الاستجابة والتعافي لجائحة كورونا.

ويبين الجدول التالي محاور البرنامج وأهم الترابطات مع أهداف التنمية المستدامة، سواء من خلال البرامج والمشاريع للقطاعات التنموية، أو من خلال المؤشرات المعتمدة لتحقيق أهداف البرنامج القطاعية والمرحلية، وتشتمل على 72 مؤشراً لأهداف التنمية المستدامة، وسيتم استكمال إدماج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مع التحديثات والمراجعات المستمرة للبرنامج.

أهداف التنمية المستدامة

المحور	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية	●	●			●	●	●	●	●	●	●	●				●	●
التنمية السياسية وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد					●					●						●	
التحوُّل إلى الاقتصاد الرقمي والأخضر				●				●	●		●	●	●	●	●		
تحفيز الاستثمار والقطاعات الإنتاجية		●						●	●								
خدمات البنية التحتية						●	●				●	●	●				
الخدمات الاجتماعية	●	●	●	●	●			●									
التشغيل ومكافحة الفقر	●	●			●		●	●									

محاور البرنامج وأهم الترابطات مع أهداف التنمية المستدامة

المحور	أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة	الترابطات
الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية	الأول الثاني الخامس السادس السابع الثامن التاسع العاشر الحادي عشر الثاني عشر السادس عشر السابع عشر	الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية في إطار مصفوفة الإصلاحات (2018-2022)، التي تم تمديدها إلى عام 2024 في ظل التطورات السياسية والاقتصادية وتبعات جائحة كورونا، وتحديثها لتشمل مجموعة من الإصلاحات والإجراءات الجديدة التي تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال، وتطوير الخدمات الحكومية، ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني، وخلق فرص العمل المطلوبة لتشغيل الأردنيين. وفيما يلي أهم ركائز هذه المصفوفة: • المالية العامة: تحسين إدارة الإيرادات الحكومية والدَّين العام، وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو المشاريع الاستثمارية ذات القيمة المضافة العالية والمشغّلة للأيدي العاملة. • تطوير القطاع العام والخدمات الحكومية: رفع كفاءة القطاع العام وتحسين مستوى الخدمات الحكومية والوصول إلى إدارة حكومية موجّهة بالنتائج. • تحسين بيئة الأعمال: تطبيق أفضل ممارسات الحاكمية الرشيدة، وتخفيض كلف ممارسة الأعمال، وتطوير قوانين المنافسة بما يضمن حرية السوق وحماية الأفراد والشركات من أيّ ممارسات مُخِلّة بقوانين المنافسة. • الترويج للاستثمار والصادرات وتسهيل التجارة: خلق بيئة جاذبة ومحفّزة للاستثمار المحلي والأجنبي وداعمة للصناعة الوطنية، بما يسهم أيضاً في زيادة الصادرات وتنويعها، وتطوير البنية التحتية للاقتصاد الرقمي. • الحصول على التمويل: تطوير البنية التحتية للائتمان، وتنويع مصادر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز سوق رأس المال لزيادة مساهمته في الاقتصاد، وتحسين السياسات والتشريعات والإجراءات الكفيلة بزيادة الاشتمال المالي. • سوق العمل: معالجة اختلالات سوق العمل لتحسين فرص الوصول إلى الوظائف، خاصة للمرأة مع ضمان بيئة عمل لائقة وآمنة وممكنة لها. • تعزيز الحماية الاجتماعية: تطوير برامج الحماية الاجتماعية وتحسين الدعم للفقراء وتوسيعه، ودعم الأسر الفقيرة في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، وتحسين وتوسيع تغطية شبكات الأمان الاجتماعي، والاستمرار في إدخال التحسينات على آلية الاستهداف لإيصال الدعم لمستحقّيه، وتمكين متلقّي الدعم من الانخراط في سوق العمل، والإنتاج والاعتماد على الذات. • قطاع النقل: رفع كفاءة خدمات النقل العام وتوسيعها للمساهمة في تنمية القطاعات الأخرى، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في إدارة خدمات النقل العام وتحسينها وتوسعتها وتطوير البنية التحتية للطرق، وتطوير وسائط النقل المتعدد، وتعزيز السلوك الآمن في النقل. • قطاع الطاقة: تطوير الاستدامة المالية والإطار التشريعي للقطاع، وتطوير سوق تنافسيّ للكهرباء، وضمان كفاءة الشبكة الكهربائية، ومعالجة تحديات الكلفة والالتزامات التعاقدية، وتعزيز أمن الطاقة، وتحسين كفاءة الاستخدام، وتخفيض كلفة الطاقة الكهربائية. • قطاع المياه والزراعة: دعم الاستدامة المالية لقطاع المياه، وتخفيض استهلاك الطاقة في هذا القطاع، وتطوير حاكميته، ووضع استراتيجية إعادة توزيع مصادر المياه، وتطوير هيكل التعرفة المائية، وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية لقطاع الزراعة، ورفع القيمة المضافة له من خلال إدخال التكنولوجيا، وتحسين فرص حصول المزارعين على التمويل. • قطاع السياحة: تحسين البيئة التشريعية والتنافسية للقطاع، وتحسين وتسهيل الدخول إلى المملكة والتنقل داخلها، وتنويع المنتج السياحي، واستقطاب فئات وشرائح جديدة من السياح، بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات لمواجهة التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا.

المحور	أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة	الترابطات
التنمية السياسية وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد	الخامس، العاشر، السادس عشر	تطوير ديمقراطية فاعلة أكثر تقدماً وشمولية، تُعزّز دور المواطن في الحياة السياسية وعملية صنع القرار. وحماية حقوق المواطنين وإعلاء أسس العدالة من خلال تمكين القضاء، ودعم سيادة القانون في إطارٍ من الشفافية والمساءلة، وتفعيل المشاركة السياسية مع التركيز على العمل الجماعي السياسي والتعددية السياسية، وتمكين الأحزاب السياسية والمرأة والشباب. وتوظيف التطور التكنولوجي بما يساهم في تبسيط الإجراءات القضائية. وتعزيز دور الإعلام في خلق حوار بنّاء وترسيخ القيم الديمقراطية، بالإضافة إلى تفعيل دور المؤسسات الرقابية ومنحها المزيد من الاستقلالية وتفعيل دورها في مواجهة الفساد بأشكاله كافة.
التحوُّل إلى الاقتصاد الرقميّ والأخضر	الرابع، الثامن، التاسع، الحادي عشر، الثاني عشر، الثالث عشر، الرابع عشر، الخامس عشر	تحسين تقديم الخدمات الحكومية ورفع كفاءة الأداء الحكومي من خلال التحول الرقمي في القطاعات الحيوية مثل: الصحة، التعليم، العدل، الضمان الاجتماعي، الطاقة، الخدمات المالية، والخدمات العامة والنقل. وتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي، من خلال إدخال أحدث التقنيات إلى أساليب التدريس والتقويم التقليدية وغير التقليدية، ودعم البحث والتطوير بجميع أشكاله من خلال توفير بيئة أكاديمية وجامعية مناسبة للبحث العلمي. وقد تبنت الحكومة خريطة طريق وخطة تنفيذية وطنية للنمو الأخضر للأعوام 2021-2025، تشكل الإطار المرجعي الأساسي للتحول التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر، وقد جرى تطوير هذه الخطة بالتوافق مع الوثائق والخطط التنموية الوطنية مثل "رؤية الأردن 2025" ووثيقة "المساهمات المحددة وطنياً" المتعلقة بتغير المناخ. وتعمل الخطة على ضمان المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة ضمن الإطار الاستراتيجي القطاعي وتبني عدد من البرامج والمشاريع في قطاعات المياه والطاقة والغذاء، والبنية التحتية، والنقل النظيف، والقطاع الصناعي فيما يتعلق بإعادة تدوير النفايات، والتكامل بين البرامج لضمان خلق وتسهيل الانتقال إلى فرص العمل الخضراء، وإعداد برامج تدريبية وكوادر تتواءم مع احتياجات الاقتصاد الأخضر
تحفيز الاستثمار والقطاعات الإنتاجية	الثاني، والثامن، والتاسع	إيجاد بيئة جاذبة ومحفّزة للاستثمار وممارسة الأعمال بما يسهم في زيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل. ويركز هذا المحور على جهود التعافي من الجائحة من خلال دعم القطاعات التي تبني على الفرص التي برزت خلال الجائحة، مثل الزراعة والصناعات الغذائية والكيماوية والأدوية، وتطوير القطاعات الواعدة في إطار التحوُّل إلى الاقتصاد الرقميّ (مثل الصناعات الإبداعية والذكاء الاصطناعي).
خدمات البنية التحتية	السادس، والسابع، والحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر	توفير الخدمات الأساسية والضرورية لتمكين الحياة المجتمعية واستدامتها وتحسين ظروفها، وتحسين جودة البنية التحتية لكلّ من قطاعات المياه والصرف الصحي، والنقل العام والطرق والمطارات، والطاقة والكهرباء، والخدمات البلدية. بالإضافة إلى تعزيز الترابطات بين الطاقة والمياه بتنفيذ مشروعات تشجع استخدام الطاقة المتجددة في قطاع المياه، وتنويع مصادر الطاقة وأشكالها، وزيادة مساهمة مصادر الطاقة المحلية في خليط الطاقة الكلي، إضافة إلى زيادة كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات، وخفض كلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني، مع الأخذ في الحسبان خفض انبعاثات الكربون بنسبة 10%، مما سيكون له الأثر في الحد من آثار التغير المناخي.

المحور	أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة	الترابطات
الخدمات الاجتماعية	الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس، والثامن	تحسين الخدمات الصحية الأوّلية والثانية والثالثة وتطوير جودتها، وتحسين البنية التحتيّة للمستشفيات والمراكز الصحيّة، ورفدها بالكوادر الطبيّة والتمريضيّة والمعدّات اللازمة، واستكمال حوسبتها. وإطلاق نظام التأمين الصحي الشامل وتطبيقه بحلول عام 2023. وتطوير قطاع التربية والتعليم وتوفير الخدمات التعليميّة لجميع فئات الطلبة بعدالة ومساواة، بالتركيز على تطوير المناهج، ورفع كفاءة المعلّمين، والاستيعاب الكامل لفئة الأطفال بعُمْر خمس سنوات. ويرتبط المحور ارتباطاً مباشراً بالهدفين الرابع والخامس من أهداف التنمية المستدامة، وذلك في تغطية الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية، والشباب، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة. وتشمل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وفيات الأمهات، والتعليم قبل المدرسي، وريادة الأعمال، والتمكين الاقتصادي للشباب. بالإضافة إلى الارتباط على مستوى المشاريع مع الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل تقديم مساندة تمويلية لبرنامج التغذية المدرسية في المدارس الحكومية، ومدارس الأونروا، وتمويل الموارد المخصصة لبرامج التعليم المتكامل لتلبية احتياجات التربية الخاصة. وهناك مخصصات إضافية معينة لذوي الإعاقة من أجل مشاركتهم في جميع أشكال الحياة.
التشغيل ومكافحة الفقر	الأول، والثاني، الخامس، والسابع، والثامن	تبنّي سياسات وبرامج ومشاريع من شأنها زيادة فرص التشغيل (التشغيل بدل التوظيف)، وتمكين العمالة المحلية وتطوير قدراتها من خلال برامج التمكين الاقتصادي، وتعزيز منظومة التدريب المهني والتقني وربطها باحتياجات السوقين المحليّ والخارجي، وتنفيذ تدخُّلات إنتاجية واستثمارية من شأنها الحدّ من الفقر والبطالة في المحافظات، من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية لخلق فرص العمل وزيادة الدخل للفئات المستهدَفة في المحافظات وخفض الفجوة التنموية بين المحافظات. وتوفير مصادر الطاقة من خلال مشروع لتركيب محطات للطاقة الشمسية للأسر منخفضة الدخل لحمايتها من التغيرات في تعرفة الكهرباء.

وأخذ البرنامج التنفيذي التأشيري في الحسبان ضمن مرجعياته الرئيسة الخططَ والاستراتيجيات الحكومية التي تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك لضمان ارتباط هذه الاستراتيجيات مع الأهداف الوطنية والأولويات الحكومية، ومن الأمثلة على هذه الخطط والاستراتيجيات ما يلي:

خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر (2021-2025)

تهدف خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر (2021-2025) إلى تحقيق النمو الأخضر الذي يُعرَف بأنه: "مستدام بيئيّاً وشامل اجتماعيّاً". وتدمج الخطة الاستثمارات المناخية والخضراء في ستة قطاعات رئيسة: الزراعة والطاقة والسياحة والنقل والمياه والنفايات، مع تحديد 86 إجراءً على صعيد السياسات والمشاريع ذات الأولوية في التنفيذ. وتتسق خطة العمل مع خطة التنمية المستدامة والمساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ في الأردن. ويتوقع الأردن تحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية مع التصدي في الوقت نفسه للمخاطر البيئية وتغير المناخ، بتطبيق نهج النمو الأخضر في هذه القطاعات الحيوية. ويتجلى اتساق خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر مع أهداف التنمية المستدامة على النحو التالي:

النمو الاقتصادي المستدام	
رأس المال الطبيعي	
خطر التغيير المناخي والتكيف والتخفيف	
كفاءة استخدام الموارد	
التنمية الاجتماعية والحد من الفقر	

المصدر: خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر (2021-2025).

الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025)

يضعُ الأردن الهدف الخامس في قلب عملية التنمية الشاملة والمستدامة بأبعادها كافة، على ألّا يُترك أحد خلف الركب. فقد بُنيت الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) وإطارها العام على الالتزامات الدولية وبشكل خاص أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، إذ ارتبطت مخرجات الاستراتيجية مع أهداف الأجندة بشكل عام ومع 32 مؤشراً للغايات بشكل خاص.

ويتمثل اتساق الاستراتيجية مع مختلف أهداف التنمية المستدامة على النحو التالي:

النساء والفتيات قادرات على الوصول إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خال من التمييز القائم على أساس الجنس

النساء والفتيات يتمتعن بحياةٍ خاليةٍ من جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس

دعم الأعراف المتعلقة بنوع الجنس والمواقف والأدوار الاجتماعية الإيجابية للمساواة بين الجنسين، واستراتيجية تمكين المرأة، والأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية التي تدعم المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة

المؤسسات تقوم بتنفيذ واستدامة السياسات والهياكل والخدمات التي تساند الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2025)

تعكس الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التزام الأردن الراسخ بضمان تمتع جميع المواطنين بالمعيشة الكريمة وفرص العمل وحصولهم على الخدمات الاجتماعية. وهي وسيلة للتخفيف من حدة أوضاع الفقر، وفي الوقت نفسه محاولة كسر حلقة الفقر المتوارثة من جيل إلى آخر. وتتمحور حول الأهداف التالية:

ضمان الحكومة وجود أسواق عمل عادلة ومركزة على القطاع الخاص استناداً إلى ظروف العمل اللائقة والتأمين الاجتماعي، وتمكين الحكومة للأسر من تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصادياً

- توسيع برامج الحماية المتعلقة بالعمل بما في ذلك عمالة الأطفال.
- زيادة فرص التشغيل، وإمكانية الوصول، والعمل اللائق، بما في ذلك بُعد يتعلق بوزارة النقل لتوسيع وسائل النقل العام ميسورة الكلفة والمأمونة لتشمل الفئات المهمشة والفقراء وسكان المناطق النائية.
- زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي على برامج التشغيل والتدريب، بما في ذلك ما يتعلق بالتدريب المهني والتقني.

تقديم الحكومة للمساعدة الاجتماعية المؤقتة الموجهة للمواطنين غير القادرين على الاكتفاء الذاتي اقتصادياً لتمكينهم من المحافظة على مستوى أساسي من الاستهلاك

- تحسين برامج المساعدات الاجتماعية في صندوق المعونة الوطني وصندوق الزكاة.
- تبسيط ودمج برامج المساعدات الاجتماعية القائمة، وتوسيع نطاق استهداف الفقراء، ومنع أي آثار محتملة غير مباشرة للمعونات على الأسر الأشد فقراً.
- برنامج التغذية المدرسية الحالي من أجل الارتقاء بالجودة، وتحسين استهداف الفقراء في المدارس المستفيدة، وزيادة الوعي بالتغذية الصحية.

تقديم الحكومة لخدمات أساسية شاملة عالية الجودة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والخدمات لذوي الإعاقة التي تسمح بالإبقاء على تكاملهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية

- ضمان تقديم خدمات تعليمية وفرص تدريب مهني منصفة للجميع، بما في ذلك الفقراء والأطفال ذوي الإعاقة.
- مواءمة النظام التعليمي مع سوق العمل.
- الوصول إلى التأمين الصحي الشامل والمنصف.
- تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية.

الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (2021-2030)

ضمان توفر الأغذية على المستوى الوطني والأسري والفردي

- زيادة المنافع من قدرات إنتاج الغذاء المحلية من خلال اعتماد ممارسات زراعية جيدة، والاستخدام الأمثل للموارد المحدودة بما في ذلك المياه الجوفية والسطحية، فضلاً عن المعالجة، واستخدام التكنولوجيات الحديثة، واستدامة الصناعات الزراعية لا سيما في المناطق الريفية. ويتم هذا من خلال برامج تعظّم المنافع من الموارد المائية المتاحة من خلال اعتماد الري الحديث، وربط صغار المزارعين بالأسواق كوسيلة لتحسين الإنتاجية، وخلق فرص العمل، لا سيما بين الشباب والنساء في المناطق الريفية، ودمج الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ، والتكيف مع تغير المناخ، والاستفادة من الطاقة المتجددة. وتشمل البرامج في إطار هذا الهدف الفرعي أيضاً المحافظة على التنوع البيولوجي الزراعي لحماية الموارد النباتية والحيوانية وتشجيع تنفيذ طرق جديدة لإدارة الموارد الطبيعية، وتطوير الصناعات الغذائية لتحسين القيمة المضافة للزراعة، وإتاحة فرص العمل وزيادة الدخل للنساء والشباب في المناطق الريفية، فضلاً عن تطوير سلاسل قيمة مستدامة للمنتجات الزراعية.
- زيادة التعاون والتكامل في مجال الأمن الغذائي الإقليمي، بوسائل منها الاستثمار في الأمن الزراعي والغذائي، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والتدريب.
- الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية من خلال التوعية واستخدام التكنولوجيات وممارسات زيادة أعمار المنتجات الغذائية.

إمكانية الحصول على الغذاء

- تمكين الناس اقتصاديّاً من الحصول على الغذاء، وتنفيذ تدابير لمساندة الشرائح المهمشة والضعيفة، وتحسين سبل كسب العيش للأسر الفقيرة.
- تقليص عدد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي من خلال شبكات الحماية الاجتماعية.
- توفير إمكانية الحصول على فرص العمل، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وتشمل البرامج تحسين فرص العمل في المناطق الريفية، لا سيما للنساء والشباب، ومساندة الإنتاج الزراعي المنزلي، وتوفير مصادر دخل إضافية للفقراء والنساء والشباب.

استقرار الأغذية

- تنفيذ تدابير لمكافحة سوء التغذية، مع برامج لتحسين القيمة التغذوية للطعام، وتوفير المواد الغذائية المدعومة للفقراء والمهمشين، بالإضافة إلى برنامج التغذية المدرسية الذي يزود الطلبة، لا سيما في المناطق الفقيرة، بوجبات صحية وذات قيمة غذائية، والحد من الأمراض الناجمة عن سوء التغذية، وتوفير الغذاء والتغذية للأمهات والأطفال، والحد من انتشار سوء التغذية والأمراض المعدية.

حوكمة الأمن الغذائي

- تدعيم بحوث أنظمة الغذاء والابتكار وتطوير التكنولوجيا. ويشمل هذا مساندة البحوث والتطوير ونقل المعارف، لا سيما فيما يتعلق بأنظمة الأمن الغذائي.

الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025)

التعليم والتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة

- ضمان وزيادة فرص الحصول على التعليم المبكر، وتحسين صحة وتغذية الأطفال والأمهات، والدعوة إلى إدخال تعديلات تشريعية لاشتراط توفير الرعاية النهارية في مكان العمل.

التعليم الأساسي والثانوي

- زيادة إمكانية الوصول إلى المدارس عالية الجودة، وتوسيع نطاق برنامج التغذية المدرسية، وضمان وصوله إلى التلاميذ الأشد احتياجاً، وتحسين مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

التعليم والتدريب المهني والتقني

- إرساء مسارات لتشجيع وتقدير جميع أشكال التعلم وتنمية المهارات داخل النظام وفي سوق العمل، وإيجاد خيارات جديدة للتعليم والتدريب المهني والفني عالي الجودة على مستوى التعليم العالي، بالإضافة إلى تسهيل التوظيف والارتقاء والتنقل لخريجي التعليم والتدريب المهني والفني على جميع المستويات.

التقاطعات بين أهداف التنمية المستدامة

ينظر الأردن إلى أجندة عام 2030 على أنها إطار عمل شامل لتلبية تطلعاتنا الإنمائية. ونحن ندرك تماماً أن النهج الاقتصادي البحت للتنمية، الذي يتجاهل الانعكاسات الاجتماعية والبيئية، ليس نهجاً دائماً أو عادلاً. وبالمثل، بدون اتخاذ تدابير لتعزيز سيادة القانون والشفافية والنزاهة، ستغيب القدرة على استقطاب الاستثمارات الاقتصادية المجدية. كما أن النمو الاقتصادي صعب بدون إطار مالي سليم، وعائدات محلية معززة، واستراتيجيات لإدارة الديون بشكل مستدام.

وكما اتضح أعلاه، فقد حاول الأردن تطوير استراتيجيات تعكس بالكامل الأبعاد المتعددة للتنمية. فعلى سبيل المثال، الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي معنية بأكثر من هدف بالإضافة إلى علاقتها المباشرة في الهدف الثاني، ومنها الهدفان الأول والثامن من أهداف التنمية المستدامة، ذلك أنها تسعى إلى تمكين الناس وتوفير فرص العمل في المناطق الريفية. وفيما يتعلق بالهدفين الخامس والسادس من أهداف التنمية المستدامة، فقد اعتمد الأردن سياسة تحدد قضايا النوع الاجتماعي الرئيسة في قطاع المياه والفرص لتعزيز مساهمة المرأة في إدارة المياه. وبالمثل ما يتعلق بالأهداف الثاني والسادس والسابع، إذ يعمل الأردن على معالجة فاقد المياه في الزراعة والعمل على تعزيز الزراعة المستدامة والتعامل مع التغير المناخي، وذلك من خلال حصاد وتجميع المياه وإعادة استخدامها. هذا وقد تم إعداد سياسة للطاقة لقطاع المياه بالإضافة إلى إطلاق العديد من المبادرات لإضفاء الطابع المؤسسي على الصلة بين قطاعي الطاقة والمياه. وشمل ذلك إنشاء مجموعات عمل مشتركة مع أصحاب المصلحة المعنيين. ويتم حالياً إعداد دراسة لتقييم إدارة الأحمال الكهربائية في قطاع المياه والجدوى الاقتصادية لتوليد وتخزين الطاقة المائية من السدود، كما أن هناك سياسة محدثة لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في قطاع المياه.

أما بالنسبة لقطاع النقل، ونظراً لاستهلاكه الكبير للطاقة، فإن استراتيجية النقل (2020-2030) تشجع على التوسع في استخدام طرق النقل الكهربائية التي من شأنها تعزيز كفاءة الطاقة وتقليل انبعاثات الكربون. من أجل ذلك، تحدد الاستراتيجية ضرورة العمل على توفير أعداد مناسبة من محطات الشحن، وتحفيز استخدام البطاقات الإلكترونية والحافلات، واعتماد السيارات الكهربائية والحافلات بأعداد أكبر في القطاع الحكومي، وتشجيع التحول نحو استخدام الشاحنات الكهربائية.

يعد التزام الأردن بتطوير التدريب التقني والمهني في إطار الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية أمراً بالغ الأهمية؛ نظراً لأثر ذلك على إمكانية تحقيق الهدف الثامن، كما يساهم في تحقيق الهدف التاسع. علاوة على ذلك، ومن خلال المضي قدماً في سياسات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، يساهم هذا في تلبية تطلعات الأهداف السابع والثامن والتاسع من خلال دعم التنمية الصناعية، وبالتالي توفير فرص العمل. كما لا يمكن النظر إلى الهدف الثاني بمعزل عن تأثيره المحتمل على استدامة العمالة (الهدف الثامن)، والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية (الهدف الأول). وفي تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والوصول إلى التعليم، ساهم العمل على توفير وسائل النقل وتنفيذ برامج التغذية المدرسية في تحقيق غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الأردني انضم إلى شبكة تخضير النظام المالي العالمية (NGFS) في تشرين الأول 2021، وهي شبكة من 100 بنك مركزي ومشرف مالي تهدف إلى تسريع توسيع نطاق التمويل الأخضر ووضع توصيات لدور البنوك المركزية في مجال تغير المناخ. وتأتي خطوة البنك المركزي الأردني هذه في إطار استجابة الأردن لتغير المناخ وجهوده للتخفيف من تأثيره على الاقتصاد الوطني للمملكة، بالإضافة إلى توعية القطاع المصرفي والتمويلي بآثاره.

مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"

يعد مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" جزءاً لا يتجزأ من نهج الحكومة، وتقوده العديد من المؤسسات ذات الصلة. فتعمل تلك المؤسسات على ضمان إدراج الاحتياجات الاستراتيجية لكلا الجنسين، وتحدياتهم، وأولياتهم، بصرف النظر عن العمر أو الموقع، على جدول أعمال التنمية. ويجري العمل حالياً على دمج محاور الاستراتيجية الوطنية للمرأة في البرنامج التنفيذي التأشيري التنموي

الحكومي، ويكمل ذلك سياسة الحكومة لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي لمعالجة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عملها. علماً أنه قد تم تنفيذ عمليات تدقيق النوع الاجتماعي في مؤسسات عامة مختلفة، مع إجراء العديد من المراجعات بناءً على ذلك لإدماج النوع الاجتماعي. كما أن هناك مراجعة مخططاً لها لعمل صندوق المعونة الوطنية من منظور النوع الاجتماعي. ويبذل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جهوداً مماثلة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من مراجعة التشريعات الوطنية بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة، والعمل على إدماجهم في جميع جوانب الحياة وعلى الأخص في قطاع التعليم، فقد تم إعداد الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج، والخطة الوطنية لإيجاد حلول وبدائل للمؤسسات الإيوائية، والخطة الوطنية لتصويب أوضاع المباني القائمة والمرافق العامة لجعلها مهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة.

كما سعى الأردن إلى تشريع وإضفاء الطابع المؤسسي على هذا المبدأ، وذلك -على سبيل المثال- من خلال الإصلاحات التشريعية التي تعزز المساواة بين الجنسين، وتضمن بيئات عمل مناسبة، وتدمج مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي، مع توسيع نطاق رعاية الأطفال، واعتماد العمل المرن، كما جرى استعراض التشريع المتعلق بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة واعتماده.

دمج الأردن مفاهيم حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في المناهج والكتب المدرسية، وتم تطوير أداة أخرى لتقييم المناهج من منظور النوع الاجتماعي وتم اعتمادها. وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، فقد زاد عدد المدارس التي تضم مرافق لهم خلال الفترة الماضية ومنذ تقريرنا الوطني الطوعي لعام 2017. ونتيجة لذلك، ازداد عدد الطلبة ذوي الإعاقة الذين تم دمجهم في المدارس، كما يحصل الأشخاص ذوو الإعاقة المقبولون في الجامعات الرسمية على إعفاءات كبيرة من الرسوم الدراسية. علماً أن الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ضمت محاور تتعلق بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وفي قطاع التعليم، وتنفيذ الخطة الوطنية لإيجاد حلول وبدائل مؤقتة ودائمة للمؤسسات الإيوائية للأشخاص ذوي الإعاقة. وبموجب هذه الخطة سيتم تحويل جميع المؤسسات الإيوائية إلى مؤسسات دامجة وإعادة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. وهي التجربة الريادية على مستوى المنطقة العربية، وتطلق لأول مرة في الأردن، وتم إصدار نظام بدائل الإيواء لدعم تنفيذ هذه الخطة.

ولدعم المجتمعات الهشة، تم رفع الحد الأدنى للأجور، ورفع الحد الأدنى الأساسي للرواتب التقاعدية وراتب الاعتلال لمتقاعدي الضمان الاجتماعي بما يتماشى مع التضخم. كما أُضيفت شرائح جديدة من الأفراد غير المؤمنين إلى التأمين الصحي الوطني، ويجري العمل على توسيع شريحة المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية في التأمين الصحي. ويواصل الأردن تسخير استخدام التكنولوجيا للتخفيف من حدة الفقر، فقد أُنشئ السجل الوطني الموحد لتحسين أنظمة الاستهداف للمستفيدين من برامج شبكة الأمان الاجتماعي، وجرى العمل على تعزيز عملية صحة البيانات، ودُعمت الشراكات مع مشغلي الاتصالات لإنشاء محافظ إلكترونية على الهواتف المحمولة لتوزيع المساعدة على المستفيدين.

ينعكس التزام الأردن بعدم ترك أحد خلف الركب، في استضافته المستمرة ودعمه لحوالي 4 ملايين لاجئ، تُقدَّم لهم الرعاية والخدمات الأساسية بما في ذلك الصحة والتعليم، على الرغم من موارد الأردن المحدودة. ومن الأمثلة الجديرة بالملاحظة، الجهود المبذولة لتشجيع الأطفال السوريين على العودة إلى التعليم، فقد نُفذت حملات لمواجهة التسرب من المدارس والتنمر والعنف بين الطلبة، كما اتُخذت إجراءات لتسهيل قبول وتسجيل الطلبة السوريين في التعليم العالي، بالإضافة إلى تمديد تصاريح العمل للمساعدة في دخولهم سوق العمل. ويستمر الأردن بالتزامه بدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ويساهم في توفير الكتب المدرسية لمدارس الأونروا لضمان تعليم أطفال اللاجئين الفلسطينيين.

القضايا والحواجز الهيكلية التي تواجه تنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030

يواجه الأردن تحديات جمة في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، منها ما تمخض عن السياق الدولي والإقليمي، والأخرى خاصة بعوامل داخلية. ويمكن إبراز أهمها كما يلي:

القضايا والعوامل الخارجية

يحد السياق الإقليمي من قدرات المملكة على البناء على الإنجازات التنموية بشكل مستدام، فالصراعات التي شهدتها المنطقة على مدى السنوات السابقة أعاقت تدفق الاستثمارات الأجنبية، وأدت إلى تعطيل السياحة والتدفقات التجارية، بالإضافة إلى أنها تستنفد من الموارد المحلية التي يتم تحويلها للتعامل مع التداعيات الأمنية لهذه الصراعات. وكمستورد رئيس للطاقة والغذاء، يتأثر الأردن أيضاً بتقلبات الأسعار الدولية، الأمر الذي نشهده حالياً خلال الحرب بين روسيا وأوكرانيا، التي أدت إلى تعطيل سلاسل الإمداد وزيادة أسعار النفط والسلع الأساسية.

القضايا المحلية

تنعكس القضايا المذكورة سابقاً على الموارد المتاحة محلياً والتي يمكن تسخيرها لتحقيق الأجندة، وقد أبرزت عملية المراجعة هذه محدوديةَ الموارد والفجوات التمويلية التي تواجه المؤسسات المختلفة. وفي هذا السياق، أصبح من الضروري بشكل متزايد استخدام الموارد المتاحة بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

المياه والطاقة والغذاء والتغير المناخي

يواجه الأردن تحديات كبيرة فيما يتعلق بالمياه والطاقة، فقد بلغ العجز المائي في الأردن 23% من الموازنة السنوية في عام 2020، نتيجة تزايد الطلب، والتغير المناخي، وتزايد احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما يبلغ متوسط استهلاك الفرد الأردني من المياه حوالي 65 لتراً في اليوم، وهو أقل من الحد الأدنى الموصى به عالمياً والبالغ 100 لتر يومياً (وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية). ويعتمد الأردن أيضاً بشكل كبير على واردات الطاقة، إذ استورد حوالي 89% من إجمالي احتياجاته في عام 2020، كما يعتمد الأردن على الاستيراد لتوفير جزء كبير من حاجاته الغذائية وبشكل خاص الحبوب والزيوت والأرز والسكر.

تتفاقم هذه التحديات بسبب التغير المناخي المرتبط بدرجات الحرارة القصوى والجفاف والفيضانات والعواصف التي زادت وتيرتها وشدتها. وقد أدت الفيضانات التي حدثت في السنوات الماضية إلى إلحاق أضرار بالبنية التحتية الحضرية والمساكن والممتلكات، وأثر على التنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية الساحلية في محافظة العقبة، بالإضافة إلى تأثر الزراعات المطرية ومربي الماشية بشكل مباشر. ومن المتوقع أن تتأثر المناطق الحضرية بشكل خاص من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بالتغير المناخي، لا سيما بسبب الهجرة المحتملة من المناطق الريفية إلى المدن، وما لذلك من تبعات على البطالة والفقر والبنية التحتية.

الفقر والبطالة

إنّ التعامل مع قضايا المياه والطاقة والغذاء بشكل فعال، وبطريقة تضمن استدامتها للمستقبل، أمر بالغ الأهمية إذا أراد الأردن تعزيز قاعدته الصناعية والإنتاجية الوطنية. إن التحدي الذي يجب على الأردن مواجهته هو معدل البطالة المرتفع، خاصة بين فئات الشباب، مع التأكيد على أن العمالة المتوفرة لديها مجموعة المهارات والقدرات اللازمة لتلبية متطلبات السوق. وبالتوازي مع ذلك، ما زالت معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة منخفضة، على الرغم من ارتفاع مستويات التعليم بين النساء. وسيتطلب ذلك إجراءات مستمرة لتوفير البيئة المناسبة داخل سوق العمل، بما في ذلك العمل المرن وخدمات الرعاية والنقل الآمن. ومعدلات البطالة المرتفعة تعني زيادة حالات الفقر، إذ يشهد الأردن زيادة في الطلب على خدمات الحماية الاجتماعية، ودخول فئات جديدة من الفقراء إلى نظام الحماية الاجتماعية.

القضايا المؤسسية

ساهمت عملية إعداد التقرير في تسليط الضوء على قضايا تتعلق بالحوكمة والقدرات المؤسسية والتقنية اللازمة للمساعدة في تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا يشمل تحديات متعلقة بتطوير البيانات، بما في ذلك ما يتعلق بالجنس والعمر والإعاقة، وضرورة العمل على استدامة السياسات والقيادات، وتجنب الازدواجية وتداخل الجهود وتعدد الأطراف المعنية بالتنفيذ.

5

الفصل الخامس

التقدم المحرَز في أهداف التنمية المستدامة

الهدف الأول: القضاء على الفقر

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كلّ مكان

تعدّ ظاهرة الفقر بجميع انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية إحدى أهم التهديدات التي تواجه الأردن، فقد تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للأعوام 2019-2025 بهدف التعامل معها والحد منها، من خلال التركيز على توفير الفرص للأسر الأردنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصادياً عبر سوق العمل، وتمكين المواطنين من خلال التعليم والرعاية الصحية، وكذلك توفير الخدمات الاجتماعية للأفراد المحتاجين لها وضمان بقائهم مندمجين في أسرهم ومجتمعاتهم، بالإضافة إلى المساعدة الاجتماعية المستهدفة التي تسمح للفقراء بالحفاظ على مستوى استهلاك لائق يوفر احتياجاتهم الأساسية بكرامة.

ويتشابك هذا الهدف ويتقاطع مع جميع أهداف التنمية المستدامة، وبشكل خاص الأهداف: الثاني، والثالث، والرابع، والخامس، والثامن، والخامس عشر، والسادس عشر. كما تساهم جهات محلية حكومية وغير حكومية في القضاء على الفقر في الأردن، من خلال تقديم المساعدات المادية والغذائية والعينية المتعددة في سبيل دعم الأسر غير الآمنة والهشة والفئات المحتاجة والمستضعفة التي تقع تحت خط الفقر. وقد شهدت السنوات الأخيرة جهوداً مكثفة لإعداد مجموعة من الاستراتيجيات والخطط ذات العلاقة، مثل: التغذية المدرسية، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وغيرها، مما يساهم في تعظيم الجهد لتحقيق هدف القضاء على الفقر.

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف وغايات التنمية المستدامة

- تقديم الخدمات للأسر الفقيرة والمحتاجة التي تقع تحت خط الفقر، من خلال برنامج المساعدات النقدية الرئيسة، وبرامج المساعدات الموجهة، والبرامج النقدية المؤقتة؛ استجابة لجائحة كورونا، وبرنامج الدعم الحكومي (برنامج دعم الخبز) للوصول إلى الفقراء والسكان المعرضين لخطر الوقوع في براثن الفقر.

- يتم العمل على تمكين وتمويل الأسر بمشاريع تتعلق بالتغذية وتأهيل الجمعيات الخيرية بمشاريع إنتاجية، وتمويل أسر فقيرة بقروض صغيرة لتوفير الغذاء، وتنفيذ مشاريع مدرة للدخل من المحافظ الإقراضية (صناديق الائتمان) للجمعيات الخيرية، كما تُقام معارض منتجات أردنية يتم من خلالها تسويق منتجات غذائية مصنعة من قبل الأسر الفقيرة والجمعيات الخيرية المحلية.

- العمل على الحد من البطالة، وذلك من خلال برامج التشغيل المنتشرة في جميع مناطق المملكة، وحصر الشواغر في القطاع الخاص، والتشبيك بين أصحاب العمل والباحثين عن عمل، وتطوير برنامج التمكين الاقتصادي للمنتفعين من المعونة الوطنية (تخريج)؛ الذي يقوم على ربط الفقراء والأقل حظاً بفرص العمل وخدمات التشغيل؛ بهدف دعم وتسهيل انتقال المنتفعين من أسر متلقية للمعونة إلى أسر عاملة.

- توفير الدعم المالي والفني لتأسيس أو تطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بهدف تمكين الأفراد والأسر في العمل الإنتاجي.

- إصدار التعليمات التنفيذية للضمان الاجتماعي لشمول العاملين في العمل المرن والعمال المؤقتين وغير المتفرغين، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي في استحداث تأمين الأمومة والتعطل عن العمل، ومنح القانون المعدل للضمان الاجتماعي الصلاحية لتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي المترتبة على المنشآت الريادية. كما أُطلقت مبادرة (اشمل نفسك) للمحافظة على حقوق العاملين

1.2.1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

مراكز "واحة المرأة والفتاة"

تضم 18 مركزاً مجتمعياً في 11 محافظة (عمّان، الزرقاء، الكرك، الطفيلة، معان، جرش، عجلون، السلط، مأدبا، إربد، والعقبة)، وهي توفر فرصاً لكسب العيش لعدد من اللاجئات السوريات المستضعفات، كما تقدم إعانات النقل وخدمات رعاية الأطفال. وتتلقى النساء في هذه المراكز جلسات توعية على الوقاية والحماية من العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

2.أ.1 نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة و الحياة الاجتماعية)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

في المنشآت التي يعملون لديها. أما ما يتعلق بالحماية الاجتماعية لكبار السن وعمال المياومة فقد تم تخصيص نسبة لا تتجاوز 50% من إيرادات اشتراكات تأمين الأمومة السنوية لتقديم إعانات عينية ومادية لغير المقتدرين من كبار السن والمرضى وعمال المياومة.

- وبهدف تخفيض كلف الطاقة على المستهلكين من ذوي الدخل المتدني، جاء إطلاق مشروع "دعمنا من شمسنا" عام 2019 لتركيب أنظمة خلايا شمسية لمنازل الأسر العفيفة والمنتفعين من صندوق المعونة الوطنية. كما أن استجابة المعونة الوطنية للاحتياجات الطارئة خلال الأزمات والكوارث تمثلت بتنفيذ برامج مستجيبة لضمان شمول التغطية لأكبر فئة ممكنة من خلال تطبيق معايير شفافة وعادلة، مثل توزيع المعونات عن طريق المحافظ الإلكترونية.
- يستمر تطوير خدمات التنمية الاجتماعية من خلال إصدار قانون عصري للعمل الاجتماعي بهدف مهننة العمل الاجتماعي.
- تقدم الجهات الشريكة الخدمات الإنسانية الشمولية التي تتضمن خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية والحماية والصحة والتعليم، بالإضافة لخدمات البنية التحتية بالمخيمات وبناء المساكن للاجئين الفلسطينيين، كما تعمل هذه الشراكات على التخفيف من حدة الفقر بين عائلات اللاجئين المقيمين على أرض المملكة.

برنامج "تكافل":

أحد برامج صندوق المعونة الوطنية، ويمثل قصة نجاح في التعامل مع جائحة كورونا، بما في ذلك استخدام المحفظة الإلكترونية لدعم الأسر الأردنية الفقيرة والمحتاجة.

تكافل
برنامج الدعم التكميلي
أحد برامج صندوق المعونة الوطنية

التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق الهدف

- نقص الدراسات المتعلقة بالفقر وقدمها، خصوصاً ما يتعلق بتداعيات أزمة كورونا.
- ضعف قواعد البيانات التي تساعد في الاستهداف ضمن منظومة الحماية الاجتماعية (مؤسسات، أفراد، خدمات)، بما في ذلك غياب البيانات المصنفة بحسب الجنس حول الفقر.
- محدودية الموارد وتنامي الطلب على خدمات قطاع الحماية الاجتماعية بشكل كبير، ودخول فئات جديدة ضمن منظومة الحماية الاجتماعية.
- غياب التنسيق للتمويل الأجنبي المخصص لمنظومة الحماية الاجتماعية.
- مخاطر الائتمان الناتجة عن حدوث خسائر مالية بسبب عدم مقدرة عملاء المؤسسات على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية.
- انخفاض مشاركة المرأة الاقتصادية يشكل عبئاً إضافياً على الاقتصاد الوطني، ويزيد من ارتفاع وتيرة الفقر بين الأسر، خاصة الريفية منها.

التوصيات والطريق إلى الأمام

- سيتم التركيز في الفترة القادمة على تسخير البيانات المتاحة وتطويرها لدعم التخطيط الموجه بالبحوث العلمية والأدلة الداعمة، على النحو التالي:
- تطوير منصة إلكترونية موحدة للحماية الاجتماعية.
- إيجاد نافذة تمويلية موحدة للمستفيدين من القروض متناهية الصغير تعتمد على قاعدة بيانات السجل الوطني الموحد.
- التوسع في البرامج التي تمكّن الفئات الأكثر ضعفاً من أن تصبح مساهمة في النمو الاقتصادي بدلاً من مجرد تلقي الدعم الإغاثي.
- تطوير نموذج استشرافي للمتغيرات التي تؤثر على الحماية الاجتماعية.
- العمل على تخفيض الفقر المدقع بنسبة 15%.
- خفض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد إلى النصف بنهاية عام 2030.
- تخفيض المناطق ذات الخصوصية التنموية إلى النصف بحلول عام 2030.

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

لقد تزايد اهتمام الأردن بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة بشكل ملحوظ مع بداية العقد الثالث من هذا القرن، وذلك إثر إعلان جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين عام 2021 عاماً للأمن الغذائي، وأن يكون الأردن مركزاً إقليمياً للأمن الغذائي. كما تبنى الأردن في العام نفسه أول استراتيجية وطنية للأمن الغذائي (2021-2030)، بالإضافة إلى إعداد استراتيجية جديدة للزراعة للأعوام 2020-2025، وتم إطلاق الخطة الوطنية للزراعة المستدامة (2022-2025)، علماً أن الحكومة قامت بتشكيل لجنة وطنية للإشراف على ملف الأمن الغذائي برئاسة وزير الزراعة وعضوية ممثلين على أعلى مستوى من المؤسسات ذات العلاقة. ويتقاطع عمل اللجنة مع جميع أهداف التنمية المستدامة، وبشكل خاص الأهداف: الأول، والثالث، والخامس، والسادس، والثامن، والتاسع، والثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر.

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق هدف "القضاء التام على الجوع"

- تقوم عدد من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالعمل ضمن منظومة الحماية الاجتماعية بتقديم الدعم المباشر للأسر غير الآمنة غذائياً، ومن خلال الدعم النقدي و/أو الغذائي الشهري.
- العمل على تشجيع ودعم الزراعة الأسرية في الأرياف بهدف تعزيز الأمن الغذائي الوطني للفئات الأشد فقراً في الريف والبادية، ومن خلال مشاريع تهدف لزيادة دخل الأسر الريفية الفقيرة واستحداث فرص العمل من خلال القروض المدعومة، وتوفير المياه لمربيّ الثروة الحيوانية في البادية، ودعم مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية في المناطق المطرية.
- تتضمن الخطة الوطنية للزراعة المستدامة للأعوام 2022–2025، 73 مشروعاً، وتهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمزارعين وزيادة إنتاجية القطاع الزراعي وتحسين كفاءة استخدام مياه الري.
- تهدف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (2021-2030) إلى تحقيق أربعة محاور رئيسة تتمحور حول ضمان توافر الغذاء وتحسين إمكانية الوصول/الحصول على الغذاء، وتعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له، بالإضافة إلى تعزيز حوكمة الأمن الغذائي.
- الرقابة على أمن وسلامة وجودة المنتجات الغذائية المستوردة والمنتجة محلياً والمتداولة في جميع مراحل سلسة إنتاج الغذاء (من المزرعة إلى المائدة) وفق اعلى المعايير الدولية في مجال أمن وسلامة الغذاء، وقد تم إصدار استراتيجية سلامة وأمن الغذاء في الأردن (2018-2024).

1.1.2 معدل انتشار نقص التغذية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق الهدف

- عدم كفاية مصادر التمويل للمشاريع الرأسمالية ضمن الموازنة العامة ومن الجهات المانحة.
- تعاظم المخاطر الزراعية الناجمة عن التغير المناخي، وتذبذب كميات الأمطار، وتعاقب سنوات الجفاف، والتصحر، وتدهور التنوع الحيوي الزراعي.
- التراجع المستمر في مساحة الحيازات الزراعية نتيجة الزحف العمراني، وتفتت الملكية، واستمرار التعدي على الأراضي الحرجية، وارتفاع تكاليف تحسين وتأهيل أراضي الحراج والمراعي.
- ضعف استخدام التكنولوجيا الرقمية.
- عدم كفاية الصناعات الزراعية المعتمدة على المدخلات المحلية، وارتفاع كلفة الإنتاج والتسويق وخاصة النقل والطاقة والشحن الجوي.
- زيادة السكان والبطالة، وفقدان أرباب الأسر أعمالهم بسبب جائحة كورونا.
- ارتفاع نسبة الفاقد والمهدر من الأغذية في مراحل التسويق المختلفة، وفقدان كميات كبيرة خلال عمليات ما بعد الحصاد نتيجة ضعف البنى التحتية للتسويق.

- العجز المتفاقم في الموارد المائية، وضعف القدرة المائية التخزينية.
- ضعف التقدم في الحد من فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب وتحقيق غايات انخفاض الوزن عند الولادة.

1.4.2 نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

التوصيات والطريق إلى الأمام

- تحسين ظروف العمل للمزارعين والمزارعات، وزيادة التنوع الإنتاجي للقطاع الزراعي وسلاسل القيمة والمحاصيل الاستراتيجية، وتسهيل الحصول على التمويل/ القروض الميّسرة لتطوير الزراعة، وتغطية التكاليف التشغيلية.
- دعم وتشجيع الصناعات الغذائية، وبشكل خاص تلك المعتمدة على المدخلات المحلية.
- حشد الموارد المطلوبة للمساعدة في تنفيذ المشاريع والبرامج للمساعدة في تحقيق الهدف
- تطوير الخدمات المرتبطة بالقطاع، مثل: النقل، والطاقة، وتحسين كفاءة استخدام مياه الري، وتخفيض كلف الإنتاج على المزارع.
- دعم صغار المزارعين والمنتجين والعمل الجماعي والتعاوني فيما بينهم.
- العمل على تحقيق المساواة للمرأة الريفية من خلال خلق فرص مدرة للدخل، وتنفيذ مشاريع لتمكين المرأة، والتنمية الريفية، وتعزيز الإنتاج المنزلي، وتأهيل وتمكين الشباب وتدريبهم.
- تحسين وتعزيز الرقابة على نوعية وسلامة الغذاء.
- فتح أسواق جديدة للمنتجات الأردنية محلياً ودولياً، وكسر سلسلة الاحتكار، والتركيز على الهوية الأردنية للمنتج.
- إيجاد نوافذ تسويقيّة للمنتجات الزراعيّة والريفيّة المحليّة من خلال إقامة معارض وبازارات ومهرجانات دائمة، تركز على تطوير هوية المنتج الأردني ونوعيته وسمعته.
- زيادة إنتاجية القطاع الزراعي من خلال تشجيع وتحفيز المزارعين على تبني التكنولوجيا الزراعية الحديثة.
- التوجه لزراعة محاصيل العجز.
- تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والمالية والبشرية المتاحة.
- الاستفادة من الميزات النسبية للأردن ليكون مركزاً إقليمياً للأمن الغذائي وبلداً رائداً لتحوُّل النظم الغذائية، بالإضافة إلى النظر في تشكيل فريق عمل/ لجنة تنفيذية للإشراف على إدارة وتنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي، وإنشاء نظام معلومات إدارة الأمن الغذائي لتسهيل جمع البيانات وتحليلها، وإعداد التقارير حول مؤشرات الأمن الغذائي على المستويين الوطني ودون الوطني.
- تعزيز الوصول إلى المعلومات والمشاركة الهادفة من قبل مختلف أصحاب المصلحة في تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي وخطة العمل.
- التقليل من فقد الأغذية وهدرها، وزيادة استخدام الطعام غير المستخدم.

1.5.2 عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسط أو الطويل

4748
2019

3985
2016

المصدر: المركز الوطني للبحوث الزراعية

- تطوير شراكات مع القطاع الخاص، وتوفير خدمات التعبئة والتغليف والتسويق للمنتجات الزراعية، وزيادة عدد ممثلي القطاع الخاص في اللجان الفنية المتخصصة، وتشجيعهم على الاستثمار.

الأردن في مؤشر الأمن الغذائي العالمي

60.4
2020

58.5
2015

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

٣ الصحة الجيدة والرفاه

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

كان الأردن وما زال رائداً ضمن دول الإقليم فيما يتعلق بضمان تمتع أفراده بأنماط عيش صحية وتعزيز الرفاهية لجميع الأعمار، فقد قطع خطوات مهمة في زيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة وخفض نسبة وفيات الأطفال والأمهات، والحد من الملاريا، والسل، وشلل الأطفال، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، علماً أن مكونات هذا الهدف تتقاطع مع مختلف أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الأهداف: الأول، والثاني، والخامس، والثالث عشر، والسادس عشر. كما شهدت السنوات الأخيرة جهوداً مكثفة لإعداد مجموعة استراتيجيات، منها: الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة (2018-2022)، وخطة إصلاح القطاع الصحي (2018-2022)، والاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية (2020-2030)، والاستراتيجية الوطنية لإعادة التأهيل (2020-2024)، والخطة الصحية للاستجابة للطوارئ والأزمات (2022-2023)، بهدف تعزيز الجهود لتحقيق الغايات المرجوة.

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف

- إنشاء نظام وطني للرصد والاستجابة لوفيات الأمهات بهدف رصد حالات الوفيات للنساء في سن الإنجاب من 15-49 عاماً فور حدوثها، ومعرفة الأسباب والعوامل المساعدة التي أدت إلى الوفاة، وتحديد التوصيات والاستجابة لمنع حدوث حالات وفاة مشابهة.

- تقديم خدمات الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة مجاناً في مراكز الرعاية الصحية الأولية، التي تغطي جميع مناطق المملكة، من خلال 524 مركزاً صحيّاً، إذ تقدم هذه المراكز خدمات رعاية الأم أثناء الحمل وما بعد الولادة، ورعاية الطفل حتى عمر خمس سنوات، وخدمات تنظيم الأسرة، وخدمات المشورة والتثقيف الصحي، بالإضافة إلى خدمات تقديم المطاعيم للأمهات الحوامل والأطفال، والتحري عن العنف الأسري.

- إعداد برنامج تطعيم وطني مجاني لجميع الأطفال تحت 6 سنوات الموجودين على أرضه من مختلف الجنسيات.

- يوفر القطاع الطبي برنامجاً لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، من خلال الوقاية من الإصابة والكشف عن الحالات، وتقديم الفحص المخبريّ والعلاج مجاناً للمصابين، وتقديم المشورة عن طريق الخط الساخن فيما يخص الأمراض المنقولة جنسياً.

- إدراج خدمات عيادة المجتمع الصحي لتعزيز أنماط الحياة الصحية في 143 عيادة، بهدف تخفيف انتشار الأمراض غير السارية والتقليل من الوفيات المبكرة الناتجة عن مضاعفاتها. وتم إطلاق مشروع "الرصد الإلكتروني التفاعلي" لرصد وتتبع الأمراض غير السارية، بالإضافة إلى إطلاق برامج السيطرة على مرض السكري ومرض ارتفاع ضغط الدّم.

1.1.3 نسبة الوفيات النفاسية

المصدر: وزارة الصحة

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية (2020-2030) التي غطت جميع مكونات الصحة الإنجابية والجنسية بحسب دورة حياة الإنسان، كما تم إطلاق وثيقة وطنية لمعلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية الصديقة للشباب والمراهقين وتم تطبيقها في 5 مراكز. كما تم إعداد مسودة الخطة الوطنية لتنفيذ التزامات قمة نيروبي (2021-2030) والوصول إلى مؤشرات صفرية للحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة، وصفر وفيات أمهات وصفر عنف أسري بحلول عام 2030.

2.1.3 نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحّيون مَهَرة

المصدر: وزارة الصحة

- تـمّ قطـع شـوط طويـل في سـبيل التغطيـة الصحيـة الشـاملة مـن خـلال شريحـة المشـمولين بالتأمـين الصحـي المـدني، وإدخـال فئـات جديـدة مـن المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، والتوسع في الخدمـات الصحيـة المشـمولة أيضـاً، وتوفيرهـا بجـودة وعدالـة مـن خـلال منظومـة الشراكـة مـع مقدمـي الخدمـات الصحيـة في القطـاع الخـاص.
- إعـداد اسـتراتيجية للتغذيـة الوطنيـة (2022-2030) تسترشـد بتحليـل حالـة التغذيـة المحليـة، وبمـا يتماشى مـع اسـتراتيجية التغذيـة الإقليميـة.
- انتهـج الأردن سياسـة تراتبيـة للحـد مـن آفـة التدخـين، مـن خـلال تقديـم خدمـات الإقـلاع عـن التدخـين بشـكل مجـاني ولجميـع الجنسـيات، مـن خـلال 26 عيـادة للإقـلاع عـن التدخـين موزعـة في جميـع محافظـات المملكـة.
- تـم تعيـين حـوالي 3400 موظـف عـام 2020، 75% منهـم أطبـاء وممرضـون.

1.2.3 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

المصدر: وزارة الصحة

- وضعـت خطـط وطنيـة ومعايـير عمـل قياسـية لتنظيـم التصـدي للمخاطـر الصحيـة التـي قـد تنتـشر عـن طريـق دخولهـا إلى أراضي المملكـة مـن خـلال المعابـر الحدوديـة، سـواء كانـت أمـراض معديـة أو مخاطـر صحية أخـرى مثـل المخاطـر الإشـعاعية أو الكيماويـة. وقـد تـم تطويـر خطـة الطـوارئ عـلى المعابـر الحدوديـة وتشـغيل مركـز عمليـات الطـوارئ.
- إعـداد الخطـة الوطنيـة للحفـاظ عـلى الخدمـات الصحيـة الأساسـية أثنـاء جائحـة (كوفيـد19-) ومـا بعدهـا.

مستشفى الجراحات المتخصصة التابع لمستشفيات البشير:

يعدّ المستشـفى الـذي افتُتح في عـام 2021 أول مستشـفى في المملكـة متخصـص في جراحـة الصـدر والأوعيـة الدمويـة والقسـطرة والقلـب.

التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق الهدف

- عودة ظهور الأمراض المعدية.
- التحول النمطي للأمراض وزيادة معدلات الأمراض غير السارية وما يترتب عليها من زيادة في عدد المرضى والإنفاق عليهم.
- تزايد الطلب على الخدمات الصحية مع الزيادة السكانية والهجرات المتلاحقة، والارتفاع المتزايد لكلف الخدمات الصحية والإنفاق عليها.
- صعوبة استقطاب الكفاءات المتخصصة وتسرب الكفاءات الفنية المؤهلة.
- العوامل المحددة لسوء الصحة مثل تعاطي التبغ والسمنة وغيرها من السلوكيات غير الصحية التي أصبحت منتشرة بشكل متزايد في الأردن وتساهم في زيادة حدوث الأمراض غير السارية.
- غياب نظام رصد إلكتروني متقدم وفعال لوفيات حديثي الولادة والأطفال ما دون عمر الخامسة.

التوصيات والطريق إلى الأمام

- تعزيز البنية التحتية، والحوكمة، وتقديم الخدمات ضمن الرعاية الصحية الأولية بوصفها البوابة الأولى لإدارة المرض، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة.
- تنشيط لجنة رصد وفيات حديثي الولادة، وإضافة وفيات المواليد تحت عمر خمس سنوات لعمل هذه اللجنة، والنظر في تعزيز استخدام التقنيات الجديدة لضمان التسجيل الكامل لهذه الوفيات.
- دعم تنفيذ حزمة موحدة وشاملة من الخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والحد من العنف ضد الأطفال والنساء.
- دعم الرعاية الجيدة للأمهات والمواليد الجدد من خلال شبكة المستشفيات الصديقة للأم والطفل، مع عناية مركزة لحديثي الولادة ووحدات طب الأطفال، والترويج للرضاعة الطبيعة، والوصول إلى خدمات الصحة العقلية عالية الجودة.
- تطوير استراتيجية وطنية للأمراض غير المعدية، تتناول الحوكمة والوقاية وتقديم الخدمات الصحية ومراقبة الأمراض غير المعدية ومكافحتها، وتنشيط عملية الرصد الوبائي من خلال مكافحة عوامل الخطورة، والكشف المبكر عن الأمراض غير المعدية، وتفعيل الكشف عن سرطان القولون والبروستات وعنق الرحم. وتعزيز التنسيق والتعاون بين القطاعات والجهات المعنية لضمان مواءمة المبادرات والحد من التكرار، وتعزيز النظام الصحي.
- التوسع في التغطية بالتأمين الصحي ضمن الموارد المتاحة في ظل تزايد الطلب على الخدمات الصحية، للوصول إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة.
- الاهتمام برأس المال البشري من خلال إعادة النظر بالنظام القائم لتحسين الاستقطاب للكوادر وتقليل الهجرة وتعزيز الحوافز المبنية على الأداء. وتحسين عملية التعليم المستمر وخصوصا في المجالات الصحية (إقامات وابتعاثات واستمرار عقد التدريبات اللازمة لجميع الكوادر الصحية).
- الترويج بشكل موسع لبرنامج علاج الإدمان على التبغ، والحزم عند تطبيق قانون الصحة العامة.
- بناء نظام معلومات صحي وطني لتجميع البيانات من جميع القطاعات، وتكون هذه البيانات مصنفة بحسب الجنس والموقع الجغرافي.
- إقرار تعديلات قانون القبالة في الأردن لردم الفجوات في الطاقات البشرية، وتسريع الوصول إلى الأهداف الصحية المرجوة خاصة في المناطق النائية.

- زيادة قدرة النظام الصحي على الصمود، والقدرة على الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ الصحية من خلال تطبيق اللوائح الصحية الدولية والتوسع في الكشف عن جميع المخاطر.
- الاستغلال الأمثل للبنية التحتية التي تم تأسيسها للتعامل مع جائحة كورونا من مستشفيات ميدانية وتجهيزات لتحسين جودة الخدمات المقدمة واستدامتها والاستخدام الأمثل لها.
- الاستثمار في التدخلات الصحية الترويجية والوقائية المقدمة على مستوى المجتمع من خلال الدعم المالي المستدام.
- الاستثمار في حملات زيادة الوعي التي تستهدف الجمهور، وزيادة مشاركة المجتمع المدني لمعالجة الأمراض غير المعدية وعوامل الخطر المرتبطة بها بشكل فعال، خاصة تعاطي التبغ والسمنة، بالإضافة إلى زيادة الوعي حول التغذية والحياة الصحية.
- إعداد نظام مرتبط بمراقبة التغذية يساهم في رسم السياسات المستقبلية.

الأردن من أوائل الدول في العالم التي وفرت للاجئين داخلها مطاعيم كورونا

الهدف الرابع: التعليم الجيد

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

عمل الأردن خلال الأعوام الماضية على مواءمة نظام التعليم الوطني بشقيه العام والعالي بما يتفق وأجندة التعليم لعام 2030 المستمدة من الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 (التعليم الجيد)، وذلك انطلاقا من تقديرنا لدور التعليم في تحقيق باقي أهداف التنمية المستدامة، وبالأخص الهدف الثالث والهدف الخامس والهدف الثامن والهدف العاشر. وبشكل أكثر تحديداً، يساعد التعليم في الحد من آفة الفقر من خلال تمكين الفرد من مهارات إضافية ونوعية تؤدي لزيادة وتنوع مصادر الدخل لديه. وكان الأردن قد أصدر التقرير الوطني الأول لرصد التقدم المحرَز في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (2015-2019)، وكذلك متابعة رصد مؤشرات الهدف الرابع ضمن مصفوفة دورية من سنة 2015 إلى 2021.

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف

- قام الأردن باتخاذ جميع الإجراءات العملية التي تكفل تنفيذ غايات هذا الهدف، من خلال وضع استراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025) التي تعنى بتطوير قطاع التعليم الأساسي والتعليم العالي والتدريب المهني والتقني، وتتوافق مع الغايات المنبثقة عن الهدف الرابع، بمؤشرات قابلة للقياس لبيان التقدم المحرَز.

- تم تشكيل لجان دائمة لمتابعة مدى التقدم بالهدف الرابع، فشُكل الفريق الوطني للتعليم بحلول عام 2030، وانبثقت عنه لجان فرعية هي: لجنة فنية لمتابعة الإنجازات والمؤشرات النوعية، ولجنة مؤشرات لمتابعة التقدم المحرَز بمؤشرات الهدف الرابع، ولجنة لإعداد وصياغة التقرير الوطني الدوري للهدف الرابع. وكما ذُكر سابقاً، قدم الأردن أول استعراض وطني طوعي لرصد التقدم المحرَز في تحقيق الهدف الرابع، بالإضافة إلى القيام بالمراجعة السنوية لجميع غايات الهدف. كما يقوم الأردن بالمشاركة في عملية قياس الأداء الإقليمي للهدف الرابع، بما في ذلك تحديد قيم معيارية لغايات الهدف.

1.1.4 نسبة الطلبة في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات

المصدر: وزارة التربية والتعليم

2.1.4 معدل الإتمام الإبتدائي

المصدر: وزارة التربية والتعليم

- إقرار العديد من التشريعات ذات العلاقة، مثل نظام إدماج التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي وتعليماته 2021، وتعليمات أسس ومعايير تقديم المنح والقروض من صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية، وقانون هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، وقانون التعليم العالي والبحث العلمي، وإقرار نظام المركز الوطني لتطوير المناهج.

- وضع الخطط والاستراتيجيات ذات العلاقة، وركزت جميعها على دعم عملية إدماج أهداف التنمية المستدامة 2030، وخصوصاً الهدف الرابع وغاياته، ومنها: الخطة الاستراتيجية لوزرة التعليم العالي (2022-2024)، واستراتيجية وزارة العمل (2022-2025) المرتبط بها التدريب المهني، واستراتيجية مؤسسة التدريب المهني (2020-2022)، واستراتيجية توظيف التكنولوجيا في التعليم، والخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم للأعوام 2018-2022، وتم إجراء مراجعة منتصف المدة لهذه الخطة في عام 2021 وتمديدها حتى عام 2025، وتعزيز المواءمة بين مؤشرات الخطة الاستراتيجية وغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى استراتيجية تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في التعليم (2018-2022).

2.2.4 معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)

المصدر: وزارة التربية والتعليم

- أولى الأردن اهتماماً كبيراً في توفير التمويل اللازم لقطاع التعليم من خلال مخصصات الموازنة العامة للدولة، ومن خلال القروض والمنح الواردة من الدول والجهات المانحة.
- توفير كتب مدرسية لمدارس الأونروا لضمان تعليم حوالي 119 ألف طفل لاجئ فلسطيني.

تضمين مفاهيم المساواة في النوع الاجتماعي

تم تطوير المناهج والكتب الدراسية بما يراعي إدماج النوع الاجتماعي، كما يتم تدريب المعلمين على دمج النوع الاجتماعي في التعليم والبيئة المدرسية.

التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق الهدف

- عدم توافر الدعم المالي اللازم لتنفيذ الخطط الاستراتيجية، وما زال قطاع التعليم المهني يواجه نقصاً في أعداد المدارس المهنية. ما يجعلها لا تتناسب مع أعداد الراغبين في هذا الفرع.
- ضعف معايير كفاءة المعلمين والإداريين في فروع التعليم المهني ومنهاج التنمية المهنية، وضعف مواءمة نظام الرتب الجديد مع ترخيص المعلمين والقادة (الرخصة المهنية) ومحدودية توفير الدعم اللازم.
- يواجه الأردن تحديات عديدة في تنفيذ استراتيجية الاستيعاب الكامل ومأسسة الطفولة المبكرة، أبرزها: محدودية توافر الموارد المالية الكافية، وتحول عدد كبير من الأطفال من رياض الأطفال الخاصة إلى الرياض الحكومية في عام 2020، بالإضافة إلى قلة المساحات المخصصة للبناء في المناطق المكتظة، ومحدودية مشاركة القطاع الخاص واستثماره في رياض الأطفال، ومحدودية المخصصات المالية للبنية التحتية.
- التغير المتسارع في سوق العمل، والذي يتطلب تغييرا في التدريب المهني؛ لوجود مهن جديدة، وضرورة تطوير مناهج وتقنيات تعليمية جديدة لتغطية هذه المهن، وتفعيل دور التوجيه والإرشاد الوظيفي.
- عدم وجود دعم مالي وفني مستمر لتنفيذ المشاريع المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والحاجة إلى ورشات توعية لمواجهة الثقافة المجتمعية وتمكين المرأة في التدريب.
- ضعف التحاق الطلبة من ذوي الإعاقة بالمدارس بسبب الاتجاهات السلبية لدى بعض أفراد المجتمع، وعدم توفر البيانات الدقيقة المتعلقة بهم ممن هم في سن التعلم وغير ملتحقين بالمدرسة.
- عدم توفر متطلبات إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية للطلبة ذوي الإعاقة في المدارس.

- الحاجة إلى تدريب الكوادر التدريسية على متطلبات واستراتيجيات التعليم الدامج.
- التباين والفجوة في نوعية التعليم المقدمة في القطاعين العام والخاص.

رياض الأطفال في جيوب الفقر ومناطق اللاجئين

تم بناء وتجهيز رياض أطفال بمعايير عالية، كما يتم تنفيذ برامج التغذية المدرسية في جيوب الفقر ومناطق اللاجئين، مما يسهم في زيادة الالتحاق برياض الأطفال.

التوصيات والطريق إلى الأمام

- تطوير نظام المعلومات التربوية وربطه مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وذلك للتأكد من إدماجهم في النظام التعليمي وحساب نسب الالتحاق الخاصة بهم.
- تطوير إطار متكامل لمحطات التقويم تتماشى مع جميع المراحل التعليمية، وتحسين أداء الطلبة الأردنيين في الامتحانات الدولية بما فيها حوسبة امتحان الثانوية العامة.
- تطبيق الأنشطة العلاجية والإثرائية لتعويض الفاقد التعليمي وتعزيز التطبيق العملي ومهارات الحياة.
- تطوير نموذج شراكة مستدام مالياً وفنياً بين القطاعين العام والخاص؛ لزيادة نسبة الالتحاق في المناطق ذات الكثافة والأكثر حاجة، ورفع الاستعداد ليشمل ذوي الإعاقة.
- تنمية مهنية مستدامة للكوادر التعليمية والإدارية، ومواءمة برنامج تأهيل المعلمين ما قبل الخدمة مع الحاجة للقوى البشرية التعليمية، وملاءمة التخصصات المهنية بحسب المناطق الجغرافية.

1.3.4 معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب الجنس

المصدر: وزارة التربية والتعليم

- مأسسة نظام ابتعاث لخريجي الجامعات للالتحاق ببرنامج دبلوم ما قبل الخدمة في المباحث الأساسية لممارسة مهنة التعليم، والمتابعة والتقييم لضمان جودة التدريب، وقياس الأثر المتحقق من تعلم الطلبة.
- زيادة القدرة الاستيعابية لضمان الوصول الشامل للتعليم، ومأسسة نظام الصيانة بأنواعها كافة للأبنية المدرسية القائمة، خاصة الأبنية المدرسية القديمة.
- الاستمرار في إنشاء المزيد من الأبنية المدرسية الجديدة والإضافات الصفية المهيأة لاستقبال الطلبة ذوي الإعاقة، والتوسع في تنفيذ برامج التعليم غير النظامي لتوفير التعليم للأميين والمتسربين.
- تحسين البنية التحتية التكنولوجية للجامعات، وتطوير استخدام الموارد المفتوحة وتعزيزه، وتبني أفضل الممارسات الدولية، وتعزيز الابتكار في التدريس والتعليم، ودمج التكنولوجيا في عملية التدريس، وضمان وصول الطلبة للتكنولوجيا، وتشجيع عقد شراكات بين الجامعات وقطاع الصناعة والتجارة لتطوير وإعداد برامج تدريسية مزدوجة.
- مأسسة قسم خاص بإدارة المخاطر في وزارة التربية والتعليم.
- تعزيز الجهود والتنسيق بين جميع الجهات المعنية لتوفير البيئة المدرسية الآمنة.
- الاستمرار في تطوير المناهج التعليمية لتعزيز مفاهيم النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والدمج وثقافة التنوع وتقبل الاختلاف.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

يولي الأردن الهدف الخامس أهمية خاصة، وكان قد كرس على مدى السنوات السابقة جهداً كبيراً لسد فجوة النوع الاجتماعي في مختلف المجالات، وقد جاءت الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020–2025) (لاحقاً تسمَّى "استراتيجية المرأة") لتأطير هذه الجهد، إذ بنيت بشكل أساسي على أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، وعكست غايات الهدف الخامس وضمت 32 مؤشراً من مؤشرات التنمية المستدامة. كما تساهم عدد من الاستراتيجيات والخطط الرديفة في تحقيق الهدف، مثل: الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016-2025)، وخطة التمكين الاقتصادي للمرأة (2019-2024)، ومصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف الأسري وحماية الطفل (2021-2023)، والإطار الوطني للحماية من العنف الأسري. وتأكيداً لأولوية النوع الاجتماعي في مسار التنمية الوطنية، فقد التزم الأردن بعدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا المجال، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل "بيجين" والقرار الأممي 1325 (المرأة والأمن والسلام).

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف الخامس

- العمل بشكل مكثّف خلال الفترة الماضية على الجانب التشريعي؛ لضمان مواكبة الإطار القانوني لأولوية النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة. وكان من أبرز ما تمَّ عملُه:

- تعديل عنوان الفصل الثاني من الدستور لعام 2022، ليصبح: "حقوق الأردنيين والأردنيات (إضافة كلمة الأردنيات) وواجباتهم"، وإضافة فقرة للمادة (6) تنصُّ على: "تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع، بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف، وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز"، بالإضافة لصدور قرار التفسير رقم (1) لسنة 2020 عن المحكمة الدستورية، الذي حُدّدت فيه مكانة الاتفاقيات الدولية المصادق عليها؛ وأنه لا يجوز إصدار قوانين تتعارض أحكامها مع هذه الاتفاقيات.

- تبنَّت الحكومة المصادقة في آذار 2020 على السياسة الحكومية لإدماج النوع الاجتماعي وخطة تنفيذها، وذلك بهدف مأسسة الجهود المبذولة، وتعزيز إمكانات المؤسسات لتنفيذ سياسات تدعم العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي هذا السياق، تعمل الحكومة على رفع قدرة الوزارات لوضع موازنات تستجيب لاحتياجات النوع الاجتماعي، وسيبدأ خلال العام المقبل تنفيذُ مشروع نظام متابعة للتمويل مرتبط بإطار استراتيجية المرأة؛ لتوجيه التمويل على المستوى القطاعي والجغرافي.

- تعديل قانون الأحوال الشخصية لعام 2019، وتضمينه أحكاماً لمناهضة العنف ضد المرأة والطفولة، والتشديد على منح الإذن بزواج القُصَّر، وإجازة الاشتراط في عقد الزواج.

- تعديل قانون العقوبات لعام 2017. وقد شدَّد العقوبة في عدد من الجرائم الواقعة على النساء والفتيات، وجرّم العديد من أفعال العنف ضدّ المرأة، بما في ذلك الأفعال الخادشة للحياء.

5.ب.1 نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، حسب نوع الجنس

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- تعديل قانون منع الاتجار بالبشر لعام 2021؛ بهدف فرض العقوبات وتشديدها على الجرائم ذات العلاقة. وكفل القانون الالتزام بسرية المعلومات، وإنشاء صندوق لمساعدة الضحايا، وتوفير دور إيواء مناسبة ومحكمة خاصة للنظر بقضايا الاتجار بالبشر.

- صدور قانون الحماية من العنف الأسري لعام 2017.

- أدخل قانون العمل لعام 2019 مفهوم الإنصاف في الأجور والعقوبة على التمييز في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة، وأورد تعريفاً للعمل المرن، وصدر نظام له.

- نصَّ نظام الخدمة المدنية لعام 2020 على قواعد السلوك الوظيفي وواجبات الوظيفة العامة وأخلاقياتها، والالتزام بأحكام مدونة قواعد السلوك الوظيفي المُقرَّة من مجلس الوزراء، والعدالة دون تمييز مبني على أساس الجنس أو أي شكل من أشكال التمييز، وضمان بيئة عمل آمنة وخالية من التحرش.

- في مجال التمكين السياسي، خصَّصَ قانون الإدارة المحلية 25% من المقاعد في كلٍّ من المجالس البلدية ومجالس المحافظات للنساء، كما رفع قانون الانتخاب لعام 2022 المقاعد المخصصة للمرأة إلى 18 مقعداً على مستوى الدوائر الانتخابية. وأوجب على الأحزاب السياسية أن تضمن أن يكون 10% من مرشحيها من النساء.

- المضي في تنفيذ الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي في الأردن. ومن أبرز ما أُنجز فيها إعداد الأدلة الاسترشادية الداعمة لخلق بيئة عمل داعمة وآمنة في القطاع الخاص، ومن ضمنها: دليل قياس فجوة الأجور في القطاع الخاص، ودليل الشركات لتطبيق سياسات الحماية من التحرش بمكان العمل، ودليل حول آليات تطبيق العمل المرن وحساب الأجور والاقتطاعات لدائرة ضريبة الدخل. وفُعِّلت مدونة قواعد السلوك الأخلاقي والمهني للمستخدمين والمشغّلين بمرافق النقل العام ووسائطه، وتطبيق "مواصلتي".

- في القطاع الخاص، انضمت أكثر من 60 شركة خاصة للمبادئ العالمية لتمكين المرأة اقتصادياً؛ لتستفيد من برامج الدعم وتكون أكثر استجابة للنوع الاجتماعي. وشكّل مشروع دعم إنشاء الحضانات وتفعيلها في القطاعين العام والخاص قصة نجاح لتحفيز أصحاب العمل على إنشاء حضانات مؤسسية نموذجية، فقد أُنشئ 76 موقعاً آمناً ومناسباً للأطفال بأماكن العمل.

- وُضعت قائمة وطنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، تتضمن 67 مؤشراً؛ وذلك لبناء إطار شمولي لرصد ومتابعة تنفيذ أجندة 2030.

- طوَّرت اللجنة الوزارية لتمكين المرأة لوحةَ بيانات داخلية لتوحيد جهود جمع البيانات داخل المؤسسات المعنية؛ من أجل إعداد تقارير لصانعي القرار بحالة النوع الاجتماعي بمختلف القطاعات، الأمر الذي يخدم تبني الإجراءات وتحديد الأولويات بشكل أفضل.

- تشكيل فريق وطني متعدد الأطراف لمراجعة عمل صندوق المعونة الوطنية وتعليماته من منظور النوع الاجتماعي.

الشراكات بين المؤسسات الحكومية والوطنية ومنظمات المجتمع المدني

الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف وشبكة مناهضة العنف ضد المرأة (شمعة)، مثال على الشراكات بين المؤسسات الحكومية والوطنية ومنظمات المجتمع المدني، لتعزيز التنسيق والعمل المشترك نحو القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي. ساهمت جهود هذا الفريق في تحديث الإطار الوطني للحماية من العنف الأسري، واعتماد مصفوفة الأولويات للحماية من العنف المنزلي.

التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق الهدف

- استمرار تدني المشاركة الاقتصادية للمرأة بنسبة 14.7% رغم ارتفاع المستوى التعليمي للإناث.
- الحاجة إلى استكمال التشريعات والتعديلات على القوانين القائمة والسياسات نحو تمكين المرأة وإزالة ما تبقى من مواد تميز ضد المرأة أو تحد من مشاركتها في الحياة العامة، وإلى توفير البيئة المناسبة للتوسع في نطاق العمل المرن، وخدمات واقتصاد الرعاية، ووسائل نقل آمنة.
- تواجه صاحبات المشاريع تحديات خاصة بتنمية المهارات والتسويق، مع الحاجة لمراجعة سياسات وبيئة الإقراض لضمان دعمها لريادة الأعمال، وحماية النساء وتجنب وقوعهن في تبعات الديون.
- هشاشة الأمن الوظيفي وظروف العمل غير الملائمة للنساء في القطاع غير الرسمي، ومعظمهن من العاملات في الزراعة، لعدم شمولهن بنظام الحماية الاجتماعية؛ خاصة تأمين الأمومة ودعم حضانات الأطفال.
- ما زالت مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار متذبذبة؛ خاصة على المستوى الوزاري وفي أجهزة القضاء، ولم تستطع النساء اختراق حاجز الكوتا في الانتخابات البرلمانية لعام 2020، وما زالت نسبة مشاركتها في المجالس المنتخبة والمعينة بعيدة عن الوصول لـ 50/50 بحلول العام 2030.
- التمويل من أجل المساواة ما زال دون الطموح، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المانحة وتركيزها على غايات أو مناطق جغرافية بعينها.
- ضعف القدرات المؤسسية والبشرية وقلة الكفاءات والخبرات في مجال النوع الاجتماعي.
- يوجد تحدٍ في رصد واقع المرأة، وفي التقدم نحو تحقيق الهدف الخامس عبر توفر جميع البيانات المطلوبة لإنتاج المعلومات المصنفة بحسب الجنس ومتابعة جميع المؤشرات.

التوصيات والطريق إلى الأمام

- تعميم منظور النوع الاجتماعي في القطاع العام، واستحداث هياكل تنظيمية على تماس مع صانع القرار بمستوى وحدات، ليتسنى لها مراجعة خطط المؤسسة ومدى تضمينها للنوع الاجتماعي؛ وذلك لتمكين العاملين والعاملات في مجال قضايا النوع الاجتماعي.
- بناء قدرات المؤسسات في القطاعات المختلفة بمجال المتابعة والتقييم، وإنتاج البيانات المصنفة بحسب الجنس ومعايير الهشاشة، واعتماد القائمة الوطنية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المرتبطة باستراتيجية المرأة، وإتاحتها دورياً، وتوفير الموارد لتحقيق ذلك.
- تقديم الدعم المالي والفني لتطوير مسوحات جديدة ومتخصصة في إحصاءات النوع الاجتماعي (كمسح استخدام الوقت ومسح العنف... إلخ)؛ بهدف معالجة فجوات البيانات في توفير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- الاستفادة من المنح الدولية المقدمة لتحقيق المساواة بين الجنسين.
- متابعة المراجعة المستمرة للتشريعات الوطنية ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، والاستمرار في دعم دور ديوان التشريع والرأي في مراجعة صياغة التشريعات لضمان مراعاتها للنوع الاجتماعي وحقوق الطفل.

توطين وتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 "المرأة والأمن والسلام"

إطلاق استراتيجية التواصل للخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 "المرأة والأمن والسلام" (2018-2021)، بعد عملية تشاور واسعة النطاق بمشاركة جهات رسمية وأمنية وعسكرية ومؤسسات مجتمع مدني وممثلين للمجتمع المحلي. وتلتزم اللجنة الوزارية لتمكين المرأة بتوفير الدعم لتحقيق أهداف الخطة بالشراكة مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وضمان التنفيذ الفعال للخطة بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية والشريكة.

وأُطلق صندوقٌ دعم مشترك –هو الأول من نوعه في العالم- بمساهمة من حكومات كندا وفنلندا والنرويج وإسبانيا والمملكة المتحدة، لدعم تنفيذ الخطة من خلال حشد التأييد المالي والسياسي، وتوطين القرار 1325 وربطه بالأولويات التنموية.

- زيادة كوادر الجهات العاملة في مجال الحماية والمساءلة والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف المنزلي، سواء كانت من الجهات الحكومية أو غير الحكومية، ورفع قدراتهم لتمكينهم من تقديم خدمات مستجيبة للاحتياجات الخاصة بالناجيات من العنف المبني على الجنس.
- توفير البنية التحتية الملائمة لتسهيل الوصول إلى خدمات الحماية من العنف، وتوفير مراكز الإيواء للناجيات من العنف القائم على نوع الجنس، بما يضمن خصوصية احتياجاتهن.
- اعتماد نهج تمثيل الهيئات النسائية ومنظمات المجتمع المدني في أطر وضع السياسات والتخطيط للاستجابة للأزمات.
- توجيه التمويل نحو تنفيذ أهداف استراتيجية المرأة.
- دعم الجهود لمواجهة التحديات التي تعيق تنفيذ الخطة الوطنية للحد من زواج مَن هم دون سن 18 للأعوام 2018-2022.
- تنفيذ مشروع نظام متابعة للتمويل مرتبط مع إطار استراتيجية المرأة، لتوجيه التمويل على المستوى القطاعي والجغرافي بشكل يضمن الشمولية وتعزيز التنسيق والتشبيك وعدم الازدواجية لإحداث الأثر المطلوب.
- إنشاء صندوق لتوفير الموارد المالية والمساكن لدعم الناجيات من العنف، ودعم تعليمهن وبناء قدراتهن لدخول سوق العمل.
- للتعامل مع محدودية الموارد التي تؤدي إلى ارتفاع العنف المبني على النوع الاجتماعي، يجب إجراء تحليل من منطلق النوع الاجتماعي للمساهمة في تطوير سياسات متعلقة بالحماية والوصول إلى الموارد.

نسبة الطلبة في الأبنية ذات الفترتين

المصدر: وزارة التربية والتعليم

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

يولي الأردن قطاع المياه أولوية قصوى، إذ يُعَدّ من أكثر دول العالم نقصاً في موارده المائية، فقد بلغت نسبة العجز المائي في الأردن للعام 2020 حوالي 23% من الموازنة السنوية المقدرة بحوالي 1.13 مليار متر مكعب. وعلى الرغم من أن هذا العجز ليس مشكلة حديثة العهد، إلا أنه تفاقم في السنوات الأخيرة وتزايدت الفجوة بين العرض والطلب لعدة أسباب منها: النمو السكاني وموجات اللجوء التي كانت آخرها تلك الناجمة عن الأزمة السورية، وكذلك التغيرات المناخية والحاجات المتزايدة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، فقد أدى ذلك إلى زيادة الضغط على الموارد المائية في الأردن، وخصوصا الجوفية منها. وما زال معدل استهلاك الفرد الأردني للمياه، البالغ حوالي 65 لتر يومياً، أقل من الحد الأدنى الموصى به عالميا بحسب معايير منظمة الصحة العالمية، وهو 100 لتر في اليوم. وتبلغ حصة الفرد في السنة لجميع الاستخدامات أقل من 100 متر مكعب، وتعادل أقل من 10% من معدل خط الفقر العالمي، علماً أن هذه الأرقام تأخذ في الحسبان حساب الفاقد الذي يبلغ حوالي 47% بشقيه الإداري (المتعلق بالتحصيل) والفيزيائي (المتعلق بالبنية التحتية). وفي هذا السياق، فقد تم تطوير عدد من الاستراتيجيات للتعامل مع هذه التحديات، وأهمها الاستراتيجية الوطنية للمياه (2016-2025).

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف:

- تعديل عدد من التشريعات والتعليمات بهدف تحسين نوعية المياه والحد من التلوث والحفاظ على هذه المصادر، بالإضافة إلى الحد من مشاكل الفيضانات والإضرار بالممتلكات نتيجة هطول الأمطار الغزيرة.

1.1.6 النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة آمنة

المصدر: وزارة المياه والري

- الحد من فاقد المياه، والاستفادة من مصادر المياه البديلة لاستخدامات المزارعين، وتشجيع المزارعين على استخدام المياه العادمة المعالجة (المستصلحة) لأغراض الري مما يخفف الضغط على المياه الجوفية.
- إقرار سياسة إدماج النوع الاجتماعي في قطاع المياه، وتحدد هذه السياسة قضايا النوع الاجتماعي الرئيسة في قطاع المياه، والفرص المتاحة لتعزيز مساهمة المرأة في إدارة المياه.
- إعداد سياسة الطاقة لقطاع المياه (2020–2030)، التي تأخذ في الحسبان التقاطعات بين القطاع والقطاعات الأخرى، وسياسة قطاع المياه لإدارة الجفاف 2018.
- العمل على تنفيذ عدد من المشاريع التي ستساهم في تحقيق غايات ومؤشرات الهدف ومنها:
- المباشرة بإجراءات تنفيذ مشروع العقبة – عمّان لتحلية ونقل المياه (الناقل الوطني)، بطاقة 300 مليون متر مكعب سنوياً، وهو يُعَد من المشاريع الاستراتيجية الوطنية الكبرى.
- إنشاء العديد من مشروعات الهيدروبونيك لبعض المحاصيل، الأمر الذي يقلل من استهلاك كميات المياه بحوالي 60-70%، والتوجه إلى الزراعات ذات العائد الاقتصادي العالي وذات القيمة الإنتاجية العالية، وإدخال تقنيات الري الحديثة للمحاصيل الزراعية.
- تنفيذ مشروع لتجميع مياه الفيضانات في خزّانات تحت الأرض في منطقة الزهور، لاحتواء مياه الفيضانات المفاجئة في مدينة عمّان، ثم الاستفادة منها في ري المناطق المحيطة.
- تنفيذ العديد من مشاريع السدود كمشروع سد كفرنجة وسد زرقاء ماعين ومشروع تعلية سد الوالة.
- تنفيذ مشاريع شبكات مياه وصرف صحي متنوعة على المستوى الوطني، وشبكات مياه وصرف صحي مخيم الزعتري الأولى من نوعها في العالم، ومشاريع آبار العاقب، ومشروع حوض الأزرق.

6.2.1 (أ) النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي (ب) بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه

المصدر: وزارة المياه والري

6.3.2 النسبة المئوية للأجسام المائية ذات نوعية مياه جيدة

المصدر: وزارة المياه والري

- المشروع الوطني لمراقبة نوعية المياه الذي يأتي لمراقبة وتقييم نوعية مصادر المياه المختلفة في المملكة، للتحقق منها وبيان مدى مطابقتها للمواصفات والقواعد الفنية المحلية ذات الصلة ومعايير حماية البيئة المعتمدة، وإمكانية استخدامها لغايات الري والاستخدامات المختلفة.

التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق الهدف

- تفاقم مشكلة شح مصادر المياه، وتدهور وضع المياه الجوفية بسرعة تتجاوز قدرة الطبيعة على تغذية المتجددة منها، واستمرار فاقد المياه المرتفع.
- عدم التوازن بين العرض والطلب على المياه.
- محدودية التمويل المتوفر.
- أزمة اللاجئين والتغيرات السكانية.
- تغير المناخ الذي من المرجح أن يؤدي إلى زيادة في درجات الحرارة وتباين في أنماط هطول الأمطار.

التوصيات والطريق إلى الأمام

- البحث عن مصادر مائية غير تقليدية، وزيادة كفاءة استخدام المصادر الحالية، والبحث عن تكنولوجيات جديدة تحقق هذه الغاية.
- التوسع في تنفيذ مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص، وأهمها استكمال تنفيذ مشروع العقبة – عمّان لتحلية ونقل المياه (الناقل الوطني).
- تطبيق نهج الإدارة المتكاملة لموارد المياه.
- إعداد خطة طريق للمؤشرات ذات الأولوية، ومنها المؤشر المتعلق بنسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه والصرف الصحي.
- تعزيز الترابط بين قطاعات المياه والزراعة والأمن الغذائي والطاقة والبيئة.
- التوسع في إعداد القطاع للتكيف مع التغير المناخي،وإعدادالدراساتوالخططالمناسبةلذلك.
- زيادة مشاركة المرأة في تصميم مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وتنفيذها وإدارتها، لا سيما على المستوى المحلي.
- تعزيز الاستدامة المالية لقطاع المياه، والبحث عن آليات تمويل جديده وغير تقليدية.
- الاستثمار في صيانة وتشغيل الخدمات الجديدة والقائمة، بما في ذلك الموارد البشرية، من أجل تجنب تدهور الخدمات المقدمة حالياً.

V طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

يُعدّ قطاع الطاقة -خاصة في الأردن- قطاعاً حيوياً لما له من أثر كبير في التنمية المستدامة، ويعود هذا إلى محدودية المصادر المحلية للطاقة، فقد استورد الأردن حوالي 98% من احتياجاته الكلية من الطاقة عام 2020. ونتيجة لذلك، تبنى الأردن سياسة واضحة تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة وأشكالها، وزيادة مساهمة مصادر الطاقة المحلية في خليط الطاقة الكلي، إضافة إلى زيادة كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات، وخفض كلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني، والعمل على تطوير منظومة قطاع الطاقة في الأردن لجعله مركزاً إقليمياً لتبادل الطاقة بأشكالها كافة. والأردن معني بإعطاء الأولوية للقطاع نظراً لارتباطه المباشر بتحقيق معدلات نمو مستدام، وخلق بيئة استثمارية جاذبة، والمساهمة بخفض مستويات الفقر والبطالة، وبناء نظام حماية اجتماعية فعالة، إضافة إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها، التزاما بتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين الذي أكد أن عصب العملية الاقتصادية هو الطاقة.

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف

- شهد عام 2020 إطلاق استراتيجية قطاع الطاقة للأعوام 2020-2030 بهدف مواكبة التحديات والمتغيرات التي ظهرت في مختلف المجالات للمحافظة على أمن التزود بالطاقة بشكل مستدام. وتضمنت الاستراتيجية أهدافاً واضحة لضمان استدامة قطاع الطاقة، بهدف زيادة مساهمة مصادر الطاقة المحلية في توليد الكهرباء لتصبح 48.5% عام 2030، وزيادة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء لتصبح 31% عام 2030، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات بنسبة 9% بحلول عام 2025. وإشارة إلى تحديث وثيقة المساهمات الوطنية المحددة مسبقاً خلال عام 2021، فقد تضمنت الوثيقة رفع نسبة التزامات الأردن بتخفيض الانبعاثات إلى 31% عام 2030 مقارنة بما كان مستهدفاً، وهو 14%، وذلك نظراً لما حققه الأردن من تخفيض للانبعاثات، فقد كان لقطاع الطاقة دور كبير في ذلك.

- استمر الأردن منذ عام 2012 بتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية لجذب الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، مما مكنه من زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية مع نهاية عام 2021 إلى 26%، مقارنة مع نسبة لم تتجاوز 1% عام 2015. وبلغ مجموع أنظمة الطاقة المتجددة التي تم تركيبها حتى نهاية العام 2021؛ وربطها بالشبكة لتغطية استهلاكات المشتركين في مختلف القطاعات من منازل وجامعات ودور عبادة ومدارس ومستشفيات ومؤسسات مختلفة من القطاعين العام والخاص، حوالي 43 ألف نظام باستطاعة إجمالية بلغت 947.6 ميغاواط.

- لضمان جودة الخدمة المقدمة فيما يتعلق بنظم مصادر الطاقة المتجددة، وتقليل كلف النظام على المستخدم، تم تحفيز السوق التنافسية للشركات والمؤسسات العاملة في قطاع الطاقة المتجددة. ورُخِّصت حوالي 500 جهة عاملة في توريد نظم مصادر الطاقة المتجددة وتركيبها وتشغيلها وصيانتها وفحصها.

1.1.7 نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء

المصدر: وزارة الطاقة والثروة المعدنية

نسبة مساهمة المصادر المحلية في توليد الكهرباء

المصدر: وزارة الطاقة والثروة المعدنية

- تأسيس صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة الذي كان له دور مهم في تنفيذ حزمة شاملة ومتكاملة من البرامج والمشاريع الخاصة بإجراءات ترشيد الطاقة وكفاءة استخداماتها، إضافة إلى جانب التدخلات صغيرة الحجم للطاقة المتجددة.

- تعزيز وتطوير النظام الكهربائي، وتم العمل على إيصال الكهرباء لجميع المستهلكين من خلال تطوير شبكات النقل وشبكات التوزيع، حتى زادت نسبة تغطية الكهرباء على 99% في جميع مناطق المملكة.

- استكمال ربط الأردن كهربائياً بالدول المجاورة، وتعزيز خطوط الربط القائمة بهدف جعل الأردن مركزاً إقليمياً لتبادل الطاقة بأشكالها كافة، إذ يتم العمل حاليا على المشاريع التالية: إعادة تشغيل خط الربط الأردني-السوري-اللبناني، وتدعيم الربط الأردني-المصري الذي يهدف إلى زيادة القدرة التبادلية للطاقة الكهربائية بين الأردن ومصر، وسيتم تشغيل المشروع عام 2025، والربط الأردني-العراقي الذي يهدف إلى تصدير الكهرباء إلى العراق، والربط الأردني-الفلسطيني، فقد وُقعت اتفاقية لإنشاء محطة تحويل الرامة بهدف زيادة كميات الطاقة المصدرة.
- البدء بإعداد دراسة لوضع خريطة طريق للاستثمار في مجال الهيدروجين في الأردن.
- أُطلق مجلس المرأة في قيادة الطاقة والبيئة من خلال جمعية استدامة الطاقة والمياه والبيئة - فرع الأردن؛ وهو أول فرع دولي لمجلس الآباء ومقره الولايات المتحدة. كما أن التركيز الوطني على قطاع الطاقة الشمسية شجع العديد من النساء، خاصة المهندسات، على الانخراط في هذا المجال.

نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء

%20
2020

%1
2015

المصدر: وزارة الطاقة والثروة المعدنية

أنظمة الطاقة المتجددة

العدد الإجمالي لأنظمة الطاقة المتجددة التي جرى تركيبها حتى نهاية عام 2021 والمتصلة بالشبكة لأغراض تغطية المشتركين من قطاعات مختلفة (منازل، جامعات، دور عبادة، مدارس، مستشفيات، ومؤسسات مختلفة في القطاعين العام والخاص)، حوالي 43 ألف نظام، بقدرة إجمالية 947.6 ميغاواط.

التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق الهدف

- غياب الاستقرار السياسي في المنطقة والنزاعات المستمرة مما ينعكس على أسعار النفط.
- التطور التكنولوجي السريع في تقنيات الطاقة (الطاقة المتجددة والتخزين بوصفهما مثالين على ذلك).
- ضعف الوعي لدى المستهلكين بالوسائل المتاحة لترشيد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة ومردودها المالي على المستخدم.

التوصيات والطريق إلى الأمام

- الاستمرار في تعزيز وزيادة الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الطاقة.
- استقطاب المنح والمساعدات لتطوير قطاع الطاقة.
- التوعية لتغيير نمط الحياة، وخاصة ما يتعلق باستدامة الطاقة البيئية والصناعية.
- زيادة المشاريع الخاصة بالتحفيز نحو التحول إلى وسائل النقل الكهربائية.
- تعزيز مشاركة النساء المؤهلات في اللجان والمجالس والمؤسسات المعنية بالطاقة.

جاء مشروع "دعمنا من شمسنا" في سياق تحقيق أولويات الحكومة، وتنفيذاً للتوجيهات الملكية في دعم الأسر المحتاجة في جميع مناطق المملكة. يتمثل هذا المشروع بتركيب أنظمة خلايا شمسية لمنازل الأسر العفيفة والمستفيدين، وذلك بهدف استغلال مصادر الطاقة المحلية في توليد الكهرباء وتخفيض كلف فواتير الكهرباء الشهرية لهذه الفئة.

يحتل الأردن المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والسادسة عالمياً في مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة، كما حلّ الأردن في المرتبة الأولى في مجال حصة الفرد من الاستطاعة من الطاقة المتجددة على مستوى الدول العربية (المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة).

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

وضع الأردن النمو الاقتصادي الشامل للجميع والعمل اللائق ضمن أبرز أولوياته في الاستراتيجيات والخطط الوطنية التي تم إطلاقها لمواجهة التحديات التي شهدها، وبخاصة أزمات اللجوء واندلاع الحروب في البلدان المجاورة له وجائحة كورونا والأزمات الاقتصادية العالمية. وتُكرِّس الجهود في المرحلة المقبلة لتحقيق التعافي الاقتصادي من خلال برامج واضحة بأطر زمنية محددة تتضمن خطوات وتدخلات قابلة للقياس والتقييم والمتابعة، ويكون لها أثر ملموس في الحد من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة، وتحفيز النمو وزيادة التنافسية للقطاعات الإنتاجية، فقد تم اطلاق برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي (2021-2023) بهدف تمكين الاقتصاد الأردني من التعافي من التحديات الناجمة عن جائحة كورونا، من خلال وضع مجموعة من الإصلاحات على مستوى الاستثمار وبيئة الأعمال، وتطوير البرامج وأساليب التمويل لجذب الاستثمار وخلق فرص عمل. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الهدف يتشابك ويتقاطع مع جميع أهداف التنمية المستدامة، وبشكل خاص الأهداف: الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس، والسابع،والتاسع، والسابع عشر. وقد شهدت السنوات الأخيرة جهوداً مكثفة لإعداد مجموعة استراتيجيات وبرامج أخرى ذات علاقة، مثل: استراتيجية تنمية الموارد البشرية، والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، والاستراتيجية الوطنية للشباب، والاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن، وغيرها.

1.1.8 معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفرد الواحد

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف

- شرع الأردن منذ عام 2018-2019 بتنفيذ مصفوفة إصلاح تضمنت مجموعة من الإجراءات على صعيد السياسات والإصلاحات الهيكلية لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد، وتسريع وتيرة النمو، وخلق فرص العمل. وتم تطوير استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدَّين العام، بهدف ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة والتزاماتها المتعلقة بالسداد مع اتباع تدابير ضبط المالية العامة. قام البنك المركزي في عام 2012 بإطلاق برنامج التمويل المُيسر لدعم القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، وتشمل قطاعات: الصناعة، والسياحة، والزراعة، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات، والاستشارات الهندسية والمعمارية، والتعليم (التعليم المهني والفني والتقني)، والصحة، والنقل (شركات النقل)، والقطاع التصديري، وذلك بهدف توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية بأسعار فائدة منخفضة، بما يعزز فرص النمو الشامل والمستدام في المملكة وتوفير فرص العمل. ويبلغ حجم البرنامج 1.3 مليار دينار، استفاد منه 1,757 مشروعاً بحجم تمويل بلغ حوالي 1,296 مليون دينار، ساهمت بخلق حوالي 14,324 فرصة عمل جديدة، فضلاً عن أن هذا البرنامج حافظ على حوالي 51 ألف فرصة عمل منذ بدء جائحة كورونا، علماً أن الرصيد المتاح لإعادة إقراض هذه القطاعات يبلغ حوالي 567 مليون دينار.

1.2.8 معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- تعزيز الإصلاحات التشريعية بما يحقق المساواة بين الجنسين، وضمان توفير العمل اللائق، وإدماج مبدأ الأجر المتساوي للعمل متساوي القيمة، وتوسيع نطاق توفير رعاية الأطفال، وأنماط العمل المرن، والتحويلات البنكية للأجور، وربط الزيادة السنوية للرواتب التقاعدية بمتوسط معدل التضخم ونمو الأجور، وتعزيز الحماية الاجتماعية المرتبط بتأمين الأمومة الهادف إلى تمكين الأمهات العاملات اقتصاديا وإبقائهن في القوى العاملة، وإقرار تشريعات تشغيل ذوي الإعاقة.

- تطوير إطار لتشجيع الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى المنظم، وتوفير مظلة حماية اجتماعية لجميع العاملين في سوق العمل، فقد أُجريت إصلاحات تشريعية عدة بهذا الخصوص، تضمنت إصدار نظام العمال الزراعيين لتنظيم القطاع الزراعي وشمول العاملين فيه بالضمان الاجتماعي، وإصدار تعليمات فتح الحضانات المنزلية لتنظيم هذا القطاع وقوننته.

- إعداد السياسة العامة لريادة الأعمال التي تهدف إلى تهيئة بيئة صديقة ومحفزة لريادة الأعمال في المملكة وإزالة العوائق أمامها، كما تم تعزيز برامج ومشاريع دعم ريادة الأعمال والتشغيل الذاتي، مع الأخذ في الحسبان خصوصية المشاريع المملوكة من النساء، خاصة للوظائف الحديثة التي ظهرت مؤخرا خلال جائحة كورونا، مثل شركات التوصيل والعاملات بوظائف عن بعد.

- العمل على تعزيز إجراءات التفتيش من خلال إصدار تعليمات إجراءات التفتيش على الأنشطة الاقتصادية وتعليمات شروط وإجراءات الاعتراض على قرارات وإجراءات التفتيش، كما يجدر تسليط الضوء على برنامج "عمل أفضل" الذي يهدف للوصول إلى

2.5.8 معدل البطالة بحسب النوع الاجتماعي

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

بيئة عمل أفضل، واستقرار قطاع مصانع الألبسة المصدرة، وضمان تطبيق تعليمات التفتيش على المصانع المستفيدة من اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ للتصدير للاتحاد الأوروبي.

- العمل على تغيير النظرة السلبية نحو التدريب المهني والتقني نظراً لأهميته كقطاع مشغل بكثافة للعمالة، وتنفيذ عدد من البرامج الوطنية التي تستهدف تشغيل الأردنيين، مثل إطلاق الإطار الوطني للتمكين والتشغيل الذي وفَّر 30 ألف فرصة عمل خلال عام 2019.
- تقوم الحكومة بمجموعة من الإجراءات والبرامج الفعالة والفورية للقضاء على الاتجار بالبشر وضمان استئصال عمالة الأطفال أو الحد منها.
- العمل على توفير بيئة عمل صحية وآمنة للعاملين في جميع القطاعات والمهن، والوقاية من الحوادث وإصابات العمل والأضرار الصحية الناجمة عن المخاطر المهنية في مواقع العمل.
- إقرار الاستراتيجية الوطنية للسياحة للأعوام 2021-2025 التي تهدف إلى تمكين قطاع السياحة من التعافي من جائحة كورونا، وتم ربط برامج تنفيذ الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة.
- مواءمة خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر من أجل الوصول إلى قطاع حيوي ومرن ومستدام وشامل.
- توجيه البنوك المحلية لتوفير الخدمات المصرفية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى تعزيز خدمات التحويلات الإلكترونية ومواكبة أحدث التقنيات التكنولوجية.
- توفير تمويل بقيمة 100 مليون دينار للبرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "انهض"، بوصفها مبادرة لتمكين الشباب من الفئة العمرية 18-45 سنة، من إقامة مشاريع تنموية تحقق لهم مصدر دخل دائم أو توفر فرص عمل لهم، وذلك من خلال دعم البنوك التجارية والإسلامية بسعر فائدة/عائد منخفض وفترة سماح لمدة سنة، وتصل قيمة القرض إلى 50 ألف دينار، ويمكن زيادة قيمة القرض ليصل إلى 250 ألف دينار.
- صدور نظام تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة عن وزارة العمل بالتنسيق مع المجلس، الأمر الذي سيتيح الفرصة لزيادة انخراط الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، وتوفير الترتيبات التيسيرية المناسبة في بيئة العمل، وإعطاء صلاحيات أكبر لمفتشي العمل.
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025، وقد تضمنت محاورها الرئيسة: التعليم والتكنولوجيا، الحاكمية الرشيدة وسيادة القانون، المواطنة الفاعلة، الريادة والتمكين الاقتصادي، المشاركة والقيادة الفاعلة، الأمن والسلم المجتمعي، الصحة والنشاط البدني، التعليم والتكنولوجيا.

- إطلاق الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن (2019-2024)، وتضمنت هدفين رئيسين: تعزيز البيئة التي تمكّن الشركاء المعنيين من تحديد العوائق أمام مشاركة المرأة اقتصادياً ومعالجتها بشكل فاعل، وتحسين حصول النساء على الفرص الاقتصادية.

التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق الأهداف

- الأوضاع الجيوسياسية المحيطة بالمملكة، وارتفاع كلفة الحفاظ على الأمن الحدودي.
- ارتفاع الكلف التشغيلية وحوافز دعم وجذب الاستثمار.
- قلة توفر البيانات عن سوق العمل الأردني، خصوصاً سوق العمل غير الرسمي، خصوصا بحسب النوع الاجتماعي.
- اختلال التوازن بين حقوق كلٍّ من العمال وأصحاب العمل.
- التحولات في طبيعة المهن واختفاء البعض منها، وظهور أنواع جديدة نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع.
- ضعف مواءمة مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل.
- وجود بيئة عمل غير لائقة وغير آمنة في بعض مؤسسات القطاع الخاص.
- ضعف الإقبال على التعليم المهني، واتجاه نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي المهني لمجموع طلبة المرحلة الثانوية إلى الانخفاض.
- ارتفاع حجم العمالة غير الرسمية، ووجود العمالة الوافدة غير المرخصة.
- ارتفاع نسبة غير الناشطين اقتصادياً، وتدني معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة، وانخفاض المساهمة الاقتصادية للمرأة بسبب الافتقار إلى ظروف العمل اللائقة التي تأخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة للمرأة.
- ما يزال سوق العمل مقسماً بشكل حاد على أساس الجنس والعمر، أفقياً ورأسياً، إذ تتركز النساء في القطاعات الاقتصادية المتوافقة مع أدوار الجنسين المقبولة اجتماعياً، مع وصول عدد قليل منهن إلى مناصب القيادة وصنع القرار.
- عدم شمول العمالة غير الأردنية وبعض القطاعات بقوانين رفع الحد الأدنى للأجور ومشاريع الضمان الاجتماعي.

التوصيات والطريق إلى الأمام

- دعم وتحفيز الاستثمار، وخاصة في المشاريع التنموية المكثفة للعمالة والمهن الخضراء.
- رفع مشاركة المرأة الاقتصادية من خلال توفير بيئة عمل جاذبة وممكنة للمرأة وساعات عمل مرنة، وإصلاح منظومة النقل العام، وتوفير خدمات رعاية أطفال مناسبة.
- تطوير نظام بيانات سوق عمل شامل لتوفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار.
- تعزيز السياسات والأطر الناظمة للانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.
- دعم القطاع الخاص وتعزيز ريادة الأعمال والمهن الخضراء.
- إعداد الموارد البشرية الأردنية لمواكبة الحداثة والتكنولوجيا والتطور العلمي نحو مهن ووظائف المستقبل.
- تعزيز تنافسية الموارد البشرية، والعمل على تحفيز سوق العمل الأردني في القطاعات الاقتصادية الواعدة.
- النهوض بقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني وتحفيز الطلبة للالتحاق به، وربطه بسوق العمل واحتياجاته وتطوراته المحلية والإقليمية والدولية.
- دعم وتمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر لزيادة نسبة المشاركة الاقتصادية، خاصة للإناث.
- دعم المؤسسات المشغلة للأشخاص ذوي الإعاقة، وإيجاد حزمة من الحوافز لها لتشجيعها وتحفيز المؤسسات الأخرى لتشغيلهم.

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

تعّد الصناعة ركيزة مهمة للاقتصاد الأردني ومن أهم القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي، إذ تتضمن ثلاثة قطاعات فرعية وهي الصناعات التحويلية، والاستخراجية، والكهرباء والماء. ويساهم القطاع بما نسبته 23.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ويشغل حوال 250 ألف عامل يعملون في حوالي 17 ألف منشأة صناعية منتشرة في جميع محافظات المملكة، وذلك بحسب العام 2020. ويوصف القطاع الصناعي بأنه القطاع الأكثر تشغيلاً للعمالة والأكثر قدرة على توفير فرص العمل، إذ يشكل حوالي 22% من إجمالي قوة العمل الأردنية بما يساهم في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة. وتشكل مساهمة المرأة في العمل في هذا القطاع حوالي 20%، وتستحوذ الصادرات الصناعية على حوالي 93% من إجمالي الصادرات الوطنية، بما يسهم في رفد الاحتياطيات الرسمية للمملكة من العملة الأجنبية، وذلك بحسب العام 2019 [1].

1 دائرة الإحصاءات العامة.

2.2.9 العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف

- إقرار التشريعات الوطنية والاستراتيجيات للمساهمة في تنظيم وتطوير الصناعة والبحث العلمي والابتكار والريادة.
- نظام حوافز ضريبة الدخل للقطاع الصناعي ونظام حوافز الأنشطة الصناعية للمساهمة في تعزيز المنتج الوطني بالسوق المحلي، وضمان استمرار حضوره بالأسواق الخارجية، وتقديم الدعم المالي لعدد من الشركات الصناعية.
- وضع وتنفيذ سياسة صناعية وطنية بهدف تعزيز تنافسية القطاع وتمكينه من زيادة صادراته إلى الأسواق التقليدية وغير التقليدية.
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي للأعوام 2018-2020 التي ساهمت في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي لجميع شرائح المجتمع، إذ ارتكزت على عدد من المحاور أبرزها: تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الخدمات المالية الرقمية، والتمويل الأصغر. وفي هذا الصدد، نجحت الاستراتيجية في رفع مستوى الشمول المالي في المملكة من 33.1% إلى حوالي 50%، وكذلك تقليص الفجوة الجندرية من 53% إلى 29%. والعمل جارٍ حاليا على إعداد استراتيجية جديدة للاشتمال المالي للفترة 2023-2025، تستهدف توسيع نسبة الشمول المالي، وتطوير المدفوعات الرقمية في المملكة خلال السنوات القادمة. وستكون "الرقمنة" إحدى الممكنات الجديدة في الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك فقد تم إعداد السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية للأعوام 2021-2025.
- إقرار سياسة خاصة بالبيانات المفتوحة التي ستكون بمثابة خريطة طريق للاسترشاد بها، خاصة لرياديي الأعمال؛ لتأسيس شركات متخصصة بهذا المجال خلال العام 2018.
- إعداد ورقة السياسات للشركات الريادية والناشئة، وقد أُعدت بناء على ما تم تحديده من تحديات تشريعية تواجه الرياديين. علماً أن التقارير الدولية المتخصصة في رصد بيئات ريادة الأعمال حول العالم تشير إلى أن الأردن قد حقق نمواً ملحوظاً في منظومة ريادة الأعمال خلال العقد المنصرم، لا سيما في المناطق الحضرية، خاصة في العاصمة عمّان، فقد كان أداء الأردن من ضمن الأفضل في مهارات بدء التشغيل.
- تطوير وتوفير خدمات البنية التحتية واللوجستية الداعمة للاستثمار في القطاع الصناعي؛ من خلال تطوير المدن الصناعية القائمة، وتنفيذ نظام النقل الذكي لتحسين نوعية خدمات النقل العام (المرحلة الأولى)، علماً أن الأردن وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، استطاع تحقيق تقدم ملحوظ خلال العام 2019 في مؤشر جودة الطرق وجودة البنية التحتية للموانئ وجودة البنية التحتية للنقل الجوي وجودة البنية التحتية للسكك الحديدية، الأمر الذي ساهم بالإضافة إلى التسهيلات المقدمة للمستثمرين الأجانب في نجاح الأردن في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1.5.9 الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

9.ج.1 نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا

المصدر: هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

2015 2020

- إنشاء صندوق دعم وتطوير الصناعة بهدف تمويل وتطوير المشاريع الصناعية، وتقديم التسهيلات في التعرفة الكهربائية للقطاع الصناعي المتوسط والصغير، وتنفيذ برنامج إعفاء مدخلات الإنتاج الصناعي من الرسوم الجمركية، وإجراء تعديلات على التشوّهات الضريبيّة الخاصّة بمدخلات الإنتاج الصناعي.

- إنشاء المرصد الصناعي وتأسيس نظام معلومات متكامل لدعم إعداد تحليل استقصائي صناعي وسوقي قائم على الأدلة؛ بهدف تحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص العمل، وتعزيز الاندماج الاقتصادي للشباب والنساء.

- إطلاق مركز الابتكار الأردني للثورة الصناعية الرابعة، الذي يعزز القدرة التنافسية في قطاع التصنيع وقطاع تكنولوجيا المعلومات من خلال تسهيل الوصول إلى الابتكارات.

- تقديم الدعم المالي والفني لدعم الشركات الصناعية وتحسين قدراتها التصديرية، وتحقيق الترابطات الوطنية، ودعم مصاريف الشحن.

- تحسين قدرة الشركات الصغيرة والصغيرة جدا على الوصول إلى التمويل وتحسين شروط إقراضها خلال الأعوام 2021-2023، كما تم توفير حزمة تمويل تتضمن خط ائتمان ميسر لكل استثمار في الصناعات الزراعية بسقف محدد وبفائدة 2%؛ لتوفير التمويل للصناعات الغذائية المتوسطة والصغيرة التي تعتمد على المدخلات المحلية.

- إنشاء صندوق دعم البحث العلمي والتطوير في الصناعة، وإطلاق عدد من المبادرات ومنها مبادرة مليون مبرمج أردني؛ بهدف تأهيل المتدربين للتعامل بكفاءة مع متطلبات الاقتصاد الرقمي والريادة ومشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف؛ ما ينجم عنه تحسين فرص الدخل الممكنة رقمياً في الأردن، وإنشاء حاضنة للابتكار الزراعي.

التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق الهدف

- نقص العمالة الأردنية المدربة، وصعوبة الحصول على التمويل، وارتفاع كلف الإنتاج؛ لا سيما كلف الطاقة والمياه وازدياد انبعاثات الغازات الدفيئة.

- الآثار المترتبة على عدم الاستقرار في المنطقة ودول الجوار وما نجم عن ذلك على وجه الخصوص من إغلاقات للمعابر الحدودية في فترات سابقة.

- محدودية التمويل والمخصصات في مجالات البحث العلمي والابتكار والريادة، وضعف البنية التحتية للبحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة، وهجرة العقول الأردنية.

- عدم تناسب مهارات الخريجين مع متطلبات السوق وبالتالي تواجه الشركات الناشئة تحديات في العثور على المواهب والاحتفاظ بها، بالإضافة إلى محدودية البرامج الموجهة لدعم وتشبيك رياديي الأعمال الرقميين والمستثمرين وفرص الأعمال، لا سيما أسواق التصدير، لتعزيز نمو هذه الشركات.

- تحديات مختلفة في الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، وتوافر عدد محدود من خطوط إنتاج الشركات الناشئة ذات الجودة والمستوى الجيد من الجاهزية للاستثمار، إذ لا يمتلك رياديو الأعمال وفرق الإدارة المهارات والكفاءات اللازمة لإدارة شركاتهم الناشئة بفعالية في مراحل تنموية محددة.

- محدودية البرامج التي توفر الدعم المتكامل للمشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة وذلك لدعمها من الفكرة ولغاية التوسع والنمو.

التوصيات والطريق إلى الأمام

- التركيز على استقرار التشريعات التي تحكم عمل الأنشطة الاقتصادية عامل مهم لنمو الأنشطة الاقتصادية واستدامتها، بالإضافة إلى أهمية المراجعة الشاملة للتشريعات بما يتسق مع أفضل الممارسات الدولية.

- الإسراع في إنجاز شبكات السكك الحديدية، وإنشاء مشروع سكة الحديد الوطني (المرحلة الأولى) بهدف الربط ما بين الموانئ البحرية في العقبة وصولا للميناء البري في الماضونة/ عمّان، وبالشراكة مع القطاع الخاص.

- جذب الاستثمار الخارجي ونقل التكنولوجيا إلى القطاع الصناعي الذي يُعَدّ من أهم القطاعات المشغلة للعمالة، ومواكبة وتبني وسائل التصنيع والإنتاج الحديثة مما يسهم بزيادة الإنتاجية ورفع مستويات الجودة.

- التركيز على زيادة الصادرات وتنويع المنتجات وأسواق التصدير باستهداف أسواق غير تقليدية، والعمل على رفع قدرات الصناعة الوطنية لتلبية متطلبات الأسواق العالمية، وإيلاء الاهتمام لترويج الصادرات بشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، ووضع الاستراتيجيات الفاعلة، والاستفادة من الممارسات الفضلى الإقليمية والدولية، وتسهيل الإجراءات لتشجيع صاحبات الأعمال والمصانع على دخول الأسواق الخارجية.

- تعزيز ثقافة الابتكار والريادة في المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية والحاضنات ومسرّعات الأعمال، ودمج القطاع الخاص في أنشطة البحث العلمي والابتكار، وإمكانية اعتماد حاضنات ومسرّعات أعمال من القطاع الخاص.

- تعزيز الشراكات البحثية بما يوفر مصادر للتمويل، والدعم للبحث العلمي وإطلاق دورات وندوات بحثية مخصصة لإيجاد حلول علمية للمشكلات في قطاع الصناعة.

- زيادة الوعي للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حول الإجراءات التي يمكن اتباعها لتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد، وإدخال ونشر الخدمات في القطاعات عالية التأثير. وهناك أيضاً إمكانية لتسهيل مشاركة الشركات في نماذج أعمال الخدمات المشتركة لتقليل البصمة الكربونية، وتقديم وظائف الدعم لزيادة صادرات السلع والخدمات الخضراء.

- معالجة التحديات التي تواجه قطاع الصناعة المتعلقة بالشحن والنقل والبنية التحتية، إضافة إلى تكاليف الطاقة.

- تطوير برامج لدعم المشاريع الصناعية لتمكينها من تحويل مصانعها إلى مصانع خضراء، بالإضافة إلى تمكينها من استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لكي تصبح مصانع ذكية.

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

سعى الأردن إلى العمل على الحد من انعدام المساواة منذ تقديم الاستعراض الأول في عام 2017، وشمل ذلك المحافظات والمناطق الريفية والنائية، وواكبه إجراء التعديلات الدستورية وتطوير البيئة القانونية والتشريعية لتحقيق العدالة. وعزز الدستور الأردني مبدأ المساواة بين جميع المواطنين، بما في ذلك الحق في ممارسة الحقوق السياسية والمشاركة في الحياة العامة والعملية. إضافة إلى ذلك، كان النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة موضوع اهتمام الدولة ورعايتها، مما أدى إلى تغيير نوعي في البيئة القانونية التي تمكن دورهم في المجتمع وتعززه. ويتشابك هذا الهدف مع جميع أهداف التنمية المستدامة، وبشكل خاص الأهداف: الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس، والسادس، والسابع، والثامن، والسادس عشر.

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف

- تطوير البيئة التشريعية لمواءمة متطلبات الهدف، ويشمل ذلك:
- تضمن التعديل الأخير للدستور الأردني مادة تضمن حماية حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزز مشاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة.
- صدور قانون معدل لقانون العقوبات اشتمل على أحكام جديدة، منها ما يجعل الإعاقة ظرفاً مشدداً في جرائم الإيذاء الجسدي والنفسي وجرائم الاعتداء الجنسي والاحتيال والإهمال في الرعاية أو الترك/ التخلي. وتمثل هذه التعديلات تعزيزاً لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوسيعاً لنطاق الحماية القانونية لهم.
- تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية وإصدار نظام المساعدة القانونية[1]، والعمل جار على تعديله حاليا بما يحقق زيادة نسبة أعداد المستفيدين من المساعدة القانونية، بوصفها إحدى ضمانات المحاكمة العادلة وتوفير الدعم القانوني لمستحقيه.
- تعديل نظام صندوق حماية المستثمرين بما يكفل حماية أكبر للمستثمرين في السوق، وكذلك رفع سقوف تعويض العملاء عن خسائرهم في حالات محددة.
- صدور قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يُعَدّ قانوناً متوائماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويتضمن نصاً صريحاً على عدم استبعاد أو إقصاء أو تقييد الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة الحقوق والحريات الواردة في القانون؛ كالحق في التعليم والصحة والعمل.
- تعديل نظام الخدمة المدنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل والتعيين في الوظائف الحكومية، وتم إعداد وثيقة السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2020–2030).
- بالنسبة لجهود التعامل مع الهجرة، يتم العمل ضمن منهجية وحاكمية واضحة تضمن تنقل الأشخاص بشكل آمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، إذ ينظم هذا العمل قانون الإقامة وشؤون الأجانب ونظام التأشيرات.
- كما أشير سابقاً، فقد اتُّخذت جميع الإجراءات الممكنة للتعامل مع تداعيات الوباء، وتقليل تفاقم الفجوة التنموية، والتفاوت في مصادر الدخل والوضع الاقتصادي، لا سيما من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتوفير التمويل بشروط ميسرة، وتقديم المساعدة للفئات الأضعف.
- يتم تطبيق قانون ضريبة الدخل تصاعدياً؛ لتجنب فرض أي أعباء مالية إضافية على دافعي الضرائب.
- إطلاق خدمات إلكترونية سهلت الإجراءات على المواطنين والمحاكم؛ خاصة خلال جائحة كورونا، فقد تضمنت المحاكمة عن بعد التي طُبقت أيضا في محاكم الأحداث، وخدمات الدفع الإلكتروني، وخدمة تحويل المبالغ عبر رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN)، والإفصاح المالي الإلكتروني.
- تطوير قطاع الأوراق المالية من خلال مراجعة العمليات التنظيمية، وبناء القدرات المؤسسية لتنفيذ خريطة تطوير سوق رأس المال الوطني.

4.7.10 نسبة السكان اللاجئين بحسب بلد الميلاد

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

1 انظر: نظام المساعدة القانونية رقم (119) لسنة 2018.

1.ب.10 مجموع المساعدات التي تلقّاها الأردن من أجل التنمية، صافي المدفوعات (بالأسعار الجارية)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- عملاً بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، وانطلاقاً من أن الوصول للخدمات المالية هو حق للجميع، ساهمت الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) في رفع معدل الشمول المالي من 33.1% إلى حوالي 50%، كما ساهمت الاستراتيجية في تقليص الفجوة الجندرية من 53% إلى 29%.

التحديات والمخاطر التي تواجه الهدف

- محدودية الموارد المحلية في ضوء الأزمات المتتالية وتداعياتها التي انعكست على الواقع التنموي والاقتصادي، بما في ذلك من انعكاسات يفرضها اتساع الفجوة والتفاوت الاقتصادي.
- ضعف تمويل خطة الاستجابة للأزمة السورية الممتدة، مما يزيد من الضغوطات على المجتمعات المستضيفة للاجئين، ويفاقم إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية.
- محدودية التمويل والمخصصات المرصودة ضمن الموازنة العامة للتعامل مع التحديات التنموية.
- التوسع السكاني العشوائي في الأردن، الذي يثقل كاهل عمل المحافظات والبلديات بشكل كبير، ويستنفد مواردها، ويزيد الطلب على المهارات الفنية والموارد البشرية والاحتياجات المالية.

التوصيات والطريق إلى الأمام

- ضمان تنفيذ خطط التحول الرقمي بهدف سد الفجوة الرقمية.
- زيادة التنسيق مع الدول والجهات المانحة التي تعمل على تخفيف الأعباء المترتبة على المجتمع المستضيف للجوء السوري، وتوفير الدعم لزيادة الخدمات الإضافية للاجئين (صحة وتعليم).
- مواءمة التشريعات بما يتواكب مع المتغيرات العصرية، وحماية حقوق الإنسان بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية.
- زيادة حجم التمويل والمخصصات المالية الموجهة للحد من عدم المساواة بأشكاله كافة.
- تنفيذ برامج تنموية لتقليل التفاوت الجغرافي القائم عبر المحافظات، وتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية، ودعم بنيتها التحتية وخلق فرص عمل جديدة.

التكنولوجيا في العدالة من خلال المحاكمات الافتراضية

أُنشئت مجموعة من الخدمات الإلكترونية خلال جائحة كورونا لتسهيل الوصول إلى المحاكم، مثل المحاكمات عن بعد، بما يشمل قضايا الأحداث، وخدمات الدفع والتحويل الإلكتروني، والكشف الإلكتروني.

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

يرتبط هذا الهدف بشكل رئيس بالدول التي تشكل المناطق الحضرية الغالبية العظمى منها مثل الأردن، إذ يعيش 90.3% من السكان في المناطق الحضرية. علاوة على ذلك، فإن معدل التحضر المرتفع في الأردن آخذ في الازدياد، إذ تولّد المدن الأردنية معظم الناتج المحلي الإجمالي الأردني والوظائف، وهي مسؤولة عن جزء كبير من انبعاثات الكربون في البلاد واستهلاك الطاقة والمياه. وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة تتطلب ملكية المجتمع المدني والقطاع الخاص، فإن الغايات المدرجة في الهدف الحادي عشر تتطلب قيادة معينة من الإدارات المحلية. وفي ضوء ذلك، يُعَد التنسيق المؤسسي وانسجام السياسات بين المستويين المحلي والوطني أمراً بالغ الأهمية، ويشكل إطار قانون الإدارة المحلية الجديد الذي يهدف إلى توسيع صلاحيات الإدارات المحلية في صنع القرار من أجل التنمية وتعميق مشاركة المواطنين إضافة نوعية في هذا المجال. هذا وتلعب بعض البلديات دوراً مهماً بشكل خاص في توفير أثر ذي قيمة نوعية على نوعية الحياة للمواطنين والبيئة الحضرية، وإشراكهم في عملية صنع القرار.

توفر المناطق الحضرية في الأردن الحيز الذي يتم من خلاله تحقيق وتوطين معظم أهداف التنمية المستدامة بما يتجاوز الهدف الحادي عشر؛ فهي موطن للفقر (الهدف الأول)، والنهوض بواقع المرأة في جميع المستويات (الهدف الخامس)، والبطالة (الهدف الثامن)، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية (الهدف العاشر)، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام (الهدف الثاني عشر). كما تساهم المناطق الحضرية في ظاهرة التغير المناخي (الهدف الثالث عشر)، وتدهور البيئة (الهدفان: الرابع عشر، والخامس عشر)، ويمكن أن تكون ملاذاً لبيئة المشي غير الآمنة والعنف الحضري. على صعيد آخر، توجد في المدن الأردنية أيضاً معظم الشركات العالمية والمؤسسات غير الرسمية، وتوفر أسواقاً للصناعة والتوظيف، وتعزز الابتكارات التكنولوجية (الهدف التاسع: "الصناعة والابتكار والبنية التحتية")، وتوفر خدمات بنية تحتية وإسكاناً ورفاهية للجميع. ويعد الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة وثيق الصلة بشكل خاص بمرحلة التعافي من فيروس كورونا؛ فقد شكلت المدن في الأردن بؤرة الوباء، لكن كانت أيضاً أماكن لضمان الوصول الكافي إلى الخدمات الصحية ومبادرات التعافي والاستجابة بشكل أفضل.

الجهود الوطنية المبذولة

- اتخذ الأردن خطوات حاسمة نحو تعزيز جهود اللامركزية السابقة وتمكين الحكم المحلي، ولا سيما البلديات المتوسطة والصغيرة. كما يمهد قانون الإدارة المحلية، الصادر في عام 2021 الطريق للوصول لبعض غايات الهدف الحادي عشر ذات الصلة بشكل كبير بوضع السياسات والتخطيط المكاني والحضري من خلال المجالات الرئيسة التالية:
  - تفويض سلطات أوسع (على المستوى المحلي) في صنع القرار التنموي وتعميق مشاركة المواطنين.
  - تمكين المواطنين من المساهمة في تحديد أولوياتهم وتطوير رؤية مستقبلية من خلال نهج تشاركي وديمقراطي.
  - تعزيز التحضر المستدام من خلال برنامج دعم الحكم المحلي، إذ يعمل البرنامج على ثلاث مكونات رئيسة:
    - تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
    - التطوير المؤسسي.
    - تعزيز المشاركة والتماسك المجتمعي من خلال إنشاء وحدات التنمية المحلية. ويعمل البرنامج أيضاً على تحسين التنمية الاقتصادية المحلية من خلال مراعاة العدالة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في جميع تطبيقاته.
  - إعداد أول سياسة حضرية وطنية أردنية، مما سيوفر عند اعتمادها إطاراً وطنياً للتنمية الحضرية لضمان تحقيق الرؤية الشاملة للتنمية الحضرية.
  - إطلاق البرنامج الوطني للإسكان، الذي يهدف لإنشاء تجمعات سكنية قريبة من الخدمات؛ لتيسير حصول ذوي الدخول المتدنية والمتوسطة على وحدات سكنية ميسرة الكلفة ضمن المقدرة الشرائية.

1.1.11 نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- توفير تمويل من خلال البنك المركزي الأردني بقيمة 100 مليون دينار، بالشراكة مع الشركة الأردنية لضمان القروض لغايات تقديم برنامج "ضمان القروض الإسكانية - سكن ميسر" الذي يقوم على توفير الضمان لأصحاب الدخل المتدني والمتوسط لشراء شقق سكنية.
- بدأت عدة بلديات أردنية دمج أهداف التنمية المستدامة في مبادرات التنمية الحضرية الخاصة بها.
- تعزيز جهود إدارة النفايات الصلبة والتخلص منها في العديد من المدن في الأردن، خصوصا في ظل الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة، إذ استفادت العديد من الجهات المحلية وزادت من مستوى الأداء الفني والتشغيلي فيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة ومكبات النفايات.
- دعم العديد من المبادرات في وسائل النقل العام، فقد تم إطلاق نظام (BRT) في عمّان في عام 2021 لتقليل الازدحام المروري بالشوارع، ويهدف إلى زيادة استخدام وسائل النقل العام من 13% إلى 20% خلال العام الأول من تشغيله، وقد استخدم أكثر من 25 الف شخص النظام منذ إطلاقه. ومن المتوقع أن ينقل أكثر من 315 ألف مسافر كل يوم خلال العام الأول من تشغيله.

2.5.11 الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي، والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الحيوية وعدد الأعطال التي لحقت بالخدمات الأساسية بسبب الكوارث

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- أما ما يتعلق بتوفير المساحات العامة، فقد تمَّ تنفيذ بعض المشاريع مثل حديقة الملك عبد الله الثاني في عمّان، وهي واحدة من أكبر الحدائق المصممة لتكون صديقة للأسرة وخالية من السيارات ومتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. افتُتحت الحديقة في عام 2019، لخدمة 1.2 مليون ساكن في شرق عمّان وجنوبها، فضلا عن المناطق المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مشروع حديقة الرصيفة البيئية في محافظة الزرقاء، الذي يسعى إلى إعادة تأهيل منطقة تلال الفوسفات إلى منطقة بيئية مستدامة وطبيعية وحيوية. هناك جهود قائمة أيضاً على مبادرة تهدف إلى جعل شبكة الشوارع الحالية أكثر ملاءمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- إعداد التقرير الوطني حول التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.
- تنفيذ عدد من المشاريع التي ستعود بفائدة تنموية على المجتمعات المحلية، وهي:
  - مشروع "التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء الأكثر تأثرا في غور الصافي من خلال تحسين الوصول إلى مساحات عامة آمنة وخضراء".
  - مشروع "تعزيز الاستقرار الاجتماعي وزيادة منعة المجتمعات الأكثر تأثراً من الفيضانات المفاجئة في عمّان".
  - يركز مشروع تعزيز سلامة اللاجئين الفلسطينيين وقدرتهم على الصمود من خلال تحسين الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي في الأماكن العامة، على تحسين الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مواجهة الجائحة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق الهدف

- غياب الإطار الوطني للتنمية الحضرية لضمان رؤية متسقة للتنمية الحضرية، ويواجه الأردن تحديات في ضمان تطوير مدنه ومجتمعاته بشكل مستدام لأنها تتوسع بشكل سريع، مما يصعّب التخطيط بشكل استباقي.
- هناك تحديات هيكلية تواجه الإدارات المحلية في الأردن في تحقيق الأجندة المستدامة، وتجدر الإشارة إلى أن 65% على الأقل من 169 غاية لأهداف التنمية المستدامة يتطلب تحقيقها دعم الإدارات المحلية.
- محدودية الموارد المالية لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة للأسباب التالية: انخفاض تحصيل الإيرادات البلدية، وضعف كفاءة استخدام المساعدات الخارجية. إضافة إلى ذلك، يتم تخصيص معظم هذا التمويل لمبادرات البحث والدراسات بدلاً من المشاريع ذات الأثر على أرض الواقع.
- ضعف القدرات الفنية، خاصة على المستوى المحلي، نظراً لعوامل عدة تتعلق بالبيئة الوظيفية وهياكلها.
- عدم وجود آلية لمشاركة البيانات الحضرية بين الجهات المحلية لاستخدامها في بحث وتطوير القضايا الحضرية المهمة.

- وجود فجوة ما بين عملية التخطيط والتنفيذ، وعدم وجود إطار للرقابة ومتابعة تنفيذ الخطط الحضرية على المستوى الإقليمي والمحلي.
- الافتقار إلى المنهجيات والأدوات التي تراعي الفوارق بين الجنسين لإدراج نهج النوع الاجتماعي بشكل فعال في التخطيط الحضري، وعدم وجود بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس حول الهدف الحادي عشر.
- المناطق الحضرية معرضة للتأثر بشكل أكبر بالجانب الاقتصادي والاجتماعي نتيجة للتغير المناخي.

التوصيات والطريق إلى الأمام

- اعتماد وتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية التي توفر إطاراً توجيهياً واضحاً للتنمية الحضرية، مما يضمن تنسيق جميع الجهود نحو تحقيق رؤية التنمية الحضرية، والمضي قدماً نحو مرحلة التنفيذ والمتابعة والرقابة.
- تطوير القدرات البشرية للبلديات لتقديم خدمات وبنية تحتية كفؤة، إضافة إلى بناء القدرات لزيادة موارد البلديات المالية، وتحسين آلية تحصيل الإيرادات من خلال تطبيق القوانين ذات الصلة (الغرامات والحوافز) دون استثناء.
- البناء على تجربة عمّان في إعداد الاستعراض المحلي الطوعي، والعمل على إعداد الاستعراضات المحلية الطوعية لمدن أخرى، إذ تعدّ أداة مهمة لرفع الوعي حول أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.
- توحيد المصطلحات والتعريفات الخاصة بالأراضي والحضر والبلديات لدى جميع الجهات المعنية.
- تشجيع التخطيط المجتمعي ووضع الموازنات التشاركية على أرض الواقع، وتفعيل الشراكة مع المجتمعات المحلية في قرارات التخطيط.
- زيادة مشاريع الإسكان لذوي الدخل المتوسط والمتدني.
- الحفاظ على المساحات العامة الموجودة وضمان صيانتها وديمومتها، وإنشاء المزيد من المساحات العامة الخضراء.
- التركيز على تعزيز دور السلطات المحلية بوصفها الخط الأمامي لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 في الأردن.
- إدراج مقاربة النوع الاجتماعي وحقوق الطفل وذوي الإعاقة في التخطيط الحضري بشكل فعال في التخطيط الحضري وتطوير قاعدة البيانات على المستوى المحلي بهذا الخصوص.
- إجراء مراجعة شمولية للقوانين والأنظمة والتعليمات لتصبح متوائمة مع قانون الإدارة المحلية وتحقق غاياته.

مشروع تحسين إدارة ومعالجة النفايات والمواد الصلبة، وتوليد الدخل للمجتمعات المضيفة، وإنشاء وتشغيل مصنع الأسمدة العضوية في المفرق في عام 2018/2017. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين إدارة ومعالجة النفايات العضوية الحيوانية، ويتضمن برامج تدريبية لنقل المهارات والتكنولوجيا إلى الكوادر المحلية بالإضافة إلى حملات التوعية لتشجيع استخدام الأسمدة العضوية المصنعة في الزراعة، بالإضافة إلى استحداث العديد من فرص العمل لأبناء المجتمع المحلي وإشراك الفتيات والنساء في عمليات التعبئة والتغليف وتسويق المنتجات العضوية المجهزة في السوق المحلية.

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

إنّ أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة من أسباب تغير المناخ واستنزاف الموارد الطبيعية، لذلك كان السعي للتحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين يسهم في حماية البيئة، وتعزيز رفاهية الإنسان. وتحقيقاً لهذه الأهداف، قام الأردن بتطوير الإطار القانوني والتنظيمي لتأطير الجهود في هذا المجال، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المشاريع التي من شأنها تحقيق الغايات المرجوة، كما يتقاطع هذا الهدف مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، بشكل خاص مع الأهداف: الثاني، والخامس، والسادس، والسابع، والتاسع، بالإضافة إلى الهدف الحادي عشر.

الجهود الوطنية المبذولة

- تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية وإطلاق عدد من الاستراتيجيات وخطط العمل التي من أبرزها:
  - استراتيجية وخطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاعات الزراعة/ الإنتاج الغذائي، والنقل، وإدارة النفايات في الأردن للأعوام 2016-2025.
  - استراتيجية الأمن الغذائي (2021-2030) التي تضمنت في أهدافها التأكيد على الاستخدام الكفؤ للموارد وتقليل المهدر والفاقد من الغذاء والإنتاج.
  - الخريطة الوطنية للنمو الأخضر التي صدرت عام 2017، ثم الخطط التنفيذية القطاعية في مجالات الطاقة، والسياحة، والمياه، والنفايات، والزراعة، والنقل للأعوام 2021-2025.
  - القانون الإطاري لإدارة النفايات الذي يحدد أدوار ومسؤوليات السلطات المختصة دون تعارض؛ لضمان أن المعالجة المناسبة والتخلص من النفايات تحقق أولوية حماية البيئة وصحة الإنسان، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص للاستثمار بهذا القطاع.
  - تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة (2015-2034) وخطة عملها التي تهدف إلى تحويل الإدارة الوطنية للنفايات الصلبة نحو إدارة حديثة ومتكاملة باستخدام نهج (تقليل - إعادة الاستخدام - إعادة التدوير) في غضون 20 عاماً، وتتضمن الاستراتيجية إنشاء وتأهيل وإغلاق بعض مكبات النفايات والمحطات التحويلية.
  - إصدار تعليمات إدارة النفايات الإلكترونية والكهربائية. وقد تم منح تراخيص لخمس شركات خاصة للعمل على تفكيك المخلفات الإلكترونية والكهربائية وتصديرها إلى خارج المملكة.
- كما تم العمل على تنفيذ مشاريع عدة تساهم في الحد من أنماط الاستهلاك غير المستدام في التعامل مع النفايات، ومنها:

كمية الصادرات من النفايات الخطرة (طن)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

  - مشروع إنشاء نظام وطني لمراقبة النفايات والمعلومات لمراقبة الأداء البيئي لمدافن النفايات الحالية والجديدة، وإجراء عمليات التفتيش المناسبة على مدافن النفايات.
  - مشروع التخفيف والحد من الملوثات العضوية الثابتة والانبعاثات الكيماوية الأخرى؛ من أجل الإدارة المتكاملة والسليمة للنفايات الإلكترونية، والنفايات الخطرة، ونفايات الرعاية الصحية، والنفايات البلدية الصلبة. وسوف يحقق هذا تفادياً لانبعاثات الملوثات العضوية الثابتة وغير المقصودة، وسيسهم في الوقت نفسه في تطوير عناصر برنامج النفايات بناءً على المبادئ الثلاث: الحد منها، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها.
  - مشروع تحسين إدارة النفايات الصلبة، وإيجاد الدخل في المجتمعات المضيفة تحت مظلة برنامج "النفايات طاقة نظيفة".
  - تأسيس محطة سماد وتشغيلها في المفرق ضمن فعاليات برنامج تحسين إدارة ومعالجة النفايات الصلبة، وتوليد الدخل لدى المجتمعات المضيفة للاجئين بهدف تحسين الواقع الحالي لإدارة ومعالجة النفايات العضوية الحيوانية (الروث)؛ الناتجة عن مزارع الدواجن والمواشي.

كمية النفايات الخطرة التي تمت معالجتها أو التخلص منها -نفايات طبية (طن)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- تنفيذ مشروع التغير المناخي والاقتصاد الدائري ضمن مشروع الفرز من المصدر.
- تنفيذ برنامج "تدوير" الذي تم تطويره عن طريق تنفيذ أربعة محاور هي: التوعية، وجمع المواد القابلة للتدوير، وإنتاج وبيع المواد القابلة للتدوير، والتدريب.
- تنفيذ وتأهيل عدد من المحطات التحويلية.
- تنفيذ مشروع إدارة النفايات الصلبة.
- إنشاء محطة تحويل نفايات مغلقة لأول مرة في الأردن.
- إنشاء خليتي نفايات للطمر الصحي في مكب الأكيدر.
- إنشاء مكب صحي في الأزرق.
- إنشاء 4 محطات للسماد العضوي في إربد، ومادبا، والكرك، والأزرق.
- إدارة نفايات الحجر الصحي.

التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق الهدف

- نقص القدرات والموارد البشرية المدربة في مجال إدارة النفايات.
- ضعف وجود آليات مناسبة للتتبع والإبلاغ؛ مما يتسبب في ازدواجية الجهود وفقدان أو نقص البيانات.
- محدودية الموارد الممكن توجيهها لدعم الابتكارات وأعمال القطاع الخاص الخضراء الجديدة، وضعف التمويل المقدم من الجهات الدولية في هذا المجال.
- ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستثمار في هذا المجال، علما بأن العديد من الشركات تؤدي أعمالها بشكل تقليدي، إذ يعتقد القائمون عليها أن إدخال سلاسل قيمة جديدة والتوصل إلى نماذج أعمال مختلفة يمكن أن يكون مكلفاً للغاية، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا تزال الشركات غير مدركة أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يمكن أن يكونا مفيدين ليس فقط للبيئة، بل أيضاً يزيدان الربحية على طول سلسلة القيمة.
- ارتفاع كلفة المنتجات الخضراء والصديقة للبيئة.
- مقاومة التغيير عالية جداً عندما يتعلق الأمر بالتحول إلى منتجات جديدة أو تغيير خيارات التخلص.
- نقص المعرفة والوعي بأهمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

التوصيات والطريق إلى الأمام

- إعداد قائمة مؤشرات ذات أولوية لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المؤشرات ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- تشجيع دور البحث والتطوير الذي تقوم به المؤسسات الأكاديمية والبحثية لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

- زيادة الوعي بأنماط الاستهلاك المستدامة، وتعزيز مبادرات إعادة التدوير.
- إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في استراتيجيات التعافي لمواءمة الاقتصاد مع الصحة العامة والطبيعة والمناخ.
- الحد من استخدام المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد.
- زيادة الرقابة على المخلفات الطبية الحيوية والخطرة.
- تقديم حزم وحوافز مالية خضراء للقطاع الخاص للنهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- تمويل الأعمال والمنتجات والخدمات الخضراء المستدامة، وإنشاء أسواق جديدة، والطلب على أساس نماذج الأعمال الدائرية الجديدة.
- تطوير آليات سياسية وخريطة طريق وطنية للاستدامة والتوسع في تنفيذ الإنتاج الأنظف والكفؤ في استخدام الموارد في القطاع الصناعي؛ بالتشاور مع الجهات ذات العلاقة.
- تطوير خطط المناهج الدراسية التي من شأنها تعزيز استراتيجيات الاستدامة والتعلم من خلال الممارسة العملية وتشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

١٣ العمل المناخي

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

تولي المملكة أولوية متقدمة لقضية التغيُّر المناخي؛ نظراً لتداعياته على الأنظمة الحيوية والمصادر الطبيعية الوطنية. ويتطلب واجبنا الأخلاقي تجاه المجتمع الدولي؛ بموجب مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت نفسه، زيادة كبيرة في إنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة، والإدارة المستدامة لقطاع الطاقة. وتمثل هذه الإجراءات دعماً مباشراً للهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة. ويتقاطع الهدف الثالث عشر أيضاً مع الهدف التاسع "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار"، ذلك أن الحاجة ملحة للتعامل مع جملة أمور منها: الظروف المناخية بالغة الشدَّة. وتشجيع صناعات أنظف وأكثر كفاءة تستخدم كميات أقل بكثير من الموارد الطبيعية وتُولّد نسبة أقل من التلوث، بما في ذلك غازات الدفيئة. ويشترك الهدف مع الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة المقترحة بشأن المدن والمستوطنات البشرية فيما يتعلق بالنقل المستدام، والمناطق الحضرية ذات الاستخدام الكفؤ للموارد والقدرة الأكبر على الصمود، كما يرتبط أيضاً بالهدف الخامس ارتباطاً وثيقاً بما يضمن الوصول المتكافئ للموارد والطاقة النظيفة من قِبل النساء على اختلاف المستويات والمناطق الجغرافية، ومع الهدف الثاني في وجود نظم إنتاج غذائي مستدام، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، هذا بالإضافة إلى الارتباط مع الهدف الرابع عشر بشأن حفظ البحار والمحيطات وإدارتها على نحو مستدام، إذ تشكل هذه المنظومة البيئية خزانات لامتصاص الكربون من الجو. ويرتبط أيضاً بالأهداف السادس، والسابع، والخامس عشر.

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف

- تم العمل خلال الفترة الماضية على مأسسة الجهود الوطنية حول التغير المناخي من خلال إنشاء المديريات في المؤسسات المعنية، والاستمرار في تلبية التزاماتنا المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، بالإضافة إلى تحديث وثيقة المساهمات المحددة وطنياً، التي كانت بمثابة جهد وطني رفع نسبة الطموح لانخفاض انبعاثات الاحتباس الحراري من 14% إلى 31% بحلول عام 2030. كما تم إصدار أول نظام للتغير المناخي في العام 2019، وتم بموجبه إنشاء لجنة وطنية للتغيُّر المناخي تكون مسؤولة عن تنسيق العمل المتعلق بالتغيرات المناخية وتقديم النصح والمشورة ووضع السياسات ذات العلاقة بالقطاع.

- الانضمام إلى الاتفاقيات والتعهدات الدولية حول التغير المناخي، ومنها اتفاق باريس، والتعهد العالمي لخفض انبعاثات غاز الميثان المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري بنسبة 30% بحلول عام 2030.

- إعداد مجموعة من الخطط ذات العلاقة، ومنها الخريطة الوطنية للنمو الأخضر 2017، والخطط التنفيذية القطاعية المنبثقة عنها والتي شملت ستة قطاعات رئيسة 2021-2025، والخطة الوطنية للتكيف وآثار التغير المناخي، والخطة الوطنية للزراعات الذكية مناخياً، وخريطة الطريق لإعداد استراتيجية المناخ طويلة الأجل 2050، وخطة مدينة عمّان لمواجهة التغير المناخي/ خطة المدينة الخضراء، وخطط لامركزية للمحافظات والبلديات للاستجابة لظاهرة التغير المناخي.

- إعداد وتقديم تقارير البلاغات الوطنية (الأول والثاني والثالث، والعمل جارٍ على تقرير البلاغات الرابع)، بالإضافة إلى إعداد تقرير الأردن الأول للتحديثات لفترة سنتين (تم تقديمه لسكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في العام 2017)، وإعداد تقرير الأردن الثاني للتحديثات لفترة سنتين (تم تقديمه لسكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي في شهر تشرين الأول 2021).

- منذ عام 2017، عزز الأردن الإجراءات للحد من مخاطر الكوارث، وطُوّرت الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث بناءً على نتائج تقرير تقييم احتياجات القدرات لإدارة مخاطر الكوارث. وتغطي الاستراتيجية الشاملة التي تلتزم بإطار "سنداي" أيضاً 100% من السكان الوطنيين، ويسَّرت من عملية التخطيط للطوارئ على مستوى المجتمع مع التركيز على الفيضانات السريعة.

- إنشاء نظام الرصد والإبلاغ والتحقق من انبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى الوطني.

- إدراكاً لتداعيات التغير المناخي على حالة الفقر في المملكة، ولزيادة مرونة المجتمعات الفقيرة والهشة لتأثيرات تغير المناخ، وبسبب تأثير التغير المناخي على الحالة الصحية، والتأثيرات المرتبطة بفئة الشباب والفتيات، فقد أُطلق عدد من المشاريع التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية في المناطق الأقل حظا في عمّان، من خلال البنية التحتية الخضراء.

1.1.13 (أ) عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

1.1.13 (ب) عدد الأشخاص المتأثرين مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- إعداد وتحديث عدد من الكودات التي ستساهم في تخفيض الانبعاثات في المباني، مثل: كودة الإنارة الخارجية، وكودة العزل الحراري للمباني القائمة، والدليل الإرشادي للعزل الحراري، وكودة المستشفيات الخضراء.
- تم إعداد التحليل الأول من نوعه للمساواة بين الجنسين والتغير المناخي، وأدرَجَ الأردن النوعَ الاجتماعي بوصفه مجالاً ذا أولوية في خططه الوطنية.

التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق الهدف

- عدم إدراج اعتبارات التغير المناخي في تخطيط التنمية واستخدام الأراضي؛ لتعديل قوانين استخدام الأراضي وتشجيع أساليب استخدام الأراضي المستدامة.
- نقص الخبرات الفنية لدى العاملين على مواضيع التغير المناخي في بعض المؤسسات المعنية.
- ضعف تقنيات وإجراءات كفاءة الطاقة وتعزيز الإطار القانوني الاستراتيجي لتحسين كفاءة الطاقة في قطاعات الاستخدام النهائي للطاقة.

تتبُّع خفض انبعاثات الكربون

وفقاً للبنك الدولي، يعدّ الأردن أول بلد نامٍ ينشئ بنية تحتية رقمية لتتبع خفض انبعاثات الغازات الدفيئة.

- غياب نظام تامين شامل للأضرار الناشئة عن التغيرات المناخية (مثال: تأثيرات الجفاف والفيضانات المفاجئة على القطاع الزراعي).
- محدودية الوصول للتمويل لمشاريع كفاءة الطاقة، وضعف جهود التوعية للقطاع المالي فيما يتعلق بتمويل المشاريع الخضراء.
- محدودية المخصصات لتنفيذ برامج وأنشطة التغيرات المناخية المنصوص عليها في السياسات والاستراتيجيات الوطنية المعنية، بما في ذلك الدعم والتمويل المقدم من قبل القطاع الخاص والشركات الكبرى.
- محدودية البيانات التي تركز على النوع الاجتماعي وأثر التغير المناخي الذي يظهر بحسب الجنس والعمر.

التوصيات والطريق إلى الأمام

- دمج مفاهيم التغير المناخي في استراتيجيات كفاءة الطاقة وخطط العمل من خلال اعتماد آليات لتقييم التأثير المناخي.
- دعم إنشاء نظام تامين شامل للأضرار الناشئة عن التغيرات المناخية (مثل تأثيرات الجفاف والفيضانات المفاجئة).
- تعزيز إطار الرصد والتقرير عن انبعاث غازات الدفيئة استنادا إلى مؤشرات كفاءة الطاقة واستشارات الجهات المعنية.
- تقييم تأثير استراتيجيات وتشريعات كفاءة الطاقة على انبعاث الغازات الدفيئة، واستكمال خريطة الطريق لكفاءة الطاقة، لتشمل تقييم أثر إجراءات الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.
- تعزيز وتشجيع تعليمات ومعايير البناء الأخضر في الأردن.
- تقديم حوافز مالية لإنتاج واستخدام أجهزة ذات كفاءة استخدام عالية للطاقة وصديقة للبيئة.
- تعزيز مشاركة المرأة المؤهلة في اللجان والمجالس والمؤسسات المعنية بالبيئة.
- زيادة التوعية بخصوص الفرص والخيارات المتاحة لقطاع المنازل وصغار المستهلكين في مجال كفاءة الطاقة.
- تعميق الدراية والمعرفة بتوافر فرص الحد من انبعاثات غازات الدفيئة عبر إدخال تكنولوجيا كفاءة الطاقة، وبجدوى هذه الفرص الاقتصادية من خلال البحوث والدراسات المتخصصة.
- العمل على تعميم مراعاة المنظور الاجتماعي في العمل على التغير المناخي وزيادة المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي في الخطط الوطنية المعنية بالتغير المناخي، بالإضافة إلى إجراء المزيد من الأبحاث حول النوع الاجتماعي والتغير المناخي.

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

على الرغم من قصر الساحل البحري في الأردن (حوالي 27 كيلومتراً)، إلا أن هذه المنطقة الساحلية تتميز بالتنوع الحيوي الكبير في حياتها البحرية، وتدعم التوزيعات المرجانية النادرة وأسماك الشعاب المرجانية، ومروج الحشائش والأعشاب البحرية التي تعدّ أماكن تفريخ مهمة للأسماك. لذلك حرص الأردن على الانضمام للعديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي تخص حماية البيئة البحرية واستدامتها. وينسجم العمل في تحقيق هذا الهدف مع أهداف "الخطة الوطنية للتكيف وآثار التغير المناخي في الأردن 2021"، ويساهم في تحقيق أولويات "رؤية الأردن 2025". يتقاطع الهدف الرابع عشر مع العديد من أهداف التنمية الأخرى، فمياه البحار هي التي توفر وتنظم عمليات الأمطار والطقس والمناخ والأكسجين الموجود في الهواء (الهدف الثالث عشر)، وفيها قدر كبير من الغذاء والدواء (الهدف الثاني)، بالإضافة إلى أن المناطق الساحلية هي محرك للاقتصاد في الدول؛ الأمر الذي يعمل على توليد فرص العمل وسبل المعيشة التي تكافح الفقر (الهدف الأول)، بالإضافة لارتباطه بالهدف الخامس عشر المعني بالمحافظة على التنوع الإيكولوجي.

1.1.14 (أ) مؤشر فرط المغذّيات في المناطق الساحلية (PO4)

المصدر: وزارة البيئة

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف

- يغطّي نظام حماية البيئة رقم (21) لسنة 2001 التفاصيل والإجراءات والتعليمات القانونية لمنع التلوّث، وتقييم الأثر البيئي، والتدقيق البيئي، وحماية الهواء، وحماية البيئة البحرية، والمراقبة البيئية؛ إذ تتطرق مواده إلى البيئة الساحلية والبحرية. وتُعَدُّ السياسة الخاصة بمنع تصريف أي نوع من المواد إلى البحر إحدى أهم ركائز توجهات الجهات المعنية في العقبة، في مجال حماية البيئة الساحلية.
- من أبرز ما تم لتحقيق هذا الهدف، إعلان محمية العقبة البحرية عام 2020، إذ سُجّلت على شبكة المحميات الوطنية، والعمل جارٍ حاليا على مأسستها من خلال إعداد مسودة نظام محمية العقبة البحرية والخطة الإدارية.
- تطوير عدد من الأنظمة والاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تهدف لتأطير وتعزيز الجهود لتحقيق الهدف، مثل: استراتيجية الحشف البحري في خليج العقبة، واستراتيجية مياه الصابورة في خليج العقبة، واستراتيجية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في خليج العقبة، وخطة عمل السياحة البيئية، وخطة استعمالات البحر. كما أُعدت تعليمات صندوق حماية البيئة البحرية والثروة السمكية في خليج العقبة، بالإضافة إلى مراجعة البرنامج الوطني للمراقبة البحرية ووضع إطار تطويره، وإصدار أول دليل للمرجان الصلب، وتطوير نظام الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- صدر التقرير الأول لحالة البيئة الساحلية، وأُنشئت محطات مراقبة (online) في موقعين لمراقبة نوعية مياه البحر، ونُفذَت عدد من عمليات استزراع المرجان التي كانت نسبة نجاحها جيدة.

1.5.14 نسبة المناطق البحرية المحمية

المصدر: وزارة البيئة

التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق الهدف

- محدودية الموارد المالية، وضعف القدرة على حشد التمويل لتنفيذ الخطة الإدارية لمحمية العقبة، وتعزيز مفاهيم الحماية الشاطئية والمرجان.
- محدودية الخبرات المناسبة المتعلقة بإدارة المناطق الساحلية والمحميات البحرية، ومحدودية الخبرات المتوفرة لمراقبة حالة البيئة الساحلية والطواقم المتخصصة بالبيئة البحرية.
- غياب إدارة البيانات والمعلومات المتعلقة بالبيئة البحرية وتحديثها.
- الكلف المرتفعة لإدارة ومراقبة البيئة البحرية لما تتطلبه من إمكانات خاصة.
- يواجه الأردن تحدي السيطرة على النفايات البحرية التي تجلب ضررا كبيرا للبيئة البحرية.
- غياب الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية.

SeaProject

أسس سيف مدانات وبيسان الشريف مبادرة (Sea Project) بهدف الحفاظ على الحياة البحرية في البحر الأحمر. نظمت المبادرة أول حملة تنظيف في العقبة في حزيران 2021، ومنذ ذلك الحين نظمت أكثر من 11 حملة تنظيف، وجمعت أكثر من 21 ألف قطعة من النفايات البلاستيكية، وما يزيد عن 3 أطنان من النفايات الأخرى. وانضمّ إلى المبادرة 160 غواصاً للمشاركة في حملات التنظيف. تقوم (Sea Project) أيضاً بتوسيع جهودها من خلال القيام بحملات مدرسية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي كمنصات توعية، وبيع حقائب اليد المصنوعة من المواد المعاد تدويرها، وتركيب صناديق القمامة في الشواطئ العامة والخاصة، فضلاً عن إصدار كتب توعوية في مجال البيئة موجّهة للأطفال.

التوصيات والطريق إلى الأمام

- التركيز على التشاركية في إدارة المنطقة الساحلية، وتمكين المرأة والشباب من أخذ دور فعال.
- توجيه البحث العلمي وتطويره لحماية الموارد البحرية وإدارتها.
- ضرورة وجود خطة تمويلية لاستدامة الأنشطة المرتبطة بحماية الموارد البحرية، وأهمية إشراك المجتمع المدني والمجالس البلدية.
- وضع خطة شاملة للإدارة المتكاملة للنفايات في محافظة العقبة، وتسريع العمل في إنشاء مكب نفايات صحي، وتعزيز برامج سبل المعيشة من خلال الفرز وإعادة التدوير.
- مراجعة التشريعات وتطويرها وتعزيز تطبيقها.
- بناء القدرات الفنية والتركيز على الاستثمار في الشباب خريجي التخصصات البحرية.

الهدف الخامس عشر: الحياة في البر

حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

على الرغم من صغر مساحة الأردن، فإنه يتمتع بتنوع حيوي فريد يتطلب تضافر الجهود الوطنية كافة لحمايته، وتعدّ الموارد الطبيعية والغابات والمراعي المستودع الأساسي للأصول البرية النباتية كافة وموئلا للحياة البرية، كما أن تدهور الأراضي من أهم المهددات التي تشكّل خطراً على البيئة والأمن الغذائي. بذلك يسعى الأردن من خلال هذا الهدف إلى تحقيق الاستدامة عبر سلسلة من البرامج والمبادرات والأنشطة والمشاريع، بالإضافة إلى وضع التشريعات الملائمة.

يتقاطع الهدف الخامس عشر مع العديد من أهداف التنمية الأخرى، فالخدمات البيئية التي توفرها الموارد الطبيعية هي التي توفر وتنظم الأمطار والطقس والمناخ والأكسجين الموجود في الهواء (الهدف الثالث عشر)، وفيها قدر كبير من الغذاء والدواء (الهدف الثاني)، بالإضافة إلى أن المناطق الساحلية هي محرك للاقتصاد في الدول؛ الأمر الذي يعمل على توليد فرص العمل وسبل المعيشة التي تكافح الفقر (الهدف الأول)، بالإضافة لارتباطه بالهدف الرابع عشر المعني بالمحافظة على الحياة تحت الماء.

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف

- تمثلت معظم الجهود الوطنية لتحقيق الهدف باستحداث البيئة التشريعية والتنظيمية لتحقيق الهدف بالإضافة إلى تطوير الاستراتيجيات والخطط. ومن أبرز ما تم إصداره، قانون حماية البيئة ونظام الحصول على الموارد الجينية البيئية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، وإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي، وخطة العمل (2015-2020)، والاستراتيجية الوطنية للتصحر (2015-2020)، وإطلاق دليل القائمة الحمراء للنباتات المهددة بالانقراض: النسخة الأولى (2014)، النسخة الثانية (2017)، وإطلاق دليل القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض (2020).

- الاستمرار في الجهود لحماية الطبيعة، فقد أُدرجت محميتا عجلون والأزرق في القائمة العالمية الخضراء للمحميات في العام 2018، وأُدرجت البتراء في شبكة المحميات الطبيعية وأُعد ملف ترشيحها كمحمية طبيعية. وتم إعلان محمية فيفا الطبيعية بوصفها أخفض موقع "رامسار" في العالم في العام 2017، وأُعلنت برقع والضاحك بوصفهما محميتين عام 2018، الأمر الذي ساهم بزيادة نسبة المناطق المحمية بحسب الالتزامات الدولية باتفاقية التنوع البيولوجي.

- تطوير قاعدة بيانات التنوع الحيوي.

- إعداد وإصدار التقرير الوطني السادس للتنوع الحيوي، الذي جاء لتحقيق الالتزامات المترتبة على المملكة في اتفاقية التنوع البيولوجي خاصة بما ينسجم مع أهداف آيتشي (2010-2020).

- إصدار التقرير الوطني لتحييد الأراضي المتدهورة عام 2017، الذي تضمن وضع أهداف وطنية للأولويات التي يجب العمل عليها للحد من تدهور الأراضي، بالإضافة إلى وضع أسس مرجعية لقياس مدى تدهور الأراضي.

- تم إنشاء وحدة سياحية خضراء للعمل على إدماج التراث الطبيعي والتنوع الحيوي في القطاع السياحي.

1.1.15 مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة

المصدر: وزارة الزراعة

- إعداد ميثاق السياحة الرفيقة بالتنوع الحيوي المعني بتصنيف المنشآت السياحية.

1.2.15 التقدم المحرَز في إرساء الإدارة المستدامة للغابات

المصدر: وزارة الزراعة

التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق الهدف

- ضعف البيئة التشريعية التي تمكن من سد الفجوات في القوانين المعمول بها لتعزيز حماية الحياة البرية واستدامة عناصر التنوع الحيوي وبالتالي التحقيق الكامل لهذا الهدف.

- محدودية المخصصات المالية المخصصة لهذا الهدف.

- ضعف القدرات وقلة الكوادر المؤهلة.

- قلة الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

الحملة الوطنية للتنظيف

أُطلقت الحملة الوطنية للتنظيف في نيسان 2017، واستهدفت في المرحلة الأولى أكثر من 60 من المواقع العامة والسياحية. نُظمت الحملة بمشاركة مؤسسات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني ونوادٍ رياضية وجمعيات تعاونية ومنظمات بيئية غير حكومية في جميع أنحاء المملكة.

التوصيات والطريق إلى الأمام

- تطبيق مفهوم "الحد من مخاطر الكوارث المبني على النظم البيئية".
- تنفيذ دراسة وتحليل لحجم النفقات والمصاريف على أنشطة التنوع الحيوي بأنواعه كافة.
- التوسع في الدراسات والمشاريع التي تربط التنوع الحيوي بالتغير المناخي، مثل "حساب الكربون المختزن في النظام البيئي للغابات والشعاب المرجانية".
- البحث عن فرص التمويل لتنفيذ المشاريع والبرامج المقترحة في الخطط الوطنية للتنوع الحيوي، ومكافحة التصحر، والتغير المناخي.
- العمل على زيادة المساحات المحمية من خلال العمل على دراسة وإعلان مناطق محمية جديدة وإدراجها ضمن الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية.
- تحديث الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي وخطة العمل، بما ينسجم مع الأهداف والغايات الواردة في الإطار العالمي للتنوع الحيوي لما بعد عام 2020، ومن المتوقع البدء بالعمل على تحديث الاستراتيجية خلال هذا العام.
- تحديث الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر وخطة العمل بما ينسجم مع التوجهات العالمية ومخرجات مؤتمر أطراف الاتفاقية، المزمع عقده خلال عام 2022.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

انطلاقاً من أهداف التنمية المستدامة، خطا الأردن نحو تحقيق السلام والاستقرار وضمان حقوق الإنسان والحكم الرشيد، كما خطا نحو الانفتاح السياسي والتعددية والمشاركة العامة وتعزيز النهج الديمقراطي في المملكة وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي وصولاً للتنمية، فقد تم تبني خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان، وجرى تعديل العديد من التشريعات المتعلقة بتأسيس الأحزاب، وإجراء الانتخابات النيابية، وتشكيل الجمعيات، بالإضافة إلى تعزيز سيادة القانون. كما اتُخذت خطوات في مجال تسهيل المشاركة العامة أمام المواطنين، فقد أصدر جلالة الملك عبد الله الثاني عدة أوراق نقاشية تطرقت إلى أهمية تفعيل الحكم بالقانون، واستقلال القضاء، والملكية الدستورية، ومحاربة الفساد والواسطة والمحسوبية، والإصلاح الاقتصادي. وكان آخر هذه الإصلاحات الإرادة الملكية السامية بتشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، التي أُسندت إليها مهمة إحداث نقله نوعية في الحياة السياسية والبرلمانية، تتضمن مواصلة عملية التطوير لضمان حق الأردنيين والأردنيات في ممارسة حياة برلمانية وحزبية وصولا إلى برلمان قائم على كتل وأحزاب برلمانية، وتدعيم أسس المواطنة والمساواة، وتكافؤ الفرص، وعدالة التمثيل، وسيادة القانون، مع ما يلزم من تعديلات دستورية وتشريعية. ويعزز كلَّ هذه الإجراءات انضمامُ الأردن إلى العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف

- جاء تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان، ليكون مؤسسة وطنية مستقلة ذات نفع عام تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة استقلالاً مالياً وإدارياً؛ وأُنشئت بهدف تعزيز وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وحمايتها في المملكة. ومن الجدير بالذكر أن تمتع المركز الوطني بالعضوية الكاملة في اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد (SCA)، التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بعد حصوله على (A-status) من لجنة التنسيق الدولية لمنظمات حقوق الإنسان في عام 2006 حتى تاريخه. وقد أصدر المركز الوطني منذ تأسيسه 17 تقريراً عن حالة وأوضاع حقوق الإنسان في المملكة، وهنالك جزئية مخصصة في تقاريره تتضمن قائمة بالشكاوى مصنفة بحسب الحقوق.

with the 2030 SDGs 2025-Alignment of the Comprehensive National Plan for Human Rights 2016

المحور	الهدف الاستراتيجي	الهدف
الحقوق المدنية والسياسية	• حماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية. • الحق في الجنسية والإقامة واللجوء والحرية.	
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	• تعزيز وحماية العمل. • تعزيز وحماية الحق في الصحة. • تعزيز وحماية حق التعليم. • تعزيز الحق في بيئة سليمة والحق في التنمية.	
حقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك	• تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. • تعزيز وحماية حقوق المرأة.	

- إعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (2016-2025)، وتتكون من ثلاث ركائز. وقد تمت مراجعتها منذ اعتمادها لمواءمتها مع التوصيات المقدمة خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل لعام 8201، ومع أهداف التنمية المستدامة.

- وفي إطار تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان وصول الجميع للعدالة، أولت الدولة الاهتمام بذلك من خلال إجراء تعديلات على عدد من القوانين ذات العلاقة. وقد تم ذكرها في مراجعة الهدف العاشر، بما في ذلك إنشاء صندوق للمساعدة القانونية، واستحداث مديرية العقوبات المجتمعية، واستحداث بدائل التوقيف، واستحداث مديرية إدارة قضايا الدولة، بالإضافة إلى أتمتة العديد من الخدمات والإجراءات التي تخص قطاع العدالة وتنفيذ مشروع المحاكمة عن بعد.

- صادق الأردن على سبع معاهدات دولية لحقوق الإنسان، وسبع من أصل ثماني اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية، تغطي حرية تكوين الجمعيات وعدم التمييز والمساواة، وتحد من العمل الجبري وعمالة الأطفال.

- انضم الأردن للعديد من الاتفاقيات الدولية والعديد من الشبكات الإقليمية والدولية المعنية بمحاربة الفساد والرشوة، وتم اعتماد تعديلات قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

- تضمنت الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (2017-2025) خططاً لتنفيذ مشروع الرصد، إذ سيتيح هذا المشروع منصة إلكترونية لمشاركة المعلومات ما بين المؤسسات والدوائر الحكومية للكشف عن حالات الفساد وتتبعها. هذا بالإضافة لجهود هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في التوعية بالنزاهة والحد من الفساد، التي استهدفت الطلبة في المدارس والجامعات، كما أعدت بعض المواد للمشرفين التعليميين وأساتذة الجامعات، كما تطبق هيئة النزاهة ومكافحة الفساد برنامجاً لرفع الوعي الديني.

2.3.16 المحتجزون غير المحكوم عليهم (نسبة من مجموع السجناء)

المصدر: مديرية الأمن العام

- خضعت وحدة مكافحة غسل الأموال لتقييم وطني بحث في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأردن.

- وفي إطار الحق في الحصول على المعلومات، كان الأردن الدولة الأولى عربياً التي أقرت قانوناً لحق الحصول على المعلومات عام 2007. وقد تم تشكيل لجنة في عام 2019 من خبراء ومعنيين لوضع تصور لمشروع قانون جديد. كما تم إقرار ثلاثة بروتوكولات لإنفاذ حق الحصول على المعلومات ضمن الخطة التنفيذية الرابعة لمبادرة الحكومات الشفافة، الأول منها جاء كدليل إرشادي لمأسسة إجراءات حق الحصول على المعلومات.

- لتنفيذ بدائل الإصلاح المجتمعي، تم العمل على توحيد الإجراءات القضائية والإدارية وإعداد الدليل الإرشادي لبدائل الإصلاح المجتمعي، والانتهاء من بناء وتجهيز نظام السوار الإلكتروني كأحد بدائل التوقيف القضائي.

- أطلقت مديرية الأمن العام استراتيجية إدماج النوع الاجتماعي (2021-2024).

- جاءت الاستراتيجية الوطنية لمنع الإتجار بالبشر (2019-2022) لتحقيق التكامل والتشاركية بين جميع الجهات المعنية، وإنشاء جهاز تنفيذي متخصص للتعامل مع قضايا الاتجار بالبشر، وتحققت حماية معززة لضحايا الاتجار من خلال من خلال قانون مكافحة الاتجار بالبشر.

دار كرامة

تـم إنشـاء دار كرامـة لحمايـة ضحايـا الاتجـار بالبـشر في أواخـر عـام 2014، ومنـذ ذلـك الحـين وفـرت الـدار خدمـات متكاملـة لحمايـة ورعايـة 192 من ضحايـا الاتجار بالبـشر يحملـون جنسـيات مختلفـة، ومـن بينهـم 182 امـرأة. توفـر الـدار الخدمـات الاجتماعيـة والنفسـية والشرطيـة والطبيـة والقانونيـة والقضائيـة وخدمـات الاستضافة. كـما تقـدم وتنفـذ برامـج علاجيـة ووقائيـة إضافـةً إلى برامـج التأهيـل الكفيلـة بمسـاعدة ضحايـا الاتجـار بالبـشر وحمايتهـم ودعمهـم وتمكينهـم لإعـادة دمجهـم بالمجتمـع، ومـن الأمثلـة عـلى ذلـك التدريـب المهنـي لتعلـم كيفيـة صنـع الفسيفسـاء والعطـور والصابـون والشـموع والمجوهـرات.

التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق الهدف

- عـدم توفـر بيانـات وطنيـة موحـدة للعديـد مـن المـؤشرات الخاصـة بالهـدف السـادس عـشر.
- محدوديـة المخصصـات الماليـة المتاحـة للمؤسسـات الرقابيـة.

التوصيات والطريق إلى الأمام

- تكثيـف الجهـود لبنـاء مؤسسـات فاعلـة وشـفافة وخاضعـة للمسـاءلة، والاسـتمرار في دعـم سـيادة القانـون ومكافحـة الفسـاد.
- اسـتكمال مراجعـة التشريعـات للحـد مـن الفسـاد والمحسـوبية، ودراسـة كيفيـة مواءمـة التشريعـات والقوانـين الوطنيـة مـع الاتفاقيـات الدوليـة المعنيـة بحقـوق الإنسـان.
- العمـل عـلى تعديـل البيئـة التشريعيـة لضـمان المسـاواة في الحقـوق للجميـع أمـام القانـون، بالإضافـة إلى سـن القوانـين لمكافحـة جميـع أشـكال العنـف.
- دعـم الجهـود الراميـة إلى تعميـم حقـوق الإنسـان بوصفهـا قيـما اجتماعيـة، وذلـك مـن خـلال دمـج حقـوق الإنسـان في المناهـج التعليميـة.
- تعزيـز الجهـود الوطنيـة لتغيـير الأعـراف والممارسـات الاجتماعيـة التـي تسـبب العنـف ضـد الأطفـال.
- ضـمان إقـرار قانـون حقـوق الطفـل وتنفيـذه بشـكل فعـال، مـع تعزيـز الجهـود الوطنيـة لتغيـير الأعـراف والممارسـات المجتمعيـة فيـما يتعلـق بالعنـف ضـد الأطفـال.
- تطويـر خطـة لتعزيـز منظومـة المسـاعدة القانونيـة لتسـتجيب للنـوع الاجتماعـي، والعمـل عـلى تعزيـز إدمـاج النـوع الاجتماعـي ضمـن القطـاع القضـائي بمـا في ذلـك زيـادة عـدد القاضيـات والموظفـات.
- إمكانيـة توظيـف الخدمـات الإلكترونيـة لضـمان المتابعـة والمـضي والاسـتمرار بإجـراءات التقـاضي مـن قبـل النسـاء وذوي الإعاقـة.

IV عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

تساهم علاقات الأردن المميزة مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية في تعزيز قدرته على تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، وتوفر اتفاقيات التعاون التي يتم إبرامها مظلة للبرامج والأنشطة المشتركة ذات الأولوية والتي تساعد على تحقيق أهدافنا التنموية. بالإضافة إلى ذلك، وُضعت خطة الاستجابة الأردنية للتعامل مع تداعيات الأزمة السورية الممتدة، وشكلت إطاراً مبتكراً لتنسيق التمويل، ويتم توجيه جهود متضافرة نحو تهيئة البيئة المواتية للقطاع الخاص والاستثمارات في دعم مشاريع التنمية.

الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الهدف وغاياته

1.1.17 مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- **في مجال الشؤون المالية:** تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتعزيز تحصيل الإيرادات المحلية من خلال مكافحة التهرب والتجنب الضريبي والجمركي، فقد تم إقرار عدد من التشريعات المتعلقة بالتحصيلات الضريبية، واتخاذ الإجراءات الإدارية والتنظيمية بهدف الحد من عمليات التهرب والتجنب والضريبي، وزيادة كفاءة التفتيش والتدقيق النوعي، والعمل على معالجة التشوهات بشكل يمُكّن من تحسين العدالة الضريبية، ورفع كفاءة التدقيق بدلا من فرض ضرائب جديدة أو زيادتها. كما يتم العمل بشكل موازٍ على الاستمرار في ضبط النفقات الجارية وترشيدها للتقليل من عجز الموازنة.

- **في مجال الاستثمار:** تعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي في تنفيذ مشاريع وطنية، كما تم إطلاق مبادرة لدراسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودور ذلك في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التركيز على أربعة أبعاد تنموية هي: الإبداع والابتكار، المساواة المبنية على النوع الاجتماعي، الاقتصاد الأخضر وتقليل الانبعاثات الكربونية، العمالة والتدريب. وتم استحداث وزارة خاصة بالاستثمار للمساهمة في تعزيز بيئة الاستثمار وتذليل العقبات أمام المستثمرين، تضم في هيكلها وحدة خاصة للشراكة ما بين القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى وضع مسودة قانون عصري للاستثمار يضمن حماية الاستثمارات وتمكينها، مع التركيز على الاستثمارات ذات القيمة المضافة، كما تم إقرار نظام ضريبة الدخل في المناطق التنموية لتعزيز الاستثمار في تلك المناطق.

2.1.17 نسبة الميزانية المحلية المموَّلة من الضرائب المحلية.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- **في مجال التكنولوجيا:** تم إنجاز نظام معلومات مالية الحكومة (GFMIS)، كنظام مالي محاسبي وإداري حكومي لتعزيز التوجه نحو أتمتة الخدمات الحكومية. كما تم تطبيق نظام الفوترة لمكافحة التهرب الضريبي، يجري حالياً دراسة أبعاد وحيثيات دخول خدمات الجيل الخامس للسوق الأردني. كما تم في مجال حماية مصالح المستفيدين من قطاع تكنولوجيا المعلومات إطلاق مشروع التوثيق عن طريق بصمة الأصبع، ومراقبة جودة خدمات الاتصالات المتنقلة المقدمة من المشغلين في المملكة، من خلال إنشاء مركز متخصص لذلك. كما تم إعداد تعليمات لإدارة مخاطر البنية التحتية للاتصالات وإدامة البنية التحتية للاتصالات في حالات الطوارئ.

- **في مجال التجارة:** لدى الأردن مجموعة من اتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من الشركاء، مما يساهم في تعزيز قاعدة الصادرات المحلية للخارج. كما وقع الأردن والاتحاد الأوروبي قرار تبسيط قواعد المنشأ بينهما، وهو يسمح بزيادة قدرة الصادرات الأردنية على الوصول إلى الأسواق الأوروبية وجذب

الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة. وبالتوازي مع ذلك، عمل الأردن على دعم السوريين في الوصول إلى سوق العمل من خلال منحهم تصاريح العمل.

2.3.17 حجم التحويلات المالية (بالدولار الأمريكي) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: وزارة الاستثمار

- **في مجال البيانات والرصد والمساءلة:** تم تطبيق نظام الشراء الإلكتروني لحوسبة أعمال وإجراءات الشراء الحكومي؛ للوصول إلى أعلى درجات الكفاءة والفاعلية في إدارة قطاع المشتريات ضمن إطار مطلق من النزاهة وشفافية الأجراء، كما كان الأردن أول دولة عربية تعمل على تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. وفي السياق نفسه، أُنشئت وحدة الحكومة الشفافة في العام 2018، لمتابعة التقدم المحرَز في تحقيق مبادرة شراكة الحكومة الشفافة، التي انضمت لها المملكة بصورة طوعية خلال العام 2011.

التحديات والمخاطر التي تهدد تحقيق الهدف

- يواجه الأردن مجموعة من التحديات الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة على قدرته على التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتمثل بما يلي:
- التداعيات الاقتصادية والتنموية المستمرة للأزمة السورية، وتراجع التمويل المقدم من الجهات المانحة للمساهمة في الحد منها.
- لقد كان لتداعيات جائحة كورونا أثر سلبي عميق على الاقتصاد الوطني، كما ورد سابقاً.
- انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقم العجز في الميزانية والعجز التجاري. بالإضافة إلى تفاقم المديونية العامة.
- تعمل النزاعات الإقليمية بشكل عام رادعاً للاستثمار الأجنبي والسياحة.
- عدم وجود بيانات مصنفة بحسب الجنس لأثر الاستثمارات والأزمات المستمرة.

التوصيات والطريق إلى الأمام

- التأكيد على الدول المانحة لتحمل مسؤولياتها تجاه أزمة اللجوء السوري، والتوسع في التمويل المخصص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز مبادلة الديون بمشاريع خضراء يتم الالتزام بها.
- إجراء مسح لتدفقات التمويل، بما في ذلك التدفقات المالية العامة والخاصة والمحلية والدولية لتقييم وضع التمويل من أجل التنمية والاتجاهات المستقبلية.
- تعزيز الآليات الوطنية والتدابير اللازمة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ومكافحة الفساد، وتعزيز آليات مكافحة غسيل الأموال.
- إجراء تقييم كمي يراعي النوع الاجتماعي متعلق بالتمويل.
- إنشاء صندوق إقليمي للتضامنِ الاجتماعي في الوطن العربي يدعم البلدان العربية الأقل نمواً والمعرّضة للخطر، ويضمن التعجيلَ في الاستجابةِ لاحتياجات الشعوب، والإغاثة في حالات نقص المواد الغذائية والطوارئ الصحية، وتساهم الحكومات العربية في تمويله بسُبل عدّة.

الفصل السادس

الاستنتاجات وطريق المضيّ قُدماً

الفصل السادس:
الاستنتاجات وطريق المضيّ قُدماً

تزامن إعداد هذا التقرير مع مواجهة الأردن لمجموعة من التحديات غير المسبوقة، التي يشكل التعامل معها واستثمار الفرص التي تواكبها أسساً للبناء لمستقبل أكثر منعة واستدامة. وفي الوقت الذي تمثل فيه أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 خريطة الطريق للوصول إلى هذا المستقبل، يقوم الأردن بتنفيذ جملة من الإصلاحات التشريعية والسياسية والإجراءات الاقتصادية الجذرية لتوفير البيئة اللازمة وتذليل العقبات لتحقيق الطموحات لتنمية شاملة وعادلة للجميع. ويأتي هذا التقرير بمثابة نقطة التحول لتعزيز ومضاعفة جهودنا بهذا الخصوص، وللمساهمة في تحديد الأهداف والغايات والقضايا ذات الأولوية للمرحلة القادمة، خاصة في ضوء محدودية الموارد الطبيعية والمالية.

وقد ساهمت عملية إعداد هذا الاستعراض على استخلاص عدد من الدروس المستفادة والممارسات التي ستساعد في تسريع وتيرة العمل لمواءمة الجهود التنموية الوطنية مع أجندة التنمية المستدامة، مثل الحاجة إلى تعزيز الحوكمة والقدرات الفنية وتوفير البيئة الموائمة لتحقيق الأجندة، وتعزيز دور المؤسسات الوطنية والمحلية.

وتالياً أبرز المحاور التي ستؤطر العمل وتتكامل مع الأهداف والتدخلات المضمنة في الخطط الوطنية والقطاعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. علماً أن هذه المحاور تشكل استكمالاً لخريطة الطريق التي تضمنها الاستعراض الطوعي الأول الذي تم تقديمه عام 2017.

الشكل (14): خريطة الطريق المحدثة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تعزيز الإطار المؤسسي وحوكمة تنفيذ أجندة التنمية المستدامة

يُعد توطين أهداف التنمية المستدامة وتحديد أولوياتها خطوة أساسية لتعزيز جهود المراجعة الوطنية الطوعية المستقبلية وتسريع التقدم في أجندة عام 2030، إذ سيقوم الأردن بتطوير الإطار المؤسسي المعني بتنفيذ أجندة 2030، بما في ذلك تعزيز دور اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في توجيه الاستراتيجيات القطاعية وضمان توافقها مع أهداف التنمية المستدامة، لا سيما ما يخص المستهدفات والمؤشرات. وسيسعى الأردن إلى إعداد تقارير استعراض دورية عن التقدم المحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لضمان اتخاذ الإجراءات المطلوبة في الوقت المناسب لبلوغ الغايات. وستتولى اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة قيادة هذه المراجعات من خلال فرق العمل التي تم أُسست خلال إعداد هذا التقرير، إذ إنه من الضروري في المرحلة القادمة أن يُجرى تقييم للاحتياجات الفنية لهذه الفرق لتوفير الدعم اللازم لعملها.

كما ستستفيد الجهات المعنية من تأسيس وحدات خاصة لأجندة التنمية المستدامة ضمن هياكلها التنظيمية، إذ سيساهم هذا في إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في استراتيجيات وهياكل المؤسسات الرسمية، وقد يتم من خلال الشراكة مع المنظمات الدولية، مع إجراء تقييم كامل للاحتياجات الفنية والإدارية، بالإضافة إلى

إعداد الدراسات حول الأطر المؤسسية والقانونية لكل هدف لمعالجة التداخلات في تخصصات بعض المؤسسات والتشريعات المتضاربة أو غير الواضحة، وتبسيط السياسات والإجراءات فيما يتعلق بأجندة التنمية المستدامة.

تطوير قاعدة البيانات

وفر التقرير فرصة لتعزيز أدوات وآليات جمع البيانات التي يمكن أن تدعم عملية الإبلاغ عن التقدم المحرَز في أهداف التنمية المستدامة، والممكن تسخيرها في جهود جمع البيانات في المرحلة القادمة على المستوى الوطني ودون الوطني. وسيواصل الأردن في المرحلة القادمة تطوير قاعدة بيانات بوابة الأردن للتنمية من أجل تعزيز جودة البيانات، خصوصاً ما يتعلق بتصنيفها، بما في ذلك ما يتعلق بالجنس والعمر والإعاقة، وعلى المستويات المختلفة مثل المحافظات، وعلى امتداد البعد الحضري/الريفي. وسيساعد هذا إلى حد كبير على الوفاء بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"؛ بتحديد الاحتياجات والمتطلبات التي تكتسب الصبغة المحلية بصورة متزايدة. إضافة إلى ذلك سيقوم الأردن باتخاذ الإجراءات التالية للمساهمة في رصد ومتابعة التقدم في تنفيذ الأهداف:

- إجراء المراجعة المستمرة لمستهدفات المؤشرات للسنوات 2024، و2027، و2030، وتحديثها بشكل دوري وبما يعكس التقدم المنجز والاستجابة للمتغيرات والمستجدات، علماً أنه قد تم من خلال هذه المراجعة تحديد المستهدفات لما نسبته 46% من المؤشرات كمرحلة أولى، وسيتم العمل خلال المراحل القادمة على استكمال المستهدفات لباقي المؤشرات.
- إصدار نشرة إحصائية دورية لمؤشرات التنمية المستدامة ومتابعة العمل على تحديثها.
- التوسع في استخدام مصادر البيانات غير التقليدية لإبقاء أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح.
- كما سيُعمَل على تحديد احتياجات الدعم الفني للرصد وجمع البيانات وبناء القدرات لجميع الجهات المعنية؛ وذلك لتعزيز الملكية الوطنية لجمع البيانات وتحديثها

إجراءات لرصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف

إصدار نشرة إحصائية دورية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومواصلة العمل على تحديثها.

سيتم العمل على تحديد احتياجات المساعدة التقنية لرصد البيانات وجمعها مع بناء قدرات جميع أصحاب المصلحة لتعزيز الملكية الوطنية في جمع البيانات وتحديثها.

التوسع في استخدام المصادر غير التقليدية للبيانات لضمان بقاء أهداف التنمية المستدامة في المسار الصحيح.

إعداد مراجعات دورية لمستهدفات مؤشرات التنمية المستدامة للأعوام 2024 و 2027 و 2030 ، وتحديثها بانتظام في ضوء التقدم المحرز واستجابة للمتغيرات والتطورات. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذا الاستعراض الوطني الطوعي ، تم تحديد الأهداف لحوالي 45% من المؤشرات كمرحلة أولية ، وسيستمر العمل في المراحل القادمة لتحديد الأهداف لبقية المؤشرات.

إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة

أسفرت انتخابات اللامركزية التي أجريت عام 2022 عن تشكيل مجالس بلدية ومجالس محافظات جديدة ستكون جهات التنسيق لوضع استراتيجيات وخطط التنمية على المستوى المحلي. وهذه فرصة لتحقيق المواءمة والتكامل لأهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، غير أن هذا يتطلب جهوداً لزيادة الوعي وبناء قدرات موظفي وأعضاء مجالس البلديات والمحافظات في مجال أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى توفير البيانات على المستوى المحلي. وسيبني الأردن على الدروس المستفادة من عملية إعداد الاستعراض الطوعي المحلي لإعداد المزيد من المراجعات الدورية على المستوى المحلي لمختلف المدن في المملكة.

التمويل من أجل التنمية

سيواصل الأردن تحديد مصادر تمويل جديدة ومتنوعة، واستغلال أدوات مختلفة من التمويل، بما في ذلك مبادلة الديون للمشروعات الخضراء. وسيتم العمل على إجراء تقييم للتمويل من أجل التنمية المستدامة على المستوى الوطني، والعمل على بناء القدرات في مجال إعداد موازنات أهداف التنمية المستدامة وتحديد تكاليفها.

لقد لجأت العديد من الدول إلى تنفيذ إطار التمويل المتكامل كأداة للمساعدة في تسهيل ودفع التمويل نحو أهداف التنمية المستدامة. وبدعم من شركائنا، فإنه يتم تنفيذ برنامج لدعم إنشاء عناصر البناء الأولية لذلك، مع التركيز على التغير المناخي والنوع الاجتماعي. وكخطوة مساندة لذلك، قد يتم البناء على الجهود المبذولة لإعداد تقييم تمويل التنمية؛ لتحديد السياسات ذات الأولوية والإجراءات للحصول على التمويل ضمن إطار عمل واحد. كما يمكن أيضاً العمل على حساب تكاليف أهداف التنمية المستدامة وذلك للمساهمة في دعم عملية التخطيط. هذا ومن الضرورة بمكان رفع مستويات التمويل لخطة الاستجابة للأزمة السورية؛ وذلك لتفادي الآثار التراكمية لما سبق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعميم منظور المساواة بين الجنسين وإدماج النوع الاجتماعي

سيستمر الأردن في إعطاء الأولوية لتعميم منظور المساواة بين الجنسين وإدماج النوع الاجتماع، ويجب أن يشمل هذا تعزيز تمثيل المرأة في رسم السياسات والتخطيط وآليات الاستجابة للأزمات، مع العمل في الوقت نفسه على زيادة الوعي المجتمعي بقضايا المساواة بين الجنسين، وتطوير البيانات وتعزيز الشراكات مع جميع الجهات ذات العلاقة، وعَدّ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن خريطة طريق لتحقيق المساواة بين الجنسين، إذ يتم العمل على تطوير خطط تنفيذية مع المؤسسات الحكومية. بالإضافة إلى بناء القدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي والمساواة بين الجنسين، وإجراء الاستعراضات التشريعية من خلال منظور المساواة بين الجنسين، ووضع أطر للموازنة المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتتبعها.

مراعاة التغير المناخي

بالنظر إلى الأولوية الوطنية للأردن المتمثلة في إعادة البناء على أسس أكثر مراعاة للبيئة، يتعين على الأردن ضمان اتساق الاستثمارات مع أجندة المناخ، والوفاء بالغايات المحددة في الهدف الثاني والهدف الثالث عشر والهدف الرابع عشر والهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك في القضايا التي يتقاطع فيها المناخ مع الأهداف الأخرى مثل الهدف السادس والهدف السابع والهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة. ويلزم بهذا الخصوص، إجراء مراجعات تشريعية لإدراج حوافز للتدابير المناخية، بالإضافة إلى تعزيز القدرات المؤسسية والفنية والتقنية في مجال التغير المناخي، بما في ذلك الوصول إلى التمويل المرتبط بتغير المناخ.

كما يعطي الأردن الأولوية للتعامل وبشكل عاجل مع تداعيات التغير المناخي؛ نظراً لانعكاساته على النظم الحيوية والموارد الطبيعية الوطنية. وتهدف وثيقة "المساهمات المحددة وطنياً" (NDCs) للأردن إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من 14% إلى 31% بحلول عام 2030. وسيتحقق ذلك من خلال تنفيذ خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر (2021-2025) وأولوياتها من إجراءات

ومشاريع في القطاعات الرئيسة: الزراعة والطاقة والسياحة والنقل والمياه والنفايات.

الرقمنة وتوظيف التكنولوجيا

للمضي قدماً، سيتم تدعيم جهود الأردن التنموية بالرقمنة وتوظيف التكنولوجيا في القطاعين العام والخاص، فقد اعتمدت الحكومة استراتيجية شاملة لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة، وتسخيرها لتحسين الخدمات وتحول الأردن إلى الاقتصاد الرقمي. ويشمل ذلك تنفيذ تدابير لرقمنة وتحسين جودة الخدمات الحكومية المتعلقة بالأعمال التجارية، ورقمنة الخدمات المتعلقة بالضرائب، فضلاً عن رقمنة الإجراءات التجارية وتسهيلها. ويسلط البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة الضوء على استخدام التكنولوجيا الذكية والنظيفة لتطوير خدمات النقل العام ولإعادة تأهيل شبكات الطرق الوطنية. كما يسعى الأردن أيضاً إلى دمج الذكاء الاصطناعي في السياق المحلي، من خلال استراتيجية طُوّرت لتعزيز استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وزيادة مساهمتها في الاقتصاد، والمساعدة في وضع الأردن في مركز إقليمي لبحوث تكنولوجيا المعلومات والابتكار. ولهذا الغرض، ونظراً للصلة التي تربط هذا القطاع بالتعليم، سيعمل الأردن على تطوير المناهج التعليمية لتلبية متطلبات التحول الرقمي، خاصة في ضوء أهمية إعداد الشباب الأردني لوظائف الغد، مع الأخذ في الحسبان الأماكن النائية، واختلاف الفئات العمرية وقدرتها على التجاوب والانتقال الفعلي لاستخدام التكنولوجيا.

الشراكات

تظل الشراكات مع مختلف القطاعات جزءاً لا يتجزأ من نهج الأردن في التنمية، وسيتعين مواصلة تدعيم إطار مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في إدارة المشروعات وتنفيذها، أما بالنسبة للأوساط الأكاديمية، فمن الضروري تسخير البحوث والتكنولوجيا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ويظل المجتمع المدني داعماً وشريكاً في بناء القدرات وزيادة الوعي وتنفيذ الأنشطة الفنية.

يؤمن الأردن بالدور التكاملي للقطاع الخاص بوصفه شريكاً رئيساً في التنمية، من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ وبناء وتشغيل المشاريع الاستراتيجية والتنموية الكبرى. وتحقيقا لهذه الغاية، سيواصل الأردن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والاستثمارية لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد، مما سيمكّن الأردن من مواجهة التحديات المتعلقة بالبطالة، خاصة بين فئات الشباب والنساء. وفي هذا الخصوص، سيتم التركيز على مساندة القطاعات المختلفة ذات الأولوية، ومنها الصناعة والأمن الغذائي والمياه والطاقة والسياحة، وبالتحديد؛ الشركات الصغيرة والمتوسطة وصغار المزارعين والمنتجين.

ظيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إجراءات استراتيجية وتحولية لتسريع وتيرة العمل والتقدم، لا سيما أنه لم يبقَ سوى ثماني سنوات على نهاية الأجندة. وفي هذا الإطار يجري العمل على تطوير رؤية وخطة شاملة للأعوام المقبلة للانتقال نحو المستقبل بهدف تحرير الإمكانات لتحديث الاقتصاد، وهي خطة ستسهم في الجهود الوطنية في الوصول لأهداف التنمية المستدامة من خلال ترجمتها إلى خطط عمل عابرة للحكومات، بما يضمن تحقيق النمو الشامل وما يرتبط به من استحداث فرص العمل وزيادة الإيرادات التي تنعكس بالتالي على مستوى معيشة المواطنين.

ونحن بصدد تطوير رؤيتنا للمستقبل ولتسريع الجهود للتعافي الاقتصادي، نتطلع إلى استمرار دعم المجتمع الدولي للأردن للتعامل مع التحديات الناجمة عن الصراعات في المنطقة والتغير المناخي، لتمكينه من الاستمرار في أداء دوره عاملَ أمن واستقرار في الإقليم، خاصة ما يتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي وتطوير وتسهيل التجارة البينية، وربط خدمات البنى التحتية في قطاعات الطاقة والنقل والسكك الحديدية والتجارة، وتطوير إمكانات الأردن لجعله مركزاً إقليمياً في العديد من المجالات، بما في ذلك الأمن الغذائي، ومكافحة الأمراض والأوبئة، وقطاع اللوجستيات، والتعليم العالي، والطاقة.

الملاحق

الملحق (1)

مؤشرات التنمية المستدامة

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كلّ مكان

المؤشرات	الفعلي 2015		الفعلي 2020	
1-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني	%14.4	(2010)	%15.7	(2017)
1-3-1 نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/ نظم للحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، وبحسب الفئات السكانية، كالأطفال، والعاطلين عن العمل، والمسنّين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء، والضعفاء				
نسبة السكان الذين تجاوزوا السنّ القانونية للمعاش ويتلقّون معاشاً تقاعدياً	%42.20	(2010)	%57.30	
1-4-1 نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية				
نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية في المناطق الحضرية	%99		%99	
نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية في المناطق الريفية	%97		%97	
نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية في جميع المناطق	%99		%98	(2017)
نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية في المناطق الريفية	%96		%97	
1-5-1 عدد الأشخاص المتوفّين والمفقودين ومَن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص				
عدد الأشخاص المتوفّين والمفقودين بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص	0.12		0.09	
عدد الأشخاص المتأثرين مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص	13.27		0.16	
2-5-1 الخسائر الاقتصادية التي تُعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي العالمي	0.000117		0.0005	
4-5-1 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث	0		25	
1-1-أ مجموع منح المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من جميع الجهات المانحة التي تركز على الحد من الفقر، كحصة من إجمالي الدخل القومي للبلد المتلقي	0.87		0.98	(2019)
1-2-أ نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية)	37.6		38	
نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم)	10.8		10.3	

المؤشرات	Actual 2015	Actual 2020
نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (الصحة)	11	9.4
نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (الحماية الاجتماعية)	15.7	18.3

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

المؤشرات	الفعلي 2015		الفعلي 2020	
2-1-1 معدل انتشار نقص التغذية	%6.30		%9.50	
2-2-1 معدل انتشار توقّف النمو (الطول بالنسبة للعمر <2- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة	7.7		7.4	
2-2-2 معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول >2+ أو <2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنفين بحسب النوع (الهزال وزيادة الوزن)				
معدل انتشار سوء التغذية – الهزال	%2.42	(2012)	%0.60	
معدل انتشار سوء التغذية - زيادة الوزن	%4.70	(2012)	%7.00	
2-2-3 انتشار فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة	%33.2	(2012)	%23.9	(2017)
2-4-1 نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة	%50		%56	
2-5-1 عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسط أو الطويل	3985	(2016)	4748	(2019)
2-أ-2 مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية	0.17		0.15	
2-أ-2 مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الإنمائية الرسمية مضافاً إليها تدفقات رسمية أخرى) إلى القطاع الزراعي	54.8		58.2	
2-ج-1 مؤشر مفارقات أسعار الأغذية	0.4		0.1	
زيادة فعالية وكفاءة طرق التفتيش على المنشآت (عدد الزيارات الرقابية التفتيشية على المنشآت الغذائية) - مؤشر وطني	45486		39075	
عدد العينات التي تم فحصها - مؤشر وطني	77405		81868	

الهدف الثالث: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

المؤشرات	الفعلي 2015		الفعلي 2020	
3-1-1 نسبة الوفيات النفاسية	19		38.5	
3-1-2 نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحّيون مَهَرة	99.6	(2012)	99.7	(2018)
3-2-1 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	21	(2012)	19	(2018)
3-2-2 معدل وفيات المواليد				
معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة، مجموع	14	(2012)	11	(2018)
معدل وفيات الرضع، الفئة العمرية أقل من سنة، مجموع	17		17	
3-3-1 عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1000 شخص غير مصاب من السكان	0.0001	(2018)	0.00054	
3-3-2 معدل انتشار داء السل لكل 100 ألف شخص	4.42		1.5	
3-3-3 عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل 1000 شخص	0.007	(2016)	0	
3-3-4 عدد الإصابات بأمراض التهاب الكبد الوبائي B لكل 100 ألف من السكان	0		0.003	
3-4-1 معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة	%58.70		%83	
3-4-2 معدل وفيات الانتحار				
عدد الوفيات الناجمة عن حالات الانتحار	113		152	
3-6-1 معدل الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور على الطرق				
عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور	750	(2016)	461	
3-7-1 نسبة النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللاتي لُبّيت حاجتُهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة	58	(2012)	56.7	(2018)
3-7-2 معدل الولادات لدى المراهقات (10-14 سنة؛ و15-19 سنة) لكل 1000 امرأة في تلك الفئة العمرية	25.6	(2016)	27	(2018)
3-8-2 نسبة السكان الذين تصرف أسرهم المعيشية نفقات كبيرة على الصحة محسوبة كحصة من مجموع إنفاق الأسر المعيشية أو دخلها	2.3	(2013)	6.3	(2018)
نسبة السكان الذين تنفق أسرهم بصورة كبيرة على الصحة أكثر من 25 بالمئة من إجمالي إنفاق الأسرة أو دخلها	0.4	(2013)	1.3	(2018)
3-9-3 معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المتعمد	9.1		17.4	
3-أ-1 معدل الانتشار موحد السن لاستعمال التبغ حالياً لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر	28.3	(2018)	42.1	
3-ب-1 نسبة السكان المستهدفين المستفيدين من جميع اللقاحات المشمولة بالبرنامج الوطني لبلدهم				

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
تغطية مطاعيم شلل الأطفال (DPT)، الجرعات الثلاث	98.4	90
تغطية مطاعيم الحصبة، الجرعتان	96	96
3-ج-1 معدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم		
كثافة العاملين الصحيين، أطباء	18.7	27.8
كثافة العاملين الصحيين، صيادلة	15.5	13.7
كثافة العاملين الصحيين، التمريض والقبالة	26.4	35.8
كثافة العاملين الصحيين، أطباء أسنان	7.1	7.7

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
4-1-1 نسبة الأطفال والشباب (أ) في الصف الثاني/ الثالث؛ و(ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ و(ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، الذين		
يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في '1' القراءة، و'2' الرياضيات، بحسب الجنس		
نسبة الطلبة في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحدَّ الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات	32.5	40.7
نسبة الطلبة في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحدَّ الأدنى من مستوى الكفاءة في القراءة	53.7	58.8
4-1-2 معدل إكمال الدراسة (التعليم الابتدائي، والتعليم الإعدادي، والتعليم الثانوي)		
معدل إتمام التعليم الابتدائي	98.7	99.4
معدل إتمام المرحلة الأولى من التعليم الثانوي	92.2	94
معدل إتمام المرحلة الثانية من التعليم الثانوي	56.8	69.8
معدل الأطفال خارج المدرسة، المرحلة الابتدائية	2.3	2.6
معدل الأطفال خارج المدرسة، المرحلة الأولى من التعليم الثانوي	7	5.8
معدل الأطفال خارج المدرسة، المرحلة الثانية من التعليم الثانوي	28.6	20
4-2-1 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 24 و59 شهراً الماضين على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة، والتعلم، والرفاه النفسي والاجتماعي	NA	%70.70
4-2-2 معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)	%60.40	%63.20

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
4-3-1 معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب الجنس	%26.20	%34.70
معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً السابقة، ذكور	%24.50	%34.60
معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً السابقة، إناث	%28.00	%34.80
4-4-1 نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب نوع المهارة		
نسخ أو نقل ملف أو مجلّد	%90.10	%88.50
استخدام أدوات النسخ واللصق	%98.50	%98
إرسال رسائل البريد الإلكتروني مع إرفاق الملفات (وثيقة، صورة، فيديو)	%96.40	%96.60
استخدام الصيغ الحسابية الأساسية في جداول البيانات	%87.40	%80.20
توصيل أجهزة جديدة وتركيبها (الكاميرا، والطابعة)	%75.80	%79.60
العثور على البرمجيات وتحميلها وتثبيتها	%87	%89.20
إعداد العروض الإلكترونية بواسطة برمجيات العروض (بما في ذلك النصوص أو الصور أو الصوت أو الفيديو أو الرسوم البيانية)	%100	%100
نقل الملفات بين الكمبيوتر والأجهزة الأخرى	%98.70	%98.30
إنشاء برنامج كمبيوتر باستخدام لغة برمجة متخصصة	%91	%91.60
4-5-1 مؤشرات التكافؤ (أنثى/ ذكر، وريفي/ حضري، وأدنى/ أعلى خُمْس السكان ثراء، وفئات أخرى مثل ذوي الإعاقة وأفراد الشعوب الأصلية، والمتضررين من النزاعات، متى توافرت البيانات عن ذلك) لجميع مؤشرات التعليم المندرجة في هذه القائمة، التي يمكن تصنيفها		
نسبة الطلبة من الإناث إلى الذكور	%98	%98
نسبة المعلمين من الإناث إلى الذكور	2.23	2.28
نسبة الطلبة في المنطقة (ريف)، ذكور	%51.30	%51
نسبة الطلبة في المنطقة (ريف)، إناث	%48.70	%49
نسبة الطلبة في المنطقة (حضر)، ذكور	%50.30	%50.50
نسبة الطلبة في المنطقة (حضر)، إناث	%49.70	%49.50
نسبة النجاح في الثانوية العامة، مجموع	%50.30	%60.80
نسبة النجاح في الثانوية العامة، ذكور	%45.80	%54.30
نسبة النجاح في الثانوية العامة، إناث	%53.10	%67.60
نسبة الطلبة بحسب الجنس في الأبنية المستأجرة، ذكور	%55	%54.90
نسبة الطلبة بحسب الجنس في الأبنية المستأجرة، إناث	%45	%45.10
نسبة الطلبة في الأبنية ذات الفترتين، ذكور	%43	%45.50

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
نسبة الطلبة في الأبنية ذات الفترتين، إناث	%57	%54.50
معدل طالب لكل معلم، مجموع	%15.80	%16.70
معدل طالب لكل معلم، ذكور	%25.70	%27.80
معدل طالب لكل معلم، إناث	%11.30	%11.90
أ- نسبة الطلبة ذوي الإعاقة من الإناث إلى ذوي الإعاقة من الذكور	0.95	1
ب- نسبة المعلمين ذوي الإعاقة من الإناث إلى ذوي الإعاقة من الذكور	0.79	1
4-6-1 نسبة السكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من الكفاءة في المهارات الوظيفية المتصلة بما يلي: (أ) الأمية و(ب) الحساب، بحسب الجنس		
أ- نسبة الأمية لدى الشباب (15-24 سنة)، ذكور	%3.00	%1.90
أ- نسبة الأمية لدى الشباب (15-24 سنة)، إناث	%2.80	%1.40
أ- نسبة الأمية لدى الشباب (15-24 سنة)، مجموع	%2.90	%1.70
ب- نسبة الأمية لدى البالغين (+15 سنة)، ذكور	%3.70	%2.70
ب- نسبة الأمية لدى البالغين (+15 سنة)، إناث	%8.50	%7.50
ب- نسبة الأمية لدى البالغين (+15 سنة)، مجموع	%6.10	%5.10
ج- معدل تحقيق المهارات الحسابية لدى الشباب (15-24)، ذكور	%96.50	%98.10
ج- معدل تحقيق المهارات الحسابية لدى الشباب (15-24)، إناث	%97.00	%98.60
ج- معدل تحقيق المهارات الحسابية لدى الشباب (15-24)، مجموع	%96.80	%98.30
د- معدل تحقيق المهارات الحسابية لدى البالغين (+15)، ذكور	%92.40	%97.30
د- معدل تحقيق المهارات الحسابية لدى البالغين (+15)، إناث	%87.30	%92.50
د- معدل تحقيق المهارات الحسابية لدى البالغين (+15)، مجموع	%89.90	%94.90
4-7-1 مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية و'2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني، و(ب) المناهج الدراسية و(ج) تدريب المعلمين، و(د) تقييم الطلبة		
مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني		%100
مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك في (ب) المناهج الدراسية		%100
مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك في (ج) تدريب المعلمين		%100

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك في (د) تقييم الطلبة		%100
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة		%68
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني		%71
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (ب) المناهج الدراسية		%67
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (ج) تدريب المعلمين		%75
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (د) تقييم الطلبة		%50
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (ه) البيئة التعليمية		%75
4-أ-1 نسبة المدارس التي تقدم الخدمات الأساسية، بحسب نوع الخدمة		
نسبة المدارس التي تتوفر فيها شبكة الكهرباء، حكومي	%100	%100
نسبة المدارس التي تتوفر فيها شبكة الكهرباء ، خاص	%100	%100
نسبة المدارس التي تتوفر فيها شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية، حكومي	%91	%92
نسبة المدارس التي تتوفر فيها شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية، خاص	%82	%82
نسبة المدارس التي تتوفر فيها أجهزة حاسوب لأغراض تعليمية، حكومي	%73	%73
نسبة المدارس التي تتوفر فيها أجهزة حاسوب لأغراض تعليمية، خاص	%40	%50
نسبة المدارس التي تتوفر فيها هياكل أساسية ومواد مكيَّفة للطلبة ذوي الإعاقة، مدارس بها رامبات لذوي الإعاقة	%50	%70
عدد المدارس التي تتوفر فيها هياكل أساسية ومواد مكيَّفة للطلبة ذوي الإعاقة، عدد المدارس التي بها حمّام لذوي الإعاقة/ مدرسة	100	362
نسبة المدارس التي تتوفر فيها مياه الشرب الأساسية	%100	%100
نسبة المدارس التي تتوفر فيها مرافق صحية أساسية غير مختلطة	%100	%100
نسبة المدارس التي تتوفر فيها مرافق أساسية لغسل الأيدي	%100	%100
4-ج-1 نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات اللازمة، بحسب المستوى التعليمي		
نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي	%100	%100
نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، المرحلة الابتدائية	%100	%100
نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، المرحلة الأولى من التعليم الثانوي	%100	%100
نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، المرحلة الثانية من التعليم الثانوي	%100	%100

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

المؤشرات	الفعلي 2015		الفعلي 2020	
5-1-1 ما إذا كان ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس				
وجود أو عدم وجود أطر قانونية لتعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس بحسب الأطر القانونية الشاملة والحياة العامة	%54.50	(2018)	%54.50	
وجود أو عدم وجود أطر قانونية لتعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس بحسب العنف ضد المرأة	%33.30	(2018)	%33.30	
وجود أو عدم وجود أطر قانونية لتعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس بحسب العمالة والمزايا الاقتصادية	%20	(2018)	%40.00	
وجود أو عدم وجود أطر قانونية لتعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس بحسب الزواج والأسرة	%27.30	(2018)	%27.30	
5-2-1 نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق، اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة	%22	(2012)	%20.40	(2017)
نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق، اللاتي تعرضن لعنف بدني من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة	%11.20		%12.70	
نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق، اللاتي تعرضن لعنف جنسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة	%6.00		%3.30	
نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق، اللاتي تعرضن لعنف نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة	%17.40		%16.10	
5-3-1 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة وتزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الخامسة عشرة، وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة				
نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عاماً وتزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الخامسة عشرة	%0.30	(2012)	%1.50	(2017)
نسبة النساء اللاتي أعمارهن بين 20 و24 عاماً وتزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الثامنة عشرة	%8.40	(2012)	%9.70	(2017)
5-5-1 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية، و(ب) الحكومات المحلية				
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية	%12.00		%15.40	
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (ب) الحكومات المحلية	%27.80		%27.80	
5-5-2 نسبة النساء في المناصب الإدارية	63.3	(2017)	60.3	
5-6-1 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة ويتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية	%58.20	(2017)	%72.60	(2012)

المؤشرات	الفعلي 2015		الفعلي 2020	
5-6-2 عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء والرجال الذين في سن 15 سنة فأكثر على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية على نحو كامل وعلى قدم المساواة	نعم		نعم	
5-أ-1 (أ) نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب الجنس؛ و(ب) حصة المرأة بين الملاّك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، بحسب نوع الحيازة				
نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، مجموع	%24.10	(2017)		
نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، ذكور	%43.20	(2017)		
نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، إناث	%3	(2017)		
حصة المرأة بين الملاّك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية	%6.03	(2017)		
5-أ-2 نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/ أو السيطرة عليها	1.00	(2019)		
5-ب-1 نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، بحسب نوع الجنس				
نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، مجموع	%90.20	(2017)		
نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، ذكور	%88	(2017)		
نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، إناث	%91	(2017)		
5-ج-1 نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة				
الأردن لديه نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	2	(2018)	2	(2021)

الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
1.1.6 النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة آمنة	%94.30	%94.60
1.2.6 النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي	%84	%88.50
1.3.6 النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة	%64	%64
2.3.6 النسبة المئوية للأجسام المائية ذات نوعية مياه جيدة	%92	%100
1.4.6 النسبة المئوية للتغير في كفاءة استخدام المياه عبر الزمن	%3	%4

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
2.4.6 النسبة المئوية لسحب المياه العذبة من مجموع كميات المياه العذبة المتاحة	%133	%138
1.5.6 النسبة المئوية لتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه	%63	%66
2.5.6 النسبة المئوية للمناطق الحدودية المشتركة الخاضعة لاتفاقيات تعاون فاعلة بخصوص المياه	%21	%23.20
1.6.6 النسبة المئوية للتغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه عبر الزمن	%17	%3.50
1.أ.6 نسبة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي والتي تعد جزءاً من خطة إنفاق تجري بالتنسيق مع الحكومة	%85	%85
1.ب.6 النسبة المئوية للوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه والصرف الصحي	%16.70	%16.70

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

المؤشرات	الفعلي 2015		الفعلي 2020	
1-1-7 نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء				
نسبة تأمين التزود بالطاقة الكهربائية	%100	(2017)	%99	
نسبة مساهمة المصادر المحلية في توليد الكهرباء	%5	(2017)	%22	
نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء	%7	(2017)	%20	
2-1-7 نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين	%99	(2017)	%99	
1-2-7 حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة	%2.9		%13	
نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي	%7.1	(2017)	%11	
حصة الفرد من الطاقة المتجددة (واط/ فرد)	41	(2017)	140	
1-3-7 كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	4.64	(2016)	3.8	(2019)
1-أ-7 التدفقات المالية الدولية الموجهة إلى البلدان النامية لدعم أنشطة البحث والتطوير في مجالات الطاقة النظيفة وإنتاج الطاقة المتجددة، بما في ذلك النظم الهجينة	170		92	(2018)
عدد أنظمة الطاقة الشمسية بقدرة (2) كيلو واط المركبة للأسر العفيفة والمستفيدة من المعونة الوطنية على حساب "فلس الريف"	0		2225	
عدد السخانات الشمسية التي تم تركيبها ضمن برامج صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة	8202	(2017)	700	
عدد أنظمة الخلايا الشمسية لدور العبادة (مساجد وكنائس) ضمن برامج صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة	54	(2017)	181	

المؤشرات	الفعلي 2015		الفعلي 2020
عدد المدارس التي نُفذ فيها مشروع "المبادرة الملكية" لتدفئة المدارس الحكومية ضمن برامج صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة	0	(2017)	13
عدد المزارعين المستفيدين من برنامج دعم أنظمة خلايا شمسية للمزارعين ضمن برامج صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة	0	(2017)	23
عدد وحدات الإنارة التي تم توزيعها حتى نهاية عام 2020 من خلال شركات التوزيع ضمن برامج صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة	0	(2017)	20000
عدد أنظمة الخلايا الشمسية للقطاع المنزلي ضمن برامج صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة	0	(2017)	1888
عدد المصانع التي أجرت دراسات التدقيق الطاقي حتى نهاية 2020 ضمن برامج صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة	1	(2017)	5

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

المؤشرات	الفعلي 2015		الفعلي 2020	
معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	5.6		3.8	
معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	3.6		4.1	
8-2-1 معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل	0.5		0.2	
	(2016)		(2019)	
8-5-2 معدل البطالة، بحسب الجنس والعمر				
8-5-2 معدل البطالة	13		23.2	
8-5-2 معدل البطالة للذكور	10.97		21.2	
8-5-2 معدل البطالة للإناث	22.22		30.7	
8-9-1 الناتج المحلي الإجمالي للسياحة المباشرة كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ومن معدل النمو	12.1		12.4	(2018)
8-10-1 (أ) عدد فروع المصارف التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ، و(ب) عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ				
(أ) عدد فروع المصارف التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ	14.86	(2016)	14.39	(2019)
(ب) عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ	26.7	(2016)	26.13	(2019)
8-10-2 نسبة البالغين (15 سنة فأكثر) الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة	24.6	(2014)	42.5	(2017)
8-أ-1 المعونة المقدمة من أجل الالتزامات والمدفوعات المتصلة بالتجارة	310.1	(2016)	121.4355	(2019)
إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، الإنفاق الإجمالي، للتعاون التقني، بالدولار الأميركي لسنة 2019	795.4319	(2016)	1437.446	(2019)

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
8-ب-1 وجود استراتيجية وطنية مكتملة وموضوعة قيد التنفيذ تتعلق بتشغيل الشباب، سواء بوصفها استراتيجية قائمة بذاتها أو عنصراً من استراتيجية وطنية للتشغيل	0	2

الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

المؤشرات	الفعلي 2015		الفعلي 2020	
9-1-1 نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول			71.4	
Passenger and freight volumes, by mode of transport 9.1.2				
القيمة المضافة للصناعات التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	18.12		17.4	
القيمة المضافة التصنيعية للفرد	5264		4763	
9-2-2 العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة	%10		%10.40	
9-3-2 نسبة الصناعات صغيرة الحجم الحاصلة على قرض أو خط ائتمان				
معدل نسبة الصناعات الصغيرة والمتوسطة	%9.45		%10.78	
9-4-1 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة	%49.20		%58.20	
9-5-1 الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%0.71	(2016)	%0.80	(2020)
9-5-2 العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة	252.4		595	(2017)
9-أ-1 مجموع الدعم الدولي (المساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى التدفقات الرسمية الأخرى) إلى الهياكل الأساسية	576		930	(2019)
9-ب-1 نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة	26.7		23.7	(2019)
9-ج-1 نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا				
نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا (2G)	99		100	
نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا (3G)	99		100	
نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا (4G)	80		99	

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020	
10.2.1 نسبة الأفراد الذين يعيشون بأقل من نصف وسيط الدخل الجاري السنوي للأفراد		17.4	(2018)
10.2.1 متوسط دخل الأسرة للأسر التي يرأسها رب أسرة يعاني من إعاقة		8260.2	(2018)
10.2.1 متوسط دخل الأسرة للأسر التي يرأسها رب أسرة لا يعاني من إعاقة		11296.5	(2018)
10.4.1 نسبة تعويضات العاملين من الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية	35	36	(2016)
10.5.1 مؤشرات السلامة المالية			
نسبة حقوق التصويت للأردن في المنظمات الدولية، وكالة التمويل الدولية	%6.49	%6.42	
نسبة حقوق التصويت للأردن في المنظمات الدولية، منظمة التجارة العالمية	%61.70	%60.98	
نسبة حقوق التصويت للأردن في المنظمات الدولية، صندوق النقد الدولي	%9.69	%9.73	
10.7.2 عدد البلدان التي طبقت سياسات هجرة متّسمة بحسن الإدارة	3	4	
10.7.3 عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم أو اختفوا أثناء عملية الهجرة إلى وجهة دولية	0	0	
10.7.4 نسبة السكان اللاجئين بحسب بلد الميلاد	19.8	24.4	
10.ب.1 مجموع المساعدات التي تلقاها الأردن من أجل التنمية، صافي المدفوعات، بالأسعار الجارية	3425	3834	(2019)
10.ج.1 تكاليف التحويلات المالية، نسبة من المبالغ المحولة	5.78	4.85	(2019)

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
11-1-1 نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة	12.9	23.4
	2014	(2018)
11-4-1 نصيب الفرد من مجموع النفقات التي تُنفَق لصون وحماية وحفظ جميع أصناف التراث الثقافي والطبيعي، بحسب مصدر التمويل (العام والخاص)، ونوع التراث (الثقافي والطبيعي) ومستوى الحكم (وطني وإقليمي، ومحلي/ بلدي)		

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
مجموع النفقات التي تُنفق لصون وحماية وحفظ جميع أصناف التراث الثقافي والطبيعي (ألف دينار أردني)	880.684	1,988.75
11-5-1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تأثروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص من السكان		
عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص	0.12	0.09
عدد الأشخاص المتأثرين مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص	13.27	0.16
11-5-2 الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الحيوية وعدد الأعطال التي لحقت بالخدمات الأساسية بسبب الكوارث	0.012	0.015
11-6-1 نسبة النفايات الصلبة الحضرية التي يتم جمعها وإدارتها في منشآت خاضعة للمراقبة من مجموع النفايات الحضرية المتولدة، بحسب المدينة		
كمية النفايات الصلبة المتولدة في المملكة (طن)	3231123	3980655
11-أ-1 عدد البلدان التي لديها سياسات حضرية وطنية أو خطط إنمائية إقليمية قادرة على (أ) الاستجابة للديناميات السكانية؛ (ب) وكفالة تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، (ج) وزيادة الحيز المالي المحلي		
يوجد سياسات حضرية وخطط إنمائية إقليمية	لا	نعم
11-ب-1 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030		
يتم اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث	لا	نعم
11-ب-2 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث		
يتم اعتماد وتنفيذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث	لا	نعم

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
12-1-1 عدد البلدان التي تضع أو تعتمد أو تنفّذ صكوكاً للسياسات ترمي إلى دعم التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامَين		
الأردن يضع أو يعتمد أو ينفّذ صكوكاً للسياسات ترمي إلى دعم التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامَين	0	1
عدد خطط العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامَين أو التي أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية بوصفها أولوية أو غاية	0	7

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
12-3-1 (أ) مؤشر الخسائر الغذائية، (ب) مؤشر النفايات الغذائية		
كميات الغذاء التي يتم إتلافها (طن)	6416	2180
(Household food waste estimate (kg/capita/year		93
12-4-1 عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية متعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيماوية، التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة		
عدد الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بإدارة النفايات والمواد الكيماوية الملتزم بتنفيذها ش	5	5
12-4-2 (أ) نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة؛ و(ب) نسبة النفايات الخطرة المعالَجة، بحسب نوع المعالجة		
كمية النفايات الخطرة المتولّدة (طن)	57408	72302
كمية النفايات الخطرة المصدَّرة (طن)	3200	22882
كمية النفايات الخطرة المعالَجة أو التي تم التخلص منها - نفايات طبية (طن)	3600	6500
كمية النفايات الخطرة المعالَجة أو التي تم التخلص منها - نفايات إلكترونية (طن)	12000	25000
كمية النفايات الخطرة المعالَجة أو التي تم التخلص منها - نفايات أخرى خطرة (طن)	4555	5000
12-5-1 معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها		
كمية النفايات الصلبة المتولّدة على الصعيد الوطني (طن)	3231123	3980655
كمية النفايات الصلبة المتولّدة في العاصمة عمّان (طن)	1172980	1374835
كمية النفايات الصلبة المتولّدة في المملكة عدا العاصمة عمّان (طن)	2058143	2605820
كمية الزيوت والبطاريات المستهلَكة المعاد تدويرها (طن)	54000	47000
12-6-1 عدد الشركات التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة		
يوجد على الصعيد الوطني شركات تنشر تقارير اعتماد الممارسات المستدامة	لا	نعم
12-7-1 درجة تنفيذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشراء العمومي المستدام		
وجود تشريع يعزز ممارسات الشراء العمومي المستدامة	لا	نعم
12-8-1 مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية و'2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني؛ و(ب) المناهج الدراسية؛ و(ج) تدريب المعلمين؛ و(د) تقييم الطلبة		
وجود استراتيجيات وخطط للتعليم والتوعية البيئية	نعم	نعم

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني		%100
مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك في (ب) المناهج الدراسية		%100
مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك في (ج) تدريب المعلمين		%100
مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك في (د) تقييم الطلبة		%100
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة		%68
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني		%71
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (ب) المناهج الدراسية		%67
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (ج) تدريب المعلمين		%75
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (د) تقييم الطلبة		%50
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (ه) البيئة التعليمية		%75
12-أ-1 قدرة توليد الطاقة المتجددة المنشأة في البلدان النامية (بالواط لكل فرد)		
نسبة مساهمة المصادر المحلية في توليد الكهرباء	%5	%22 (2017)
معدل كمية الطاقة الكهربائية الفعلية المتوقَّع توليدها من جميع الخلايا في مكب الغباوي (كيلو واط)		4680
عدد عدادات صافي القياس والعبور	1319	9027

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
13-1-1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص		
عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص	0.12	0.09
عدد الأشخاص المتأثرين مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف شخص	13.27	0.16

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
13-1-2 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030		
يتم اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث	لا	نعم
13-1-3 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث		
يتم اعتماد وتنفيذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث	لا	نعم
13-2-1 عدد البلدان التي لديها مساهمات محددة وطنياً واستراتيجيات طويلة الأجل وخطط تكيُّف وطنية وبلاغات متعلقة بالتكيّف، على نحو ما تُفاد به أمانةُ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ		
يوجد خطط مساهمات محددة وطنياً واستراتيجيات طويلة الأمد وخطط تكيف	نعم	نعم
إصدار وثيقة المساهمات المحددة وطنياً	نعم	نعم
إصدار الخطة الوطنية للتكيف	نعم	نعم
إصدار خطة عمل وثيقة المساهمات المحددة وطنياً	نعم	نعم
إصدار تقارير البلاغات الوطنية	نعم	نعم
إصدار تقارير البلاغات الوطنية المحدَّثة لسنتين	لا	نعم
13-3-1 مدى تعميم مراعاة '1' تعليم المواطنة العالمية و'2' التعليم من أجل التنمية المستدامة في (أ) سياسات التعليم الوطنية؛ (ب) والمناهج الدراسية؛ (ج) وتدريب المعلمين؛ (د) وتقييم الطلبة		
وجود استراتيجيات وخطط للتعليم والتوعية البيئية	نعم	نعم
مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني		%100
مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك في (ب) المناهج الدراسية		%100
مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك في (ج) تدريب المعلمين		%100
مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك في (د) تقييم الطلبة		%100
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة		%68
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني		%71
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (ب) المناهج الدراسية		%67
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (ج) تدريب المعلمين		%75

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (د) تقييم الطلبة		%50
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (ه) البيئة التعليمية		%75

الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
14-1-1 (أ) مؤشر فرط المغذّيات في المناطق الساحلية (لا3)	1	0.3695
14-1-1 (أ) مؤشر فرط المغذّيات في المناطق الساحلية (PO4)	0.09	0.0717
14-2-1 عدد البلدان التي تستخدم نُهجاً قائمة على مراعاة النظم الإيكولوجية لإدارة المناطق البحرية		
يستخدم الأردن نُهجاً قائمة على مراعاة النظم الإيكولوجية لإدارة المناطق البحرية	نعم	نعم
14-3-1 قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفَق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات	8.31	8.27
14-5-1 نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية	0	%5.09
14-6-1 مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظَّم	%20	%80
14-7-1 مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، وجميع البلدان	%1<	%1<
14-أ-1 نسبة مجموع الميزانية المخصصة للبحوث في مجال التكنولوجيا البحرية	%0	%0
14-ب-1 مدى تطبيق إطار قانوني/ تنظيمي/ سياساتي/ مؤسسي يعترف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي تلك الحقوق	%60	%80

الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
15-1-1 مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة	%1.00	%0.80
15-1-2 نسبة المواقع المهمة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي	%1.40	%4

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020
نسبة المواقع المهمة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي	%9.80	%9.80
نسبة المواقع المهمة التي تجسد التنوع البيولوجي للمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي	%8.70	%8.70
15-2-1 التقدم المحرَز في إرساء الإدارة المستدامة للغابات	%50	%80
15-3-1 نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة	4	NA
15-4-1 التغطية محسوبة بالمناطق المحمية من المواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي	11.95	11.95
15-5-1 مؤشر القائمة الحمراء	0.96562	0.96549
15-6-1 عدد البلدان التي اعتمدت أطراً تشريعية وإدارية وسياساتية لكفالة تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف		
اعتمد الأردن أطراً تشريعية وإدارية وسياساتية لضمان تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف	نعم	نعم
15-7-1 نسبة الأحياء البرية المتَّجَر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع	%40	%20
15-8-1 نسبة البلدان التي تعتمد تشريعات وطنية ذات صلة، وتخصص موارد كافية لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية أو مراقبتها		
يعتمد الأردن تشريعات وطنية ذات صلة، ويخصص موارد كافية لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية أو مراقبتها	نعم	نعم
15-9-1 (أ) عدد البلدان التي وضعت أهدافاً وطنية تشبه أو تتواءم مع الهدف الثاني من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020، في استراتيجياتها وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والتقدم المحرَز نحو تحقيق هذه الأهداف		
وضع الأردن أهدافاً وطنية تشبه أو تتواءم مع الهدف الثاني من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي	لا	نعم
15-9-1 (ب) مراعاة التنوع البيولوجي في النظم الوطنية للمحاسبة والإبلاغ، التي تعرَّف بأنها تنفيذ لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية	نعم	نعم
15-أ-1 (أ) المساعدة الإنمائية الرسمية بشأن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام	226.00	19.40
15-ج-1 نسبة الأحياء البرية المتَّجَر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع	%40	%20

الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

المؤشرات	الفعلي 2015		الفعلي 2020	
16-1-1 عدد ضحايا القتل العمد لكل 100 ألف نسمة، بحسب العمر ونوع الجنس				
ضحايا القتل العمد من الأطفال (إناث) لكل 100 ألف نسمة	0.71	(2016)	18.9	
ضحايا القتل العمد من الأطفال (ذكور) لكل 100 ألف نسمة	2	(2016)	26.9	
عدد ضحايا القتل العمد من البالغين (إناث) لكل 100 ألف نسمة	33.43		60.6	
عدد ضحايا القتل العمد من البالغين (ذكور) لكل 100 ألف نسمة	97.57	(2016)	203.4	
16-2-2 عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل 100 ألف نسمة، بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال	26	(2016)	23.13	
16-3-1 نسبة ضحايا العنف خلال الاثني عشر شهراً السابقة الذين أبلغوا عمّا تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسمياً	24.27	(2018)	14.84	
16-3-2 المحتجَزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء	45.4		41.1	
16-5-1 نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم مسؤولون حكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً السابقة	12.68	(2013)	2.5	(2019)
16-5-2 نسبة الأعمال التجارية التي اتصلت مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعت رشوة إلى مسؤول حكومي أو طلب منها مسؤولون حكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً السابقة	13		3	
16-6-1 النفقات الحكومية الرئيسة كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الميزانية أو ما شابه)	98.04		97.5	(2019)
16-8-1 نسبة عضوية البلدان النامية في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت في تلك المنظمات				
نسبة حقوق التصويت للأردن في المنظمات الدولية، وكالة التمويل الدولية	%6.49		%6.42	
نسبة حقوق التصويت للأردن في المنظمات الدولية، منظمة التجارة العالمية	%61.70		%60.98	
نسبة حقوق التصويت للأردن في المنظمات الدولية، صندوق النقد الدولي	%9.69		%9.73	
نسبة حقوق التصويت للأردن في المنظمات الدولية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير	%12.01		%10.88	
نسبة حقوق التصويت للأردن في المنظمات الدولية، الجمعية العامة للأمم المتحدة	%51.81		%51.81	
16-9-1 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني			%98	(2018)

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020	
16-أ-1 وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس			
الأردن لديه مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تتوافق مع مبادئ باريس	نعم	نعم	

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020	
الشؤون المالية			
17-1-1 مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر	24.81	24.54	(2019)
17-1-2 نسبة الميزانية المحلية المموَّلة من الضرائب المحلية	53.04	53.11	(2019)
17-3-1 الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون في ما بين بلدان الجنوب كنسبة من إجمالي الدخل القومي	0.04	%4.90	(2018)
17-3-2 حجم التحويلات المالية (بالدولار الأميركي) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي	13.86	8.93	
17-4-1 تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات	12.7	14.66	(2019)
التكنولوجيا			
17-6-1 الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان، بحسب السرعة[1]	%3.40	%5.70	
عدد اشتراكات النطاق العريض للإنترنت الثابت بصرف النظر عن السرعة	318,939	620,141	
17-8-1 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت	%82.56	%70.37	
بناء القدرة			
17-9-1 القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية (بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي) المرصودة للبلدان النامية	410.88	1437.45	(2019)
التجارة			
17-10-1 المتوسط المرجَّح للتعريفات الجمركية في جميع أنحاء العالم	8.813	10.86	(2019)
متوسط التعريفة الجمركية الموزونة على مستوى العالم، وحالة الدولة الأكثر رعاية، بحسب نوع المنتج، المنتجات الزراعية	10.14	12.33	(2019)
متوسط التعريفة الجمركية الموزونة على مستوى العالم، وحالة الدولة الأكثر رعاية، بحسب نوع المنتج، منتجات الالبسة	19.69	19.98	(2019)
متوسط التعريفة الجمركية الموزونة على مستوى العالم، وحالة الدولة الأكثر رعاية، بحسب نوع المنتج، المنتجات الصناعية	8.71	10.96	(2019)
متوسط التعريفة الجمركية الموزونة على مستوى العالم، وحالة الدولة الأكثر رعاية، بحسب نوع المنتج، المنتجات النفطية	5	5	(2019)

1

المؤشرات	الفعلي 2015	الفعلي 2020	
متوسط التعريفة الجمركية الموزونة على مستوى العالم، وحالة الدولة الأكثر رعاية، بحسب نوع المنتج، المنسوجات	4.37	4.49	(2019)
17-11-1 حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية	%36.59	%35.15	(2018)
المسائل العامة			
17-13-1 لوحة متابعة حالة الاقتصاد الكلي	26925	29984	(2018)
اتساق السياسات والمؤسسات			
17-14-1 عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة	1	1	
17-15-1 مدى استخدام أطر النتائج وأدوات التخطيط المملوكة للبلدان من جانب مقدمي التعاون الإنمائي	1	1	
شراكات أصحاب المصلحة المتعددين			
17-16-1 عدد البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم في ما يتعلق بأطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة	1	1	
البيانات والرصد والمساءلة			
17-18-1 مؤشر القدرة الإحصائية من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة	1	1	
17-18-2 عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	1	1	
17-18-3 عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية مموَّلة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل	1	1	
17-19-2 نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية؛ و(ب) حققت نسبة 100% في تسجيل المواليد ونسبة 80% في تسجيل الوفيات			
أ. أجرى الأردن تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الأخيرة	1	1	
ب. حقق الأردن نسبة 100% في تسجيل المواليد	1	1	
ج. حقق الأردن نسبة 80% في تسجيل الوفيات	1	1	

الملحق (2)

مؤشرات التنمية المستدامة مع المستهدفات للأعوام 2024، 2027، 2030

الفعلي 2015	الفعلي 2015	الفعلي 2020	المستهدفات		
			2024	2027	2030
2-1-1 معدل انتشار نقص التغذية	%6.30	%9.50	%8.00	%5.00	%2.00
2-2-1 معدل انتشار توقّف النمو (الطول بالنسبة للعمر <2- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة	7.7	7.4	6.3	5.3	4.3
2-4-1 نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة	%50	%56	%61	%64	%68
2-5-1 عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسط أو الطويل	3985 (2016)	4748 (2019)	5475	6104	6805
2-أ-1 مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية (حصة الزراعة من الموازنة/ حصة الزراعة من الناتج)	0.17	0.15	0.156	0.161	0.166
2-أ-2 مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الإنمائية الرسمية مضافاً إليها تدفقات رسمية أخرى) إلى القطاع الزراعي	24.4	11.2	64	68.8	73.9
2-ج-1 مؤشر مفارقات أسعار الأغذية	0.4	0.1	0.49	0.58	0.69
زيادة فعالية وكفاءة طرق التفتيش على المنشآت (عدد الزيارات الرقابية التفتيشية على المنشآت الغذائية) - مؤشر وطني	45486	39075	34669	31737	29053
عدد العينات التي تم فحصها - مؤشر وطني	77405	81868	85643	88606	91671
3-1-1 نسبة الوفيات النفاسية	19	38.5	35	30	28
3-1-2 نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحّيون مَهَرة	99.6 (2012)	99.7 (2018)	99.8	99.9	99.9
3-2-1 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	21 (2012)	19 (2018)	17.5	16	15.5
معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة، مجموع	14 (2012)	11 (2018)	10.5	9.8	9.5
معدل وفيات الرضع، الفئة العمرية أقل من سنة، مجموع	17	17	16.5	16.1	16

الفعلي 2015	الفعلي 2015	الفعلي 2020	المستهدفات 2024	المستهدفات 2027	المستهدفات 2030
3-3-1 عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1000 شخص غير مصاب من السكان	(0.0001) (2018)	(0.00054)	Less Than1/1000	Less Than1/1000	Less Than1/1000
3-3-2 معدل انتشار داء السل لكل 100 ألف شخص	4.42	1.5	Less Than3	Less Than3	Less Than3
3-3-3 عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل 1000 شخص	0.007 (2016)	0	0	0	0
3-3-4 عدد الإصابات بأمراض التهاب الكبد الوبائي B لكل 100 ألف من السكان	0	0.003	0	0	0
3-4-1 معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة	%58.70	%83	%82	%81	%80
3-7-1 نسبة النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللاتي لُبّيت حاجتُهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة	58 (2012)	56.7 (2018)	58	61	65
3-7-2 معدل الولادات لدى المراهقات (10-14 سنة؛ و15-19 سنة) لكل 1000 امرأة في تلك الفئة العمرية	25.6 (2016)	27 (2018)	25	22	20
3-8-2 نسبة السكان الذين تصرف أسرهم المعيشية نفقات كبيرة على الصحة محسوبة كحصة من مجموع إنفاق الأسر المعيشية أو دخلها	2.3 (2013)	6.3 (2018)	6.4	6.4	6.4
نسبة السكان الذين تنفق أسرهم بصورة كبيرة على الصحة أكثر من 25 بالمئة من إجمالي إنفاق الأسرة أو دخلها	0.4 (2013)	1.3 (2018)	1.3	1.3	1.3
3-أ-1 معدل الانتشار موحد السن لاستعمال التبغ حالياً لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر	28.3 (2018)	42.1	41	40.5	40
تغطية مطاعيم شلل الأطفال(DPT)، الجرعات الثلاث	98.4	90	91	93	95
تغطية مطاعيم الحصبة، الجرعتان	96	96	97	98	99
كثافة العاملين الصحيين، أطباء	18.7	27.8	29.6	31	32.3
كثافة العاملين الصحيين، صيادلة	15.5	13.7	14.3	14.8	15.2
كثافة العاملين الصحيين، التمريض والقبالة	26.4	35.8	45.2	52.3	59.3
كثافة العاملين الصحيين، أطباء أسنان	7.1	7.7	8.3	8.8	9.2

الفعلي 2015	الفعلي 2015	الفعلي 2020	المستهدفات		
			2024	2027	2030
نسبة الطلبة في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات	32.5	40.7	43	44	45
نسبة الطلبة في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في القراءة	53.7	58.8	63	64	65
معدل إتمام التعليم الابتدائي	98.7	99.4	99.5	99.6	99.6
معدل إتمام المرحلة الأولى من التعليم الثانوي	92.2	94	95	95.5	96
معدل إتمام المرحلة الثانية من التعليم الثانوي	56.8	69.8	70	70.5	71
معدل الأطفال خارج المدرسة، المرحلة الابتدائية	2.3	2.6	2.1	2	1.9
معدل الأطفال خارج المدرسة، المرحلة الأولى من التعليم الثانوي	7	5.8	6.3	6	5.6
معدل الأطفال خارج المدرسة، المرحلة الثانية من التعليم الثانوي	28.6	20	24	23	18
4-2-1 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 24 و59 شهراً الماضين على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة، والتعلم، والرفاه النفسي والاجتماعي	NA	%70.70	%73	%75	%80
4-2-2 معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)	%60.40	%63.20	%66.10	%69.20	%72.40
4-3-1 معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب الجنس	%26.20	%34.70	%38	%43	%45
4-4-1 نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب نوع المهارة					
نسخ أو نقل ملف أو مجلد	%90.10	%88.50	%91	%93	%95
استخدام أدوات النسخ واللصق	%98.50	%98	%98.50	%99	%100
إرسال رسائل البريد الإلكتروني مع إرفاق الملفات (وثيقة، صورة، فيديو)	%96.40	%96.60	%98	%99	%100
استخدام الصيغ الحسابية الأساسية في جداول البيانات	%87.40	%80.20	%85	%90	%95

الفعلي 2015	الفعلي 2015	الفعلي 2020	المستهدفات		
			2024	2027	2030
توصيل أجهزة جديدة وتركيبها (الكاميرا، والطابعة)	%75.80	%79.60	%81	%83	%85
العثور على البرمجيات وتحميلها وتثبيتها	%87	%89.20	%93	%96	%100
إعداد العروض الإلكترونية بواسطة برمجيات العروض (بما في ذلك النصوص أو الصور أو الصوت أو الفيديو أو الرسوم البيانية)	%100	%100	%100	%100	%100
نقل الملفات بين الكمبيوتر والأجهزة الأخرى	%98.70	%98.30	%98.80	%99.30	%100
إنشاء برنامج كمبيوتر باستخدام لغة برمجة متخصصة	%91	%91.60	%91	%91	%91
4-5-1 مؤشرات التكافؤ (أنثى/ ذكر، وريفي/ حضري، وأدنى/ أعلى خُمْس السكان ثراء، وفئات أخرى مثل ذوي الإعاقة وأفراد الشعوب الأصلية، والمتضررين من النزاعات، متى توافرت البيانات عن ذلك) لجميع مؤشرات التعليم المندرجة في هذه القائمة، التي يمكن تصنيفها					
نسبة الطلبة من الإناث إلى الذكور	%98	%98	%98	%99	%99
نسبة المعلمين من الإناث إلى الذكور	2.23	2.28	2.23	2.2	2
نسبة الطلبة في المنطقة (ريف)، ذكور	%51.30	%51	%51	%51	%51
نسبة الطلبة في المنطقة (ريف)، إناث	%48.70	%49	%49	%49	%49
نسبة الطلبة في المنطقة (حضر)، ذكور	%50.30	%50.50	%50.50	%50.50	%50.50
نسبة الطلبة في المنطقة (حضر)، إناث	%49.70	%49.50	%49.50	%49.50	%49.50
نسبة النجاح في الثانوية العامة، مجموع	%50.30	%60.80	%63	%67	%70
نسبة النجاح في الثانوية العامة، ذكور	%45.80	%54.30	%63	%67	%70
نسبة النجاح في الثانوية العامة، إناث	%53.10	%67.60	%70	%70	%70
نسبة الطلبة بحسب الجنس في الأبنية المستأجرة، ذكور	%55	%54.90	%53.50	%52	%50
نسبة الطلبة بحسب الجنس في الأبنية المستأجرة، إناث	%45	%45.10	%46.50	%48	%50
نسبة الطلبة في الأبنية ذات الفترتين، ذكور	%43	%45.50	%47.50	%49	%50
نسبة الطلبة في الأبنية ذات الفترتين، إناث	%57	%54.50	52.5	%51	%50
معدل طالب لكل معلم، مجموع	%15.80	%16.70	to 18 16	to 18 16	to 18 16

الفعلي 2015	الفعلي 2015	الفعلي 2020	المستهدفات		
			2024	2027	2030
معدل طالب لكل معلم، ذكور	%25.70	%27.80	16 to 18	16 to 18	16 to 18
معدل طالب لكل معلم، إناث	%11.30	%11.90	16 to 18	16 to 18	16 to 18
أ- نسبة الطلبة ذوي الإعاقة من الإناث إلى ذوي الإعاقة من الذكور	0.95	1	1	1	1
ب- نسبة المعلمين ذوي الإعاقة من الإناث إلى ذوي الإعاقة من الذكور	0.79	1	1	1	1
4-6-1 نسبة السكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من الكفاءة في المهارات الوظيفية المتصلة بما يلي: (أ) الأمية و(ب) الحساب، بحسب الجنس					
أ- نسبة الأمية لدى الشباب (15-24 سنة)، مجموع	%2.90	%1.70	%1.60	%1.50	%1.40
ب- نسبة الأمية لدى البالغين (15+ سنة)، مجموع	%6.10	%5.10	%5.00	%4.80	%4.50
ج- معدل تحقيق المهارات الحسابية لدى الشباب (15-24)، مجموع	%96.80	%98.30	%98.50	%99.00	%99.50
د- معدل تحقيق المهارات الحسابية لدى البالغين (15+)، مجموع	%89.90	%94.90	%95.00	%96.00	%97.00
4-7-1 مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية و'2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني، و(ب) المناهج الدراسية و(ج) تدريب المعلمين، و(د) تقييم الطلبة					
مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني		%100	%100	%100	%100
مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك في (ب) المناهج الدراسية		%100	%100	%100	%100
مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك في (ج) تدريب المعلمين		%100	%100	%100	%100

الفعلي 2015	الفعلي 2015	الفعلي 2020	المستهدفات		
			2024	2027	2030
مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك في (د) تقييم الطلبة		%100	%100	%100	%100
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة		%68	%70	%75	%80
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني		%71	%75	%80	%85
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (ب) المناهج الدراسية		%67	%72	%78	%85
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (ج) تدريب المعلمين		%75	%80	%85	%90
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (د) تقييم الطلبة		%50	%53	%57	%60
مدى تعميم '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في (ه) البيئة التعليمية		%75	%78	%81	%85
4-أ-1 نسبة المدارس التي تقدم الخدمات الأساسية، بحسب نوع الخدمة					
نسبة المدارس التي تتوفر فيها شبكة الكهرباء، حكومي	%100	%100	%100	%100	%100
نسبة المدارس التي تتوفر فيها شبكة الكهرباء، خاص	%100	%100	%100	%100	%100
نسبة المدارس التي تتوفر فيها شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية، حكومي	%91	%92	%95	%98	%100
نسبة المدارس التي تتوفر فيها شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية، خاص	%82	%82	%85	%88	%90
نسبة المدارس التي تتوفر فيها أجهزة حاسوب لأغراض تعليمية، حكومي	%73	%73	%76	%78	%80
نسبة المدارس التي تتوفر فيها أجهزة حاسوب لأغراض تعليمية، خاص	%40	%50	%53	%56	%60
نسبة المدارس التي تتوفر فيها هياكل أساسية ومواد مكيَّفة للطلبة ذوي الإعاقة - مدارس بها رامبات لذوي الإعاقة	%50	%70	%70	%70	%100

الفعلي 2015	الفعلي 2015	الفعلي 2020	المستهدفات		
			2024	2027	2030
عدد المدارس التي تتوفر فيها هياكل أساسية ومواد مكيَّفة للطلبة ذوي الإعاقة - عدد المدارس التي بها حمّام لذوي الإعاقة/ مدرسة	100	362	900	1400	2000
نسبة المدارس التي تتوفر فيها مياه الشرب الأساسية	%100	%100	%100	%100	%100
نسبة المدارس التي تتوفر فيها مرافق صحية أساسية غير مختلطة	%100	%100	%100	%100	%100
نسبة المدارس التي تتوفر فيها مرافق أساسية لغسل الأيدي	%100	%100	%100	%100	%100
4-ج-1 نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات اللازمة، بحسب المستوى التعليمي					
نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي	%100	%100	%100	%100	%100
نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، المرحلة الابتدائية	%100	%100	%100	%100	%100
نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، المرحلة الأولى من التعليم الثانوي	%100	%100	%100	%100	%100
نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، المرحلة الثانية من التعليم الثانوي	%100	%100	%100	%100	%100
6.1.1 النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة آمنة	%94.30	%94.60	%95.60	%97.80	%99
6.2.1 النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي	%84	%88.50	%91.00	%95.00	%96
6.3.1 النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالَجة بطريقة آمنة	%64	%64	%67.50	%73.00	%80
6.3.2 النسبة المئوية للأجسام المائية ذات نوعية مياه جيدة	%92	%100	%100	%100	%100
6.4.1 النسبة المئوية للتغير في كفاءة استخدام المياه عبر الزمن	%3	%4	Increasing	Increasing	Increasing
6.4.2 النسبة المئوية لسحب المياه العذبة من مجموع كميات المياه العذبة المتاحة	%133	%138	%129.00	%116.00	%100

الفعلي 2015	الفعلي 2015	الفعلي 2020	المستهدفات		
			2024	2027	2030
6.5.1 النسبة المئوية لتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه	%63	%66	%69.00	%74.00	%80
6.5.2 النسبة المئوية للمناطق الحدودية المشتركة الخاضعة لاتفاقيات تعاون فاعلة بخصوص المياه	%21	%23.20	%27.00	%33.00	%40
6.6.1 النسبة المئوية للتغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه عبر الزمن	%17	%3.50	Less Than %10	Less Than %10	Less Than %10
6.أ.1 نسبة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي والتي تعد جزءاً من خطة إنفاق تجري بالتنسيق مع الحكومة	%85	%85	%85.00	%87.00	%90
6.ب.1 النسبة المئوية للوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه والصرف الصحي	%16.70	%16.70	%22.00	%36.00	%50
نسبة تأمين التزود بالطاقة الكهربائية	%100 (2017)	%99	%99	%99	%99
نسبة مساهمة المصادر المحلية في توليد الكهرباء	%5 (2017)	%22	%44	%45	%46
نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء	%7 (2017)	%20	%26	%30	%30
7-1-2 نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفَين	%99 (2017)	%99	%99	%99	%99
نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي	%7.1 (2017)	%11	%13	%14	%14
عدد أنظمة الطاقة الشمسية بقدرة (2) كيلو واط المركَّبة للأسر العفيفة والمستفيدة من المعونة الوطنية على حساب "فلس الريف"	0	2225	2000	2000	2000
عدد السخانات الشمسية التي تم تركيبها ضمن برامج صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة	8202 (2017)	700	1500	1500	1500

الفعلي 2015	الفعلي 2015	الفعلي 2020	المستهدفات		
			2024	2027	2030
عدد أنظمة الخلايا الشمسية لدور العبادة (مساجد وكنائس) ضمن برامج صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة	54 (2017)	181	70	70	70
عدد المدارس التي نُفذ فيها مشروع (المبادرة الملكية) لتدفئة المدارس الحكومية ضمن برامج صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة	0 (2017)	13	20	20	20
عدد المزارعين المستفيدين من برنامج دعم أنظمة خلايا شمسية للمزارعين ضمن برامج صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة .	0 (2017)	23	30	30	30
عدد وحدات الإنارة التي تم توزيعها حتى نهاية عام 2020 من خلال شركات التوزيع ضمن برامج صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة .	0 (2017)	20000	0	0	0
عدد أنظمة الخلايا الشمسية للقطاع المنزلي ضمن برامج صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة	0 (2017)	1888	4000	4000	4000
عدد المصانع التي أجرت دراسات التدقيق الطاقي حتى نهاية 2020 ضمن برامج صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة .	1 (2017)	5	30	30	30
12-4-2 (أ) نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة؛ و(ب) نسبة النفايات الخطرة المعالَجة، بحسب نوع المعالجة					
كمية النفايات الخطرة المتولِّدة (طن)	57408	72302	75100	84421	89111
كمية النفايات الخطرة المصدَّرة (طن)	3200	22882	4,000	4320	5000
كمية النفايات الخطرة المعالَجة أو التي تم التخلص منها - نفايات طبية (طن)	3600	6500	5000	6500	7000

الفعلي 2015	الفعلي 2015	الفعلي 2020	المستهدفات		
			2024	2027	2030
كمية النفايات الخطرة المعالَجة أو التي تم التخلص منها - نفايات إلكترونية (طن)	12000	25000	30000	45000	55000
كمية النفايات الخطرة المعالَجة أو التي تم التخلص منها - نفايات أخرى خطرة (طن)	4555	5000	5000	5000	5000
12-5-1 معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها					
كمية النفايات الصلبة المتولدة على الصعيد الوطني (طن)	3231123	3980655	4982568	5522657	6172254
كمية النفايات الصلبة المتولدة في العاصمة عمّان (طن)	1172980	1374835	1226000	136000	1572000
كمية النفايات الصلبة المتولدة في المملكة عدا العاصمة عمّان (طن)	2058143	2605820	3756568	4162657	4600254
كمية الزيوت والبطاريات المستهلكة المعاد تدويرها (طن)	54000	47000	55000	65000	70000
14-1-1 (أ) مؤشر فرط المغذّيات في المناطق الساحلية (لا3)	1	0.3695	0.7	0.7	0.7
14-1-1 (أ) مؤشر فرط المغذّيات في المناطق الساحلية (PO4)	0.09	0.0717	0.05	0.05	0.05
14-3-1 قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات	8.31	8.27	8.3	8.3	8.3
14-5-1 نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية	0	%5.09	%5.09	%5.09	%5.09
14-6-1 مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظَّم	%20	%80	%85	%85	%90
14-أ-1 نسبة مجموع الميزانية المخصصة للبحوث في مجال التكنولوجيا البحرية	%0	%0	%0	%2	%5
14-ب-1 مدى تطبيق إطار قانوني/ تنظيمي/ سياساتي/ مؤسسي يعترف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي تلك الحقوق	%60	%80	%80	%85	%85
15-1-1 مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة	%1.00	%0.80	%1	%1.20	%1.50

الفعلي 2015	الفعلي 2015	الفعلي 2020	المستهدفات		
			2024	2027	2030
15-1-2 نسبة المواقع المهمة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي	%1.40	%4	%4	%5	%5
15-2-1 التقدم المحرَز في إرساء الإدارة المستدامة للغابات	%50	%80	%90	%95	%100
15-7-1 نسبة الأحياء البرية المتَّجَر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع	%40	%20	%10	%5	%3
15-ج-1 نسبة الأحياء البرية المتَّجَر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع	%40	%20	%10	%5	%3

أهداف التنمية المستدامة

Mopic_Jordan

Mopic.Jordan

mop.gov.jo